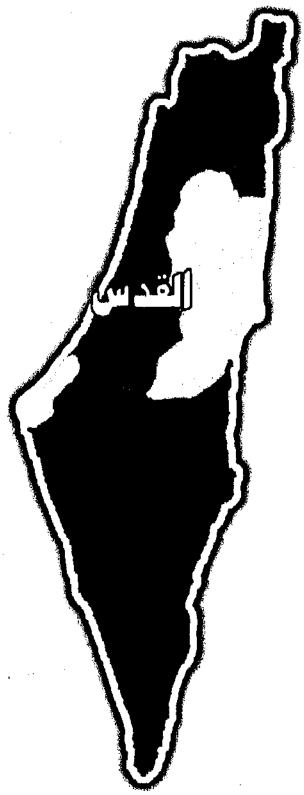
الدولة المستقلة و السيادة الوطنية



قيس عبد الكريم (ابو ليلى)

فهد سليمان

تيسير خالد

رمزي رياح

داود تلحمي

شركة دار التقدم العربي للصحافة و الطباعة و النشر

الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

الكتاب: الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

الكاتب: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الطبعة الأولى: ٢٠٠١م

شركة التقدم العربي
للصحافة والطباعة والنشر- بيروت
الأوائل للنشر والتوزيع
سورية - دمشق / ص.ب ٣٣٩٧

التنضيد الالكتروني
دار الشجرة للخدمات الطباعية
دمشق - ✆ : ٦٣٢٠٧٧٥
ص.ب : ٣١٦٩١

التصميم والاخراج الفني: منال وليد غنيم

تصميم الغلاف الخارجي: زياد أبو خولة

الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)
فهد سليمان
تيسير خالد
رمزي رباح
داود تلحمي

قبل القراءة :

في الرابع من ايار (مايو) من العام ١٩٩٩ يقف الفلسطينيون أمام استحقاق تاريخي يتمثل بانتهاء المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو، دون أن يكونوا قد توصلوا مع الجانب الاسرائيلي الى اتفاق حول الحل الدائم.

وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من الأسئلة الهامة :

❖ هل يتفق الطرفان على تمديد المرحلة الانتقالية، مما يمثله ذلك من اعتراف ضمني من الفريق الفلسطيني المفاوض باستمرار صيغة الحكم الذاتي وعملياً بشرعية الاحتلال الاسرائيلي؟ وهذا في حد ذاته كارثة وطنية مجهولة الأبعاد والانعكاسات.

❖ هل يعلن الطرف الفلسطيني دولة على مناطق الحكم الذاتي، في الضفة الغربية وقطاع غزة.. وهل يعلن الطرف الاسرائيلي، بالمقابل ضم المتبقي من الأرض رسمياً لدولة اسرائيل ؟

❖ هل ينفذ الاحتلال الاسرائيلي تهديداته باجتياح مناطق السلطة الفلسطينية أو محاصرتها ؟

* * *

هذا الكتاب يتناول مجموع هذه الاحتمالات من جوانبها المختلفة، ويدعو، في السياق، إلى مبادرة وطنية لمواجهة الاستحقاق التاريخي باعلان السيادة الوطنية على أرض الدولة الفلسطينية (وعاصمتها

القدس) والقائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبحدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، بكل ما يتطلبه هذا الموقف من تحضيرات أهمها اعادة توحيد صفوف الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير على قاعدة برنامجها الوطني - العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة - واستحضار كل عوامل القوة الذاتية والعربية والاقليمية والدولية.

وتجدر الاشارة، أخيراً، أن هذا الكتاب هو الخامس ضمن مسلسل متابعة ملف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في إطارها الاقليمي والدولي وتطور الحركة الجماهيرية في فلسطين المحتلة وبلدان الشتات، فقد سبقته أربعة عناوين: « الطريق الوعر»، «سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة»، «القبضة المثقوبة»، و«خمس سنوات على اتفاق أوسلو» غطت المرحلة الممتدة من افتتاح مؤتمر مدريد (١٩٩١/١٠/٣٠) وحتى مطلع العام ١٩٩٨.

الناشر

بسط سيادة دولة فلسطين
المقدمات السياسية

فهد سليمان   رمزي رياح

مقدمة

في قسمه الأول : «المرحلة الانتقالية في عامها الأخير»، قدم كتاب «خمس سنوات على اتفاق أوسلو»[1]، تحليلاً واسعاً لمختلف جوانب الوضع الفلسطيني وسياسات الاحتلال والوضعين العربي والدولي، يمكن إيجازه بالفقرات التالية:

✪ إن عملية أوسلو وبعد انقضاء ما يزيد على أربع سنوات على انطلاقها، والاتفاقيات التسع التي عقدت في إطارها، لم تؤد إلى تطوير العملية التفاوضية من داخلها بل خفضت سقفها المخفوض أصلاً، كما أنها لم تقد إلى مقدمات الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، ناهيك عن سائر الحقوق الوطنية. والمؤكد أنها لن تقود إليها إن لم يُستعض عن السياسة الفلسطينية الرسمية المتبعة حتى الآن، واستراتيجيتها التفاوضية بسياسة واستراتيجية تفاوضية أخرى.

إن مجيء تحالف الليكود إلى السلطة في إسرائيل (أيار/مايو ١٩٩٦) لم يقطع فجأة مع مسار أوسلو ليزج الاتفاق في مأزق، بل فاقم هذا المأزق القائم أصلاً بإتباعه سياسة أكثر تشدداً وانسجاماً مع برنامجه.

فاتفاق أوسلو لم يصبح الاتفاق الأسوأ بسبب حلول الليكود مكان حزب العمل في الحكومة الإسرائيلية بل بسبب من بنيته ونسبة القوى التي ترتبت عليه. بالمقابل ينبغي عدم إغفال أن لليكود برنامجه الذي يميزه عن حزب العمل، وله تصوره الخاص للتسوية ولكيفية التعاطي مع عملية أوسلو، مع

---

(١) راجع كتاب: «خمس سنوات على إتفاق أوسلو» الصادر عن شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر (بيروت) ـ آذار / مارس ١٩٩٩.

التأكيد على أن الليكود، وخلافاً للأوهام التي يتم الترويج لها، لم ينتقل بأوسلو من وجهة التقدم نحو الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني إلى وجهة غلق الأبواب أمام هذه الحقوق. إن سياسة الليكود ظهّرت سلبيات أوسلو وثغراته القاتلة على نحو أوضح وسرعت بمفاقمة أزمته، وبذلك أسهمت في تعميق مأزق فريق أوسلو الفلسطيني.

✪ رصد الكتاب الاستعدادات العالية لدى فريق أوسلو الفلسطيني للتكيف مع التطورات الطارئة على العملية السياسية بحثاً عن تسويات جديدة تنطوي على تنازلات إضافية على أنها أفضل الخيارات الممكنة. ودعا إلى اعتماد استراتيجية للعمل السياسي على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية تستند أساساً إلى صد محاولات التكيف هذه واحتمالاتها والعمل على بناء عوامل الصمود في وجه سياسة حكومة إسرائيل وإدامة الاشتباك مع سياستها العدوانية والتوسعية بالتعاون مع جميع القوى الفلسطينية من خلال تصعيد نضال الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان وصولاً إلى مستوى الانتفاضة الشعبية. وفي هذا السياق تندرج المساعي لاستعادة وحدة الصف انطلاقاً من وحدة العمل في الميدان وصيغة الائتلاف الوطني على قاعدة البرنامج المشترك واعتماد استراتيجية تفاوضية أخرى على أساس قرارات الشرعية الدولية لتجاوز صيغة اتفاقات أوسلو وكسر قيودها والتحرر من املاءاتها، وبما يكفل المشاركة الدولية الأوسع في رعاية العملية السلمية نقيض حالة الاحتكار نتيجة التفرد الأميركي.

✪ ودعا الكتاب إلى منهج تفاوضي فلسطيني يختلف عن منهج السلطة الفلسطينية ويستند إلى التفاوض على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بما يكفل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، تطبيقاً للقرارين ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإعادة قضايا مفاوضات

الوضع الدائم إلى المرجعية الشرعية الدولية ذات الصلة والمطالبة بتنفيذها بما يعني التمسك بحق اللاجئين بالعودة (القرار ١٩٤)، إبطال ضم القدس (القرار ٤٧٨)، تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين (القرار ٤٦٥). كما دعا إلى اعتماد أسلوب التفاوض السياسي حول الوضع السياسي المستقبلي للأراضي المحتلة، أي الانسحاب الكامل منها وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير عليها بما في ذلك بسط سيادة دولة فلسطين المستقلة على أرضه الوطنية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس العربية.

وفي هذا السياق ينبغي الارتكاز إلى الحركة الشعبية المناهضة للاحتلال والاستيطان ورفض الانسياق وراء مطالب إسرائيل والخضوع لابتزازها. ومن هنا الدعوة إلى التسريع ببناء حركة جماهيرية مستقلة للاجئين في الوطن والشتات، ركيزة من ركائز م.ت.ف. تدافع عن مصالحهم وصوناً لحقهم في العودة الذي يكفله القرار ١٩٤.

✪ ودعا الكتاب إلى التقدم بثبات نحو وحدة الصف الوطني، والتفتيش عن عناصر القوة داخل الوضع العربي، بما في ذلك العمل على استعادة التضامن العربي. فالوصول إلى تحقيق هذا يستلزم تجاوز الانقسام السياسي الفلسطيني عبر الدعوة إلى إطلاق وتفعيل الحوار الوطني الشامل مع الإدراك أن إنجاح هذا الحوار يتطلب مواصلة الضغط السياسي والشعبي بمختلف الوسائل على السلطة الفلسطينية وحركة فتح لإنجاح الحوار وتخليصه من مناورات السلطة وتكتيكاتها الإستخدامية الضيقة. وهو الأمر الذي لخصته المبادرة السياسية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في شباط (فبراير) ١٩٩٧.

✪ وفي تحليله للوضع الإقليمي انطلاقاً من الترتيبات الأميركية والمشروع الإسرائيلي خلص الكتاب إلى الاستنتاج بأن سياسة الائتلاف اليميني

الحاكم في إسرائيل، هي سياسة عدوانية توسعية، تعمل لفرض نفسها على حساب شعوب المنطقة ودولها، وهو ما يؤدي إلى احتدام حركة الصراع على المصالح في الشرق الأوسط، ويفتح موضوعياً المجال أمام تقدم حلول وتسويات للصراع الدائر في المنطقة تراعي مصالح القوى الدولية الكبرى وأدوارها، وكذلك مصالح وأدوار القوى الإقليمية. وبالتالي يمكن الاستناد إلى هذا، في احتواء مشاريع الهيمنة الأميركية على المنطقة وصد مشاريع إسرائيل العدوانية التوسعية.

✪ وفي عرضه لمسارات التسوية الثنائية والإقليمية والعمل العربي المشترك توقف الكتاب أمام الجمود على المسارين السوري واللبناني، والتطور البارز على العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية، وغياب الاستعداد الأميركي للضغط على حكومة إسرائيل للتراجع عن مواقف، هي في حقيقتها عنصر تأزيم للعلاقات في المنطقة، وخلص إلى أنه تعززت ضمن هذه الأجواء إمكانيات وشروط العمل العربي المشترك تجاه قضايا التسوية على مستوييها الثنائي والإقليمي، ورأى في التطورات العربية مؤشراً على إمكانية الارتقاء بمستوى التضامن العربي وصولاً إلى طرح تصور عربي مشترك حول عملية التسوية في المنطقة بعد تعثر المفاوضات وجمودها بفعل التعنت الإسرائيلي والتحيّز الأميركي. ومن هنا الدعوة إلى قمة عربية تتناول بشكل رئيسي العملية السياسية الجارية لجهة إعادة إرسائها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام بهدف التوصل إلى حل شامل ومتوازن ووضع الآليات الضامنة لذلك.

✪ عالج الكتاب بتحليل معمق، واقع السلطة الفلسطينية داعياً إلى مهام محددة في مجابهة سياستها، كما دعا إلى إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها الوطني، وربط بين هذه الدعوة وبين إعادة بناء الحركة الوطنية وتجديدها والانخراط في الحركة الجماهيرية وفي القلب منها

الاتحادات الشعبية والمهنية باعتبارها إحدى القواعد السياسية والجماهيرية الرئيسية للمنظمة وللمجتمع المدني الفلسطيني.

✪ إن الموضوعات السياسية الواردة فيما يلي تغطي أبرز التطورات السياسية منذ مطلع شهر ١ / ١٩٩٨ وحتى مطلع شهر ٥ / ١٩٩٨، توطئة للمبادرة الوطنية الشاملة التي تشكل المحور الثاني من هذا الكتاب، التي ناقشها وأقرها المؤتمر الوطني العام الرابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، (٤/٢٤ ـ ١٩٩٨/٥/٨)، والتي تشكل التطوير السياسي التكتيكي الرئيسي الذي أقر المؤتمر الوطني تبنيه محوراً لسياسة الجبهة الديمقراطية في الفترة القادمة.

(١)

الحركة الجماهيرية في مواجهة الإحتلال

١- تحت ستار ظاهري من الجمود في الموقف على المسار الفلسطيني، تواصل حكومة نتنياهو، بتسارع محموم، ممارساتها الهادفة، إلى فرض الأمر الواقع بالقوة وبسطوة الاحتلال استباقاً لمفاوضات الوضع الدائم في محاولة لتقرير نتائجها من جانب واحد على الأرض بفعل الجرافات لا بالبحث على طاولة المفاوضات. وفي هذا تستفيد الحكومة الإسرائيلية إلى أبعد حدود من إجحاف اتفاقات أوسلو بالحقوق الفلسطينية ورخاوة بنودها وافتقادها ـ في المرحلة الانتقالية ـ إلى مرجعية قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتحويلها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية + قطاع غزة) إلى «أراضٍ متنازع عليها» مما يؤسس لتقسيمها وضمها اللاحق على يد إسرائيل.

إن هذه الممارسات الإسرائيلية التي تتمحور حول توسيع دائرة الاستيطان والاستيلاء على الأرض ومواصلة هدم المنازل وسحب الهويات من أبناء القدس الفلسطينيين وسائر إجراءات التطهير العرقي والاستيلاء على البيوت وبناء الأحياء السكنية للإسرائيليين في إطار مخطط تهويد القدس، بدأت تأخذ منحىً نافراً بالإقرار الرسمي الإسرائيلي بممارسة سياسة إرهاب الدولة (كما جرى في أيلول / سبتمبر ١٩٩٧ في قضية محاولة اغتيال خالد مشعل في عمان)، وجريمة قتل العمال الفلسطينيين بدم بارد على حاجز ترقوميا، وأسلوب البلطجة الذي تعاملت به حكومة نتنياهو مع زيارة وزير الخارجية البريطاني روبين كوك (آذار/ مارس ١٩٩٨) وتعطيلها زيارة كوفي أنان (آذار/ مارس ٩٨) إلى المدينة المقدسة في محاولة لإجبار المجتمع الدولي بالقوة على الاعتراف بسيادتها على القدس العربية المحتلة.

إن حكومة نتنياهو تهدف، بهذه الممارسات، إلى فرض تصورها الخاص

للحل النهائي القائم على ابتلاع القدس وحوالي ٦٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية وتصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية ضمن سقف ما تسميه «الحكم الذاتي الموسع» وتنفيذ مخطط التوطين والتأهيل بالنسبة للاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطيني. وإذا لم يكن ذلك ممكناً في المدى المباشر فهي تهدف في الحد الأدنى إلى إثبات إمكانية تطبيق برنامجها القائم على فرض «السلام (!) والأمن» بالقوة دون التخلي عن الأرض، وإمكانية إخضاع الفلسطينيين والعرب لمتطلبات هذا البرنامج الكولونيالي الاستعماري دون أن يترتب عليه إلحاق ضرر ملموس بمصالح إسرائيل، مما يتيح لحكومة نتنياهو فرصاً أفضل لكسب الانتخابات القادمة وربح المزيد من الوقت لفرض حل نهائي ينسجم مع طموحاتها التوسعية.

٢- جريمة ترقوميا (٩٨/٣/١٠)، وردود الفعل الجماهيرية احتجاجاً عليها، أثارت على نطاق واسع التساؤلات عما إذا كانت مؤشرا، أو مدخلاً، لاندلاع انتفاضة شعبية شاملة. ولا يقتصر منشأ هذه التساؤلات على ملاحظة التشابه بين هذه الجريمة وبين حادث استشهاد العمال على حاجز بيت حانون (ايريز) الذي كان الشرارة لاندلاع انتفاضة ١٩٨٧. إنها تعكس اتساع نطاق الإدراك، في أوساط مختلفة، انطلاقاً من تكرار هذه الظاهرة، ظاهرة الهبّات الجماهيرية بوتائر متقاربة في السنتين الأخيرتين («هبة نفق الأقصى» في أيلول / سبتمبر ٩٦، «هبة الدفاع عن الأرض» في آذار/ مارس ـ نيسان / ابريل ٩٧ التي اندلعت مع الشروع بأعمال تجريف جبل أبو غنيم..)، لحقيقة أن وتيرة التدهور في الوضع على مختلف المستويات، وما تولده من احتقان وتوتر شعبي يعبر عن نفسه بأشكال شتى، تؤدي إلى اختمار العوامل الموضوعية لاندفاع الحركة الجماهيرية على طريق تجدد الانتفاضة.

لقد شهدت الشهور الأولى من عام ١٩٩٨ تصاعداً ملحوظاً، وإن يكن بطيئاً ومتقطعا، لوتيرة التحفز الجماهيري في مواجهة الممارسات القمعية والإستيطانية العنصرية لحكومة نتنياهو، وأبرزت درجة أعلى ومتزايدة في الإستعداد النضالي لدى الجماهير للإنخراط في التحركات المناهضة للإستيطان ولسائر الممارسات العدوانية الإسرائيلية. فإلى جانب المثال الحي الذي قدمته التحركات الجماهيرية

التي أعقبت جريمة ترقوميا، كان هذا ملموساً في الإتساع النسبي والكفاحية العالية لتحركات الإحتجاج ضد مخططات العدوان الأميركي على العراق، وبعد ذلك أيضاً في فعاليات يوم الأرض ويوم الأسير والأول من أيار.

ومؤخراً بلغ هذا المنحى إحدى ذراه اللامعة في مسيرة المليون التي إجتاحت مدن وقرى ومخيمات الضفة والقدس وغزة (وشملت أيضاً مواقع الشتات الفلسطيني ومناطق الـ٤٨) في يوم الذكرى الخمسين للنكبة بما إنطوت عليه من زخم جماهيري وإندفاع نضالي. إن المنحى العام الناهض لتطور الحركة الجماهيرية يضفي مصداقية على خيار تجدد الإنتفاضة. فهذا الخيار، الذي كان قبل فترة ليست ببعيدة يبدو للكثير كمخرج واقعي بديل لخيار الإذعان للإتفاقات التي فرضت على الشعب الفلسطيني.

٣- إن هذا الاندفاع للحركة الجماهيرية يؤكد بأن العوامل الموضوعية لتجدد الانتفاضة باتت تتراكم بفعل احتدام التناقض بين مصالح الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية، وبين استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التوسعية، ذلك التناقض الذي عجزت اتفاقات أوسلو عن توفير الحلول له، والذي ازداد تفاقماً بفعل عدوانية حكومة نتنياهو. لقد حسمت الوقائع بأن ما جاءت به تطبيقات اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية لا ينفي إمكانية تجدد الانتفاضة، بل هو فقط يكسبها خصائص ومميزات جديدة، ويملي وسائل وتكتيكات نضالية مختلفة نسبياً عن تلك التي ابتدعتها الانتفاضة الكبرى، انتفاضة السنوات السبع.

إن اندفاع الحركة الجماهيرية التي تعبر عنها هذه الهبات المتواترة، إنما تبرز عقم وهشاشة مسار أوسلو والطريق المسدود الذي انتهى إليه، وتؤكد أن ثمة خياراً غير خيار الرضوخ والاستسلام للقيود التي فرضتها الاتفاقات على الشعب الفلسطيني، وهو خيار استئناف الانتفاضة الذي ينطوي على إمكانية فرض معادلة جديدة في الصراع مع الاحتلال تختلف بمضمونها عن اتفاقات أوسلو وتتجاوزها من خلال التحرر من قيودها نحو إعادة صياغة العملية السياسية على أسس جديدة تقود إلى إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، فإن المدى المحدود، نسبياً، للتحركات الجماهيرية كما شهدناها في الشهور الأخيرة تكشف مجدداً، صحة ما أكدناه، أكثر من مرة، من أن طريق تجدد الانتفاضة ليس مباشر «ومستقيماً»، ولا يكفي لشقه نضج العامل الموضوعي لوحده، بل هو يمر عبر مسار معقد كثير الالتواءات والمطبات تتفاعل فيه، بتأثيرات جدلية متبادلة ومتناقضة العوامل الموضوعية مع العوامل الذاتية المتعلقة من جهة بدرجة تنظيم الحركة الجماهيرية ووعيها وتكوينها القيادي، ومن جهة أخرى بدرجة الاقتراب من استعادة الإجماع الوطني (بالمعنيين السياسي والإجتماعي) على خيار الانتفاضة، وهذا ما يقتضي بدوره وجود قوى طليعية منظمة قادرة على الاضطلاع بالدور المطلوب في الإسهام بتنظيم وقيادة هذه الحركة الجماهيرية وبلورة نسبة القوى اللازمة لاستحثاث مسار استعادة الوحدة الوطنية.

على صعيد تنظيم الحركة الجماهيرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لا يكفي الإنجاز المحدود الذي تحقق بإحياء هيئات التنسيق الموحدة للقوى والمؤسسات والفعاليات الوطنية والإسلامية في العديد من المحافظات. هذه الهيئات، التي تتخذ أشكالاً شتى ومتنوعة، ما يزال يتسم عملها بالتقطع والموسمية والإفتقار إلى الإنتظام والديمومة. ومع أهمية العمل على تعميمها وتثبيتها، فإن جهداً مكثفاً يبقى مطلوباً لبناء سائر الأطر المنظمة للحركة الجماهيرية وتعزيز قاعدتها الشعبية وتوسيع دائرة الإنخراط الجماهيري المنتظم فيها (الحركة النقابية، النسائية، لجان مقاومة الإستيطان، حركة الدفاع عن عروبة القدس، حركة التضامن مع الأسرى الخ...).

٤ـ التحركات الجماهيرية الأخيرة، وأبرزها مسيرة المليون مؤخرا في ذكرى خمسينية النكبة، بيّنت أهمية الدور الذي يلعبه توفر الإجماع الوطني في توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية ومضاعفة زخمها. وفي هذا المجال يشكل دور السلطة الفلسطينية ـ بشكل عام ـ عاملاً كابحاً.

وإذا وضعنا جانباً التصريحات النارية وبعض المواقف التي تحدوها الرغبة في إستخدام الحركة الجماهيرية كأداة ضغط محددة على الإسرائيليين، فإن الموقف

الحقيقي للسلطة هو السعي المستميت لإحتواء الحركة الجماهيرية وفرملة مسارها والحيلولة دون إندفاعها نحو المواجهة المباشرة مع الإحتلال. وهي تسعى إلى ذلك باللجوء إلى آليات الإحتواء الداخلي بما يعني العمل على خفض سقف التحرك الجماهيري من خلال أدوات فاعلة داخل صفوف الحركة الجماهيرية نفسها، أو من خلال اللجوء إلى آليات القمع المباشر والمكشوف (فرض الحظر على التظاهرات المناهضة للعدوان الأميركي على العراق، استخدام قنابل الغاز لتفريق مسيرة الإحتجاج على جريمة ترقوميا في نابلس، ومؤخراً أثناء مسيرة المليون زج الشرطة في غزة وعدد من مدن الضفة في محاولة الحيلولة دون الإشتباك مع الإسرائيليين).

إن درجة نجاح السلطة في محاولات الإحتواء هذه تتفاوت، من حالة إلى أخرى، ولكنها عموماً تعجز عن تغيير المنحى الإجمالي الصاعد، وإن بتعرج، للحركة الجماهيرية. وينبغي ان نرصد، في هذا السياق، أهمية التمايز، الذي بات ملحوظاً أكثر فأكثر، بين مواقف السلطة الفلسطينية وبين مواقف فتح، كجسم جماهيري سياسي، من القاعدة والكادر الميداني والوسيط صعوداً إلى مستويات أعلى، بإزاء قضايا الحركة الجماهيرية وضرورة تطويرها. إن هذا التمايز، الذي ما زال بعد في مراحله الأولى، سوف يشكل بلا شك، مع استمرار إنخراط هذا الجسم الجماهيري السياسي في التحركات الميدانية وفي الحركة الجماهيرية عموماً، عاملاً من عوامل تعجيل الإقتراب من نقطة استعادة الإجماع الوطني على خيار الإنتفاضة.

لقد بات الحديث عن هذا الخيار، خيار الإنتفاضة، بصفته واحداً من «الخيارات المفتوحة» المطروحة على جدول الأعمال، ينتشر على نطاق واسع في صفوف الأوساط الساسية والإجتماعية في الضفة والقطاع. ولا نستثني من ذلك بعض الأوساط التي شكلت بحدود معيّنة، وما زال بعضها يشكل، جزءاً من الركائز الإجتماعية للسلطة الفلسطينية. وإذا كان هذا لا يعني بعد الإنتقال إلى أو الإقتراب الحاسم من مواقع هذا الخيار، فإنه يؤشر بالتأكيد إلى واقعية خيار الإنتفاضة ويحدد معالم الإتجاه الذي تسير نحوه الحركة الجماهيرية بصرف النظر عما ينتاب هذه المسيرة من تقطع وتعثر وإلتواءات.

(2)

المبادرة الأميركية[1] : سقف العملية التفاوضية الراهنة

١ـ محاولات السلطة الفلسطينية لاحتواء ولجم الحركة الجماهيرية هي انعكاس لخيار سياسي جوهره المراهنة على الجهود الأميركية لإخراج مسيرة أوسلو من مأزقها الذي بات مستعصياً. فالتسليم بالطريق المسدود الذي انتهت إليه هذه المسيرة البائسة، لا يترتب عليه بالنسبة للسلطة الفلسطينية البحث عن استراتيجية نضالية وسياسية جديدة قادرة على شق الطريق نحو الأهداف الوطنية. أنه يقود، بالعكس، إلى التمسك باستراتيجية عقيمة قوامها التعلق باتفاقيات أوسلو والمطالبة بإلزام إسرائيل بتنفيذها وتعليق الآمال على الدور الأميركي الضاغط على إسرائيل بهذا الاتجاه..

وعلى هذه القاعدة باتت المطالبة بإعلان المبادرة الأميركية الهم الرئيسي للسلطة الفلسطينية، رغم أن هذه «المبادرة» وصفت بحق، من قبل أوساط السلطة، عندما تم تقديم عناصرها للمرة الأولى، بأنها نسخة منقحة من خطة نتنياهو مزوقة برتوش تجميلية أمريكية. وهذا ما أكدته أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، عندما أشارت إلى أن المبادرة الأميركية هي أقرب إلى الإقتراحات الاسرائيلية منها إلى الإقتراحات الفلسطينية.

---

(١) فيما يلي يجري تناول المبادرة الأمريكية بالصيغة التي تداولتها لجنة المفاوضات في السلطة الفلسطينية مطلع شهر ٩٨/٢. وقد تعرضت هذه المبادرة (التي لم تعلنها الادارة الأمريكية، فبقيت تتكلم عن أفكار ترمي إلى تقريب وجهتي النظر الفلسطينية والإسرائيلية) إلى تعديلات عدة ودائماً بمنحى هابط (من الزاوية الفلسطينية) لترسو على صيغة أخرى (حافظت على ذات الجوهر وبقيت محكومة بنفس المنهجية) نشرتها صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية يوم ١٩٩٨/٦/٤ ذات سقف أدنى من الصيغة الأولى (راجع الملحق رقم (١) و رقم (٢) ص٩٥ و ص٩٧).

٢ـ تقوم هذه المبادرة (الخطة) الأميركية التي قُدمت إلى رئيس السلطة الفلسطينية في ١٩٩٨/٢/١، تقوم هذه المبادرة على منهج التوازي (!) في تطبيق الالتزامات من الجانبين وفقاً لجدول زمني محدد على النحو التالي:

✪ **المرحلة الأولى تمتد من الاسبوع الأول إلى السادس.** بعد إعلان القبول الرسمي للمقترح الأميركي من الجانبين يتم مايلي:

١ـ تتشكل لجنة ثلاثية أمنية بهدف التركيز على التهديد الذي يمثله الارهاب.

٢ـ يتم تفعيل التنسيق الأمني الثنائي الاسرائيلي ـ الفلسطيني[1] بدون شروط وعلى كافة المستويات وبتعاون كامل. وسوف تجتمع لجنة التنسيق الثلاثية مرة كل اسبوعين وتقدم تقاريرها حول تقييم التعاون الأمني إلى رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الحكومة الإسرائيلية مباشرة.

٣ـ خلال اسبوعين سوف يطبق الجانب الاسرائيلي النبضة الأولى من إعادة الانتشار، كما أعلنت في آذار ١٩٩٧ وهي تعني تحويل ١,٩بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (ب)، و ٠,١بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (أ)، و ٧ بالمئة من منطقة (ب) إلى منطقة (أ).

٤ـ يلتزم الجانب الفلسطيني بأن يصدر خلال هذه الفترة مرسوماً رئاسياً يحظر التحريض (!).

٥ـ يتم إنشاء لجنة ثنائية اسرائيلية ـ فلسطينية لمعالجة التحريض تضم مسؤولاً من كل جانب + صحفي من كل جانب + رجل أمن من كل جانب + رجل قانون من كل جانب. ويمكن أين يشارك فيها الأميركيون.

٦ـ تتشكل لجنة أميركية ـ فلسطينية للتعامل مع قضايا أمنية محددة مثل متابعة ملفات أشخاص ارتكبوا عمليات ارهابية أو شاركوا فيها بمعرفة وضعهم

---

(١) راجع مذكرة التفاهم الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل (١٩٩٧/١٢/٧) في الملحق رقم٣ (ص١٠١).

(هل تمّ اعتقالهم، هل حوكموا، هل مازالوا في السجن؟...).

٧ـ اللجنة الأمنية الثلاثية سوف تعالج قضايا الارهاب الخارجية على المستوى الاقليمي وسوف تضع آليات تطبيق ومراقبة دائمة لعملية تدمير البنى التحتية للإرهاب.

٨ـ تصادق اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على رسالة[1] رئيس السلطة الفلسطينية إلى الرئيس الأميركي بشأن البنود الملغاة من الميثاق.

✪ **المرحلة الثانية** تمتد من الاسبوع السادس إلى نهاية الاسبوع الحادي عشر. يقوم الجانب الاسرائيلي باعادة الانتشار بتحويل ٥ بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (ب). وبالمقابل يلتزم الجانب الفلسطيني بما يلي:

١ـ يصادق الرئيس الفلسطيني على قانون حيازة الأسلحة بعد اقراره من المجلس الفلسطيني.

٢ـ يقدم الجانب الفلسطيني إلى الاسرائيليين قائمة بأسماء أفراد الشرطة الفلسطينية.

٣ـ يتفرع عن اللجنة الثلاثية لجنة فرعية ثلاثية لمعالجة قضايا تهريب الأسلحة.

٤ـ يعقد اجتماع للجنة الارتباط العليا ولجنة التوجيه لبحث مسألة «نقل المشبوهين» (المقصود هو تسليم المطلوبين).

✪ **المرحلة الثالثة في الاسبوع الثاني عشر.** يقوم الجانب الاسرائيلي بنقل ٥ بالمئة من منطقة (ج) إلى (ب) + ١بالمئة من (ج) إلى (أ) + ٥ بالمئة من (ب) إلى (أ).

٣ـ في ضوء ما تقدم، وبالخلاصة، يتضح ما يلي: إن العناصر الرئيسية لهذه

(١) راجع نص الرسالة في الملحق رقم ٤ (ص ١٠٥).

المبادرة تقوم على اختزال النبضتين الأولى والثانية من عملية إعادة الانتشار المفترضة من الضفة الغربية بتحويل ١٣,١بالمئة من مناطق (جـ) و(ب) إلى منطقة (أ)، وتحويل ١١,٩بالمئة من المنطقة (جـ) إلى المنطقة (ب)، بحيث تصبح المساحة الإجمالية للمنطقة (أ) حوالي ١٦بالمئة من إجمالي مساحة الضفة الغربية مستقطعة منها مساحة القدس[1] ومحيطها والمنطقة (ب) حوالي ٢٤ بالمئة من مساحة الضفة المجتزأة.

وتتجاهل المبادرة الأميركية النبضة الثالثة من إعادة الانتشار التي ينص عليها اتفاق أوسلو ٢ وبروتوكول الخليل، وتحيلها للبحث في إطار لجنة ثلاثية تعمل بالتوازي مع مفاوضات الوضع الدائم، مما يعني عملياً إحالتها إلى جدول أعمال هذه المفاوضات. وفي المقابل تطرح المبادرة على الجانب الفلسطيني سلسلة طويلة من الالتزامات الأمنية والسياسية أهمها: إصدار مرسوم رئاسي بحظر التحريض (!)، تفكيك البنية التحتية لفصائل المعارضة، إصدار قانون بتحريم حيازة الأسلحة، تشكيل لجنة للبحث في تسليم المطلوبين لإسرائيل، مصادقة اللجنة التنفيذية على تحديد المواد التي تم إلغاؤها من الميثاق الوطني،... الخ.

٤ـ خلال الزيارة التي قام بها دينيس روس للمنطقة (نهاية آذار / مارس مطلع نيسان / إبريل ١٩٩٨) بعد انتهاء أزمة تفتيش القصور الرئاسية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، جرت مفاوضات مكثفة لوضع الصياغات التفصيلية لعناصر هذه المبادرة. وهكذا باتت هذه العناصر سقفاً جديداً للعملية التفاوضية وأصبحت هي القاعدة التي تجري على أساسها المفاوضات. إن مراكز القرار في السلطة الفلسطينية تبرر موافقتها من الزاوية العملية على هذه المبادرة الأميركية بل ومراهنتها عليها بحجة أنه ليس ثمة بديل للخروج من المأزق الراهن. هذا المنطق يجانب الحقيقة، أولا لأن هذه المبادرة، حتى إذا نجحت ووجدت طريقها إلى التنفيذ، لن تضمن الخروج من المأزق. بل هي، في أفضل الحالات ستعني ترحيله إلى مفاوضات الوضع الدائم. وثانياً لأن ثمة خياراً بديلاً ملموساً وواقعياً

(١) حول مساحة القدس المستقطعة من مساحة الضفة الغربية راجع الملحق رقم ٥ (ص ١٠٧).

بات يتبلور ويحظى بقبول واسع بين مختلف الأوساط القوى الوطنية.

وهذا الخيار البديل هو القائم على الجمع بين استراتيجية نضالية أساسها رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولاً لاستئناف مسيرة الإنتفاضة من جهة، وبين استراتيجية تفاوضية جديدة ترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام من جهة أخرى. ولكن الشريحة المتنفذة في السلطة الفلسطينية تتجاهل هذا البديل عمداً كونه يتناقض مع مصالحها الفئوية الأنانية.

وهكذا، فإن سياسة إدارة العملية التفاوضية على قاعدة المراهنة على المبادرة الأميركية تقترن بسياسة داخلية تقوم على تعطيل الوصول إلى إجماع، أو شبه إجماع وطني على مواجهة سياسة حكومة إسرائيل، وتتجلى سياسة التعطيل هذه بسلسلة طويلة من الممارسات، التي تعكس حقيقة سياستها البائسة في إدارة العملية التفاوضية.

(3)

السلطة الفلسطينية :
الهيمنة على المؤسسات والأزمة الاقتصادية المتفاقمة

١- إن سياسة الشريحة المتنفذة في السلطة الفلسطينية تقوم على الإمساك بالأوضاع الداخلية لمؤسسات السلطة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من خلال الهيمنة عليها وتهميش دورها وإخماد الأصوات المعارضة داخلها وبما يضمن انضباطها الكامل لتوجهات السلطة وقراراتها، وتغطي هذه السياسة وزارات السلطة والمجلس الفلسطيني (المجلس التشريعي) كما تغطي مؤسسات المجتمع المدني بدءاً من البلديات مروراً بوسائل الإعلام الرسمية منها وغير الرسمية وانتهاءً بالنقابات العمالية والاتحادات المهنية والجمعيات وهيئات حقوق المواطن والإنسان.

فعلى صعيد وزارات السلطة يجري إغراقها بأعداد كبيرة من الموظفين وكبار الموظفين الموالين لسياستها وتُبنى في إطارها مراكز قوى متنافسة وأحياناً متصارعة لإحكام السيطرة عليها كما تستخدم الموازنات المخصصة لها لمزيد من إحكام هذه السيطرة؛ الأمر الذي يحولها إلى إدارات ضعيفة في أدائها وفي علاقتها مع المجتمع واحتياجاته في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويشل دورها في المساهمة في إعادة بناء وتطوير وتنمية الخدمات والبنى التحتية الفلسطينية التي دمرها الاحتلال في الصناعة والزراعة والتعليم والإسكان والصحة والمواصلات وغيرها من فروع الاقتصاد الفلسطيني ومجالات الحياة الوطنية.

٢- على صعيد المجلس التشريعي (المجلس الفلسطيني) فإن سياسة السلطة تقوم على ترويضه وإسكات الأصوات المعارضة داخله وعلى تعطيل دوره في التشريع وسن القوانين وفي الرقابة على السلطة التنفيذية ومحاسبتها على أدائها. إن حصيلة

عامين من عمل المجلس تبدو هزيلة، حيث يقف هذا المجلس عاجزاً عن مساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية ووزاراتها وسن القوانين والتشريعات ووضع حد لعمل الاحتكارات التي تديرها الشريحة المتنفذة في السلطة وتدمر الاقتصاد الوطني وتضع قيوداً واسعة على فرص تنميته ومحاسبة المسؤولين عن الفساد وهدر المال العام ووقف العبث في صحة المواطن في قضايا الطحين التالف والمواد الغذائية والأدوية الفاسدة، كما يقف عاجزاً عن حماية حقوق الإنسان والمواطن والتصدي للاعتقالات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان وعن التدخل في فوضى الأجهزة الأمنية وتضارب صلاحياتها وما ينتج عن ذلك من معاناة يعيشها الوطن والمواطن.

وإذا كان ليس من الواقعية في شيء الرهان على دور واسع للمجلس التشريعي (المجلس الفلسطيني) في إصدار القوانين وسن التشريعات بحكم القيود التي فرضتها اتفاقية أوسلو ٢ على تكوين وصلاحيات المجلس، إلا أن لهذا المجلس دوراً يستطيع القيام به في تنظيم شؤون المجتمع الفلسطيني. فالاتفاقية المذكورة لا تجيز له إصدار تشريعات بما فيها تلك التي تلغي قوانين سارية المفعول أو أوامر عسكرية تفوق ولايته، فضلاً عن أنها تعطي للجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية المشتركة ـ غير الموجودة عملياً ـ صلاحية الاعتراض على القوانين والتشريعات التي يشير إليها البند الرابع من المادة الثامنة عشرة [1] من تلك الاتفاقية. غير أن قيود هذه الاتفاقية لا تلغي أن يكون لهذا المجلس دور في التشريع في حدود ولايته ولا تبرر سلوك السلطة التنفيذية في تعطيل دوره في تنظيم عدد واسع من مجالات الحياة التي تهم المجتمع أو في تعطيل دوره على صعيد الاشتباك المحدود مع سياسات وممارسات سلطات الاحتلال، كما لا تبرر سلوكها في تعطيل المصادقة على أكثر من مئة وخمسين قراراً وتشريعاً صدرت عن المجلس ولا زالت معلقة ومعطلة دون أسباب مقنعة.

(١) ينص البند المذكور في المادة ١٨ من اتفاق أوسلو٢ على التالي: «كل تشريع، بما في ذلك التشريع الذي يعدل أو يلغي القوانين القائمة أو الأوامر العسكرية، والذي يتجاوز ولاية المجلس أو الذي يتنافى على أي نحو آخر مع احكام «إعلان المبادئ» وأحكام هذا الإتفاق أو أي إتفاق آخر قد يتم التوصل إليه بين الفريقين خلال الفترة الإنتقالية، يعد ملغى وباطلاً من أصله».

ويأخذ ترويض المجلس الفلسطيني وتهميش دوره وتحويله إلى ديوان مظالم لا حول له ولا قوة أشكالاً متعددة تصب جميعها في مجرى سياسة الشريحة المتنفذة في السلطة القائمة على نزعة الهيمنة والانفراد والتفرد بالقرار السياسي وبكل ما يتصل بحياة وشؤون المجتمع وعلى تجويف وتقويض أسس الحياة الديمقراطية، حيث لا تكتفي هذه الشريحة بتهميش دور المجلس في المحاسبة والمساءلة والمراقبة على أعمال السلطة التنفيذية ودوره في سن العديد من القوانين والتشريعات في حدود ولايته والتي تعكس حاجة موضوعية لتنظيم حياة المجتمع، بل هي تسعى كذلك من خلال تشكيل كتلة رسمية لحركة فتح في المجلس للحد من انفلاتات واحتجاجات عدد من نوابها على سلوك السلطة والشريحة المتنفذة في إطارها، وتبذل من خلال ذلك المحاولات الدؤوبة والمتكررة لضبط ميولهم ومواقفهم التي أخذت بشكل متزايد في الفترة الأخيرة تتصرف بهامش من الاستقلالية النسبية عن السلطة تحت تأثير الحركة الشعبية والمزاج الجماهيري وانسداد آفاق عملية أوسلو وتفاقم تناقضاتها.

وفي هذا الاتجاه أيضاً تمارس الضغوط على المجلس من أجل طي صفحات الفساد وهدر المال العام ويوضع جانباً الحديث عن إجراء تعديل وزاري حقيقي يهدئ الاحتقان في علاقة المجلس بالسلطة التنفيذية، والاحتقان في علاقة السلطة بالمجتمع والأوساط والقوى السياسية كذلك. وبسبب سياسة السلطة لا زالت القوانين التي أقرها المجلس مجمدة بانتظار توقيع الرئيس على الرغم أنها لا تقع في دائرة القيود التي تفرضها المادة الثامنة عشرة من اتفاقية أوسلو٢، بينما وضعت على نار حامية عملية صياغة القوانين التي تتطلبها المبادرة الأميركية وتقديمها للمناقشة في المجلس كقانون الأحزاب، الذي لا حاجة وطنية موضوعيا له والذي يراد له أن يكون الأساس القانوني لتحريم «التحريض» والأساس القانوني الذي تستند إليه السلطة في مصادرة استقلال هذه الأحزاب وحقها في التعبير عن مواقفها وسياساتها في إطار احترام التعددية السياسية والحزبية، وقانون الأسلحة النارية الذي لا وظيفة له غير تجريد المواطن الفلسطيني من حقه في الدفاع المشروع عن

النفس في وجه قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين، وغير ذلك من القوانين. واختزلت الاستجابة لمطالبات بعض النواب بتقديم موازنة ١٩٩٨ لمناقشتها في المجلس، بعرض شفهي من قبل وزير المالية، في حين بدأت السنة المالية وبدأ بتنفيذ الصرف بمعزل عن أية توصيات أو ملاحظات يمكن أن يتخذها المجلس، وهي توصيات تلقى عادة الإهمال من قبل السلطة التنفيذية..

٣- إذا كانت سياسة السلطة للإمساك بالأوضاع الداخلية الفلسطينية تحقق نجاحا يترك أشكالا من التوتر في علاقاتها مع وزارات السلطة ومع المجلس التشريعي (المجلس الفلسطيني)، فإن سياستها هذه تنتج توترات ليس من السهل السيطرة عليها في علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، التي تجد نفسها متحررة من قيود الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل وتجد نفسها في اشتباك مستمر مع سياسة سلطات الاحتلال ومجلس المستوطنات الذي يشكل أحد أذرع السياسة العدوانية التوسعية لحكومة إسرائيل، هذه السياسة التي تلحق أفدح الأضرار بمصالح وحقوق تقريباً جميع الطبقات والفئات الاجتماعية والوطنية وعلى أكثر من صعيد، سياسي واجتماعي واقتصادي وعلى أكثر من صعيد مادي ومعنوي، كما تجد نفسها في الوقت نفسه متضررة ليس فقط من السياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية للسلطة ومن التضييق على الحريات العامة والديمقراطية، بل ومن سياسة التدخل في شؤونها ومن التعيين البيروقراطي لإداراتها واحتوائها وإلغاء استقلالها الذاتي وفرض السيطرة والهيمنة عليها وتحويلها إلى واجهات سياسية تنحصر وظائفها في تقديم الخدمات أو في تأييد سياستها التفاوضية أو سياستها العامة.

ومثل هذه السياسة التي تمارسها السلطة بشكل عام في علاقاتها مع مؤسسات المجتمع المدني ليست عقيمة وحسب بل هي ضارة بمصالح المجتمع وفئاته المختلفة وبالمصالح الوطنية كذلك، لأنها من بين أمور أخرى، تقوم على احتواء الحركة الجماهيرية والحركة السياسية وفرض الوصاية عليها وتقنين مستوى وحدود اشتباكها مع المواقف والسياسات التفاوضية والعامة لسلطات وحكومة الاحتلال.

ولا تلجأ السلطة بشكل عام وشريحتها العليا المتنفذة بشكل خاص إلى هذه السياسة في علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني، التي كان لها على امتداد سنوات طويلة دور هام في الاشتباك مع سياسة الاحتلال، مصادفة، بل أنها تتعمد ذلك، انطلاقاً من رهانها على الدور الأميركي في التسوية وبسبب عدم استعدادها للقبول بالخيار الوطني البديل، الذي بدأ يحظى بدعم واسع نسبياً من مختلف القوى والهيئات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية، خيار الاشتباك مع سياسة سلطات الاحتلال والاستعداد لمواجهتها بحركة جماهيرية منظمة تفرض على حكومة إسرائيل إعادة النظر بسياستها وأطماعها العدوانية التوسعية.

٤- إن الجمود، الذي تعاني منه مسيرة أوسلو ينعكس تدهوراً متزايداً في مختلف مناحي الحياة وبشكل خاص تردياً متفاقماً للوضع الاقتصادي ولمستوى معيشة المواطنين. فقد تبددت جميع الأوهام التي روجت لها أوساط السلطة حول بداية رحلة تحرير الوطن انطلاقاً من «المدن المحررة» وظهر بوضوح للرأي العام الفلسطيني أن مخطط إعادة الانتشار كما جرى بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو ٢ هو في جوهره إعادة تنظيم للاحتلال ويشبه إلى حد بعيد خروج قوات الأمن من الساحة الداخلية للسجن لتحيط به من خارج أسواره، كما تبددت الأوهام حول عودة النازحين الفلسطينيين، الذين اضطروا تحت ضغط الاحتلال إلى مغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عدوان ١٩٦٧، وحول المعابر والممر الآمن بين شطري المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧، والأوهام حول الرخاء الاقتصادي.

ولم تكن حصيلة هذه التطورات التي انعكست بآثار سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية للغاية على الوطن والمواطن في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ إلا النتيجة الطبيعية والمنطقية للاتفاقيات التي انطوت على الكثير من الاملاءات وعناصر الإجحاف بالمصالح والحقوق الوطنية الفلسطينية، والتي افتقرت حتى إلى آلية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وتركت هذه الآلية تحت رحمة الطرف الإسرائيلي الأقوى ورهناً لإرادته ومخططاته وأطماعه العدوانية التوسعية.

لقد طالت حصيلة التطورات التي تلت التوقيع على الاتفاقيات مع حكومة إسرائيل بآثارها السلبية الواسعة جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد أدت واقعياً إلى تمزيق الوطن المحتل بعدوان ١٩٦٧ إلى كيانات ثلاثة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة يخضع كل كيان منها لظروف تختلف فيما بينها إلى درجة باتت تهدد الوحدة السياسية والإقليمية، التي أشارت إليها الاتفاقيات في نصوصها دون أن تضع ضوابط تضمن احترامها.

كما أدت الاتفاقيات المذكورة إلى زيادة حدة التوترات الاجتماعية في الشارع الفلسطيني، وإلى زعزعة أسس الاستقرار التي يحتاجها الشعب الفلسطيني، الذي يرزح تحت الاحتلال، من جهة بسبب انعكاس سياسة حكومة إسرائيل على الأوضاع الاقتصادية في الوطن المحتل. ومن جهة أخرى بفعل السياسة الاجتماعية الاقتصادية للسلطة ذاتها وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وهدر المال العام وأولويات إنفاق الموازنة العامة على النفقات الجارية لتغطية احتياجات ورواتب الإدارات والأجهزة على حساب النفقات الاستثمارية الضرورية للحفاظ، بأقله، على مستوى معيشة المواطن التي تدهورت بعد التوقيع على اتفاق أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، ولتطوير وتنمية البنى التحتية لفروع الاقتصاد التي دمرها الاحتلال.

٥- يكشف العديد من الدراسات الرسمية وغيرها الصادرة عن مؤسسات السلطة وعن مراكز أبحاث أهلية عن حجم المعاناة التي يعيشها المواطن الفلسطيني في ظل الاتفاقيات التي تمّ التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل، حيث تؤكد هذه الدراسات أن المواطن الفلسطيني يعيش في الريف الفلسطيني الذي لا زال يخضع للسيطرة الكاملة لسلطات وقوات الاحتلال ظروف حياة تقترب من حدود عدم الاحتمال. فهذا المواطن لا يعاني من تسلط الاحتلال وممارساته البربرية وحسب، بل يعاني كذلك من التردي المتزايد في أوضاعه المعيشية والاقتصادية دون أن يجد في السلطة الفلسطينية عنوانا للتخفيف من معاناته. وتزداد هذه المعاناة يوما بعد يوم بفعل سياسة الاستيطان التي يرعاها كل من حكومة إسرائيل ومجلس المستوطنات (يشع) والتي تستهدف الأرض الفلسطينية كما تستهدف

تطويق التجمعات السكانية الفلسطينية بكتل استيطانية تتمدد كالسرطان في جسم الريف الفلسطيني وتهدد أمن واستقرار وحياة هذه التجمعات، كما تهدد أمنها الغذائي والبيئي تارة من خلال الاعتداء على الثروة الزراعية وتخريبها وتارة أخرى من خلال تحويل بعض مناطق الريف إلى مكب لنفايات المستوطنات وعدد من مناطقها الصناعية، التي تبتلع هي الأخرى المزيد من الأرض الفلسطينية.

كما تكشف هذه الدراسات حقائق مذهلة حول التراجع المتزايد في أداء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، الذي تنعكس نتائجه بأشكال متعددة على العمال ومستوى المعيشة والدخل لقطاعات جماهيرية واجتماعية واسعة، باتت تنظر إلى الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل باعتبارها المسؤول الرئيسي عن هذا التراجع، الذي يطال الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام ومساهمة كل من فروع الاقتصاد الوطني في هذا الناتج بشكل خاص وما يترتب على ذلك من اختلالات في هيكل العمالة وهيكل الإنتاج ومن تشويه واسع لبنية الاقتصاد وتعميق لحالة التبعية التي يعيشها ولحالة الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي. فالزراعة لم تعد تشكل كما كانت في السابق النواة الصلبة في هذا الاقتصاد ويكاد دور القطاع الصناعي فيه لا يذكر بينما يتطور القطاع الحكومي غير المنتج ويتحول إلى العمود الفقري في هيكل العمالة في الوقت الذي تشهد فيه الواردات الخارجية تراجعا عاما بعد عام بسبب سياسة الحصار والخنق الاقتصادي، التي تفوق خسائرها المنح والقروض التي تقدمها الدول والمؤسسات الدولية المانحة للسلطة الفلسطينية، هذه السياسة التي وصل عدد أيام الإغلاق بسببها إلى نحو ٤٠٠ يوم منذ قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥ ووصلت خسائرها أكثر من مليار دولار أميركي حتى نهاية العام ١٩٩٧.

إن المواطن الفلسطيني بدأ يدرك أكثر فأكثر النتائج المدمرة لاتفاقات أوسلو على الاقتصاد الوطني، وبخاصة نتائج اتفاق باريس الاقتصادي، الذي يضع قيوداً لاحدود لها على تطور هذا الاقتصاد وفرص التنمية الاجتماعية

والاقتصادية، فهو يدرك أن أكثر من ٦٠بالمئة من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون في حالة فاقة إن لم يكن في حالة فقر حقيقي تتفاوت درجاته بين المدينة والريف والمخيم وبين المحافظات نفسها كما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا في الوقت الذي يتراجع فيه مستوى المعيشة ومعدل الدخل باستمرار ويتفاقم فيه الغلاء وارتفاع الأسعار ويسود الحياة الاقتصادية ركود لانهاية له إلا بتجاوز الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل وبرحيل الاحتلال. وتطال هذه الاتفاقيات بنتائجها المدمرة كذلك أوضاع العمالة ومعدلات البطالة التي تصل إلى أرقام مفزعة تتفاوت هي الأخرى في حدتها ومعدلاتها بين قطاع غزة والضفة الغربية وبين المدينة والريف والمخيم وبين المحافظات كذلك، وتعبر عن نفسها بأشكال متعددة بدءاً بالبطالة الدائمة التي تصل في معدلها العام إلى نحو ٢٥ بالمئة من القوى العاملة الفلسطينية مروراً بالبطالة الجزئية والموسمية وانتهاءً بالبطالة التي تولدها سياسة الإغلاق والخنق الاقتصادي، التي ترهق كاهل القوى العاملة وتأتي على مدخراتها، هذا إذا ما توفرت لديها مثل هذه المدخرات، الأمر الذي يبقي على حالة الفقر الحقيقي، التي أصبحت ملازمة لحياة أغلبية واسعة من المواطنين الفلسطينيين.

٦- وتلقي السلطة اللوم في تدهور الأوضاع الاقتصادية وتردي مستوى معيشة المواطن على السياسات والإجراءات الإسرائيلية، وهذا صحيح بكل تأكيد، ولكنها تتجاهل في الوقت نفسه أن اتفاق باريس الاقتصادي، الشق الاقتصادي لاتفاق أوسلو، يضع بيد إسرائيل مفاتيح التحكم بالوضع الاقتصادي الفلسطيني وبالسياسة المالية والنقدية وتلك التي تحدد وتتحكم بالموارد المالية من ضرائب وجمارك وغيرها وبحركة التجارة من صادرات وواردات، ويمنحها القدرة بالتالي على إخضاع هذا الاقتصاد لمصالحها الاقتصادية واعتباراتها الأمنية، كما تتجاهل أن سياستها المالية والاقتصادية ونشاطها الكومبرادوري والطفيلي لا يساعد في تخفيف الأعباء عن الاقتصاد الفلسطيني ولا يفتح أمامه آفاقاً للتطور والتنمية.

وإذا كانت مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والوطنية وبخاصة العمال وجماهير الكادحين يشعرون بانعكاس تدهور الأوضاع الاقتصادية على مستوى معيشتهم وأمنهم الاجتماعي والاقتصادي، فإن جماهير الريف تكتوي هي الأخرى بالنتائج المترتبة على تدهور هذه الأوضاع وعلى سياسة السلطة، خاصة عندما تطرح على بساط البحث في حياتها اليومية ومعاناتها من الهجوم الاستيطاني على ما تبقى لها من الأرض المقارنة ـ المفارقة بين تحويل حكومة إسرائيل للكثير من المستوطنات والمدن والكتل الاستيطانية إلى مناطق تطوير من الدرجة الأولى بكل ما يترتب على ذلك من دعم وتسهيلات على مستوى رصد المخصصات المالية ومستوى تطوير الخدمات والبنى التحتية وبين إهمال السلطة الفلسطينية للريف وتدني خدماتها فيه لمساعدته على الصمود في معركة الدفاع عن الأرض.

إن سياسة حكومة الاحتلال مسؤولة دون شك عن تردي وتدهور أوضاع الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وحول هذا تتوحد مواقف الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال. غير أن هذا التوحد في المواقف من سياسة حكومة إسرائيل لا يرقى إلى مستوى النشاط الواعي في النضال من أجل تحرير الوطن والمواطن من النتائج المترتبة على هذه السياسة بسبب من سياسة السلطة ذاتها، سواء سياستها التفاوضية أم سياستها الاجتماعية ـ الاقتصادية.

في هذا السياق تبرز أهمية التحضير لمؤتمر وطني تشارك فيه القوى السياسية والفعاليات الإقتصادية والبلديات والنقابات والإتحادات المهنية وغيرها للبحث في برنامج للتصحيح الإقتصادي لإنقاذ الإقتصاد الوطني من الأخطار التي تهدده ولمعالجة الخلل الذي أخذت أبعاده تتسع بين النشاط الإقتصادي الذي يؤسس لتنمية وطنية رغم الظروف الصعبة وقيود اوسلو وبين النشاط الكومبرادوري والطفيلي الذي يسد الطريق، أمام متطلبات التنمية الوطنية ويعمق إرتباط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الإسرائيلي.

(4)

الحوار الوطني المعطل
وشلل مؤسسات م .ت .ف .

١- إن سياسة الرهان على المبادرة الاميركية، باعتبارها البديل الوحيد المتاح للمأزق الراهن، لا يقتصر ضررها على الركض العقيم وراء أوهام خادعة وتبديد الوقت الثمين الذي تستغله حكومة نتنياهو لفرض وقائع جديدة على الأرض يومياً، إن لها انعكاسات سلبية على الوضع الوطني الفلسطيني كما على إمكانية تطوير الموقف العربي والإقليمي والدولي لصالح قضية الشعب الفلسطيني.

وأبرز هذه الانعكاسات على الصعيد الداخلي الفلسطيني تتمثل في إحجام السلطة الفلسطينية عن متابعة مسيرة الحوار الوطني الشامل، حيث باتت أوساط مقررة في السلطة تجاهر بإعلان موقفها المناهض للحوار الذي ترى فيه إحراجاً للسلطة أمام الأمريكيين الذين تتمحور مبادرتهم على مطلب قمع المعارضة لا التحاور معها. ويتضح أكثر فأكثر أن هذه هي العقبة الرئيسية التي تحول دون المباشرة في حوار شامل يتناول بجدية جوهر القضايا التي تتعلق ببلورة أساس سياسي واضح لاستعادة الوحدة الوطنية.

وإذا كان هذا هو السبب الرئيسي لتعطل الحوار، فإن هذا لا ينفي من جهة أخرى أن بعض فصائل المعارضة مازالت ترى للحوار وظيفة وحيدة هي تنظيم العلاقة مع السلطة بما يسمح بتفادي القمع السلطوي، ومازالت تميل بالتالي إلى صيغة الحوار الثنائي مع السلطة بديلاً عن الحوار الشامل. ومن المؤكد أن هذا الموقف لا يساعد في تعبئة الضغط الجماهيري والسياسي المطلوب لتفعيل خيار الحوار الوطني بصفته سبيلاً للتوصل إلى اتفاق سياسي يوفر للشعب الفلسطيني ولقضيته الوطنية، مخرجاً من الطريق المسدود الذي تراوح فيه.

إن سياستنا إزاء قضية الحوار الوطني، هي الاستمرار في الضغط على السلطة وقيادة فتح لمواصلة العملية التي انطلقت مع اجتماعات هيئة الحوار الوطني في نابلس في شباط/ فبراير ثم لقاء سكرتاريا الحوار في نيسان/ ابريل ١٩٩٧ والجولات الحوارية الأخيرة (منتصف آب/ أغسطس ٩٧) في غزة ورام الله. إن الغرض من هذا هو التوصل إلى قواسم مشتركة بين جميع أطراف الحوار والوصول إلى برنامج للإنقاذ الوطني وإرساء استراتيجية نضالية وتفاوضية جديدة تتجاوز نهج أوسلو وإطاره التفاوضي، وبما يمكّن من إعادة الاعتبار لمؤسسات م.ت.ف. الائتلافية ويضع حداً لسياسة الإنفراد والتفرد واحتكار القرار.

إن هذا الموقف يترتب عليه في المقام الأول مواصلة الضغط السياسي والشعبي على السلطة وتصعيد هذا الضغط بمختلف الوسائل وأشكال التعبئة الجماهيرية من أجل فضح سياسة التباطؤ والتقطع في الحوار، والرهان على المبادرة الاميركية ولا شيء سواها وما يترتب على ذلك من إدارة الظهر للحوار الوطني وللنتائج الأولية التي مهدت لها بداياته، وطغيان مفهوم الاستخدام التكتيكي الآني للحوار وتغليبه على ضرورة التأسيس السياسي لقواسم مشتركة ومن مواصلة وتفعيل العملية بما يمكن من تعجيل بلوغها أهدافها في استعادة وحدة الصف على أساس برنامج وطني مشترك.

٢- إن بعض أوساط السلطة الفلسطينية تسعى إلى استغلال الدعوات الضرورية والمشروعة لتفعيل مؤسسات م.ت.ف. واستقلالها عن أجهزة السلطة، وذلك بهدف التنصل من موجبات الحوار الوطني، واعتبار تفعيل بعض هيئات المنظمة بديلاً للحوار، أو ميداناً وحيداً له.

ولكن هذا الموقف يتجاهل حقيقة أن تفعيل مؤسسات المنظمة هو ليس إجراءً تنظيمياً شكلياً بل هو في الجوهر مسألة سياسية تتعلق بالقاعدة السياسية التي تعمل على أساسها هذه المؤسسات من جهة، وبدورها في تأمين المشاركة الحقيقية في صوغ القرار الوطني من جهة أخرى. وهذا يعني أن تفعيل المنظمة ومؤسساتها

يتطلب توفير مجموعة من العوامل هي بالضرورة نتيجة للحوار الوطني لامدخلاً اليه ولا بديلاً عنه، وتتمثل هذه العوامل والعناصر بما يلي:

أ - إعادة بناء الأساس السياسي للإجماع الوطني الذي يفتح، بدوره، الطريق لاستعادة الائتلاف الوطني في إطار م.ت.ف. وإزالة الصدع الذي أصاب مؤسساتها. وفي هذا الإطار يندرج رد الاعتبار للميثاق الوطني الفلسطيني على قاعدة الحفاظ على جوهر مضمونه المناهض للصهيونية والمتمسك بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتطوير هذا الميثاق بما يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على العالم والمنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ب - تصحيح الخلل في تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بما يضمن استعادة التوازن في تعبيره عن التكوين السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية وفي تمثيله لمختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، كما وشموله لجميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة.

ومن جهة أخرى، فإن إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف.، على أسس ديمقراطية يتطلب إجراء انتخابات حرة لعضوية المجلس الوطني في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات. أما المواقع والتجمعات التي يتعذر فيها إجراء الانتخابات فيتم تحديد أسس اختيار ممثليها من قبل الجزء المنتخب من المجلس نفسه.

جـ - الإصلاح الديمقراطي لمؤسسات م.ت.ف. ولآلية صنع القرار فيها، مما يقتضي ابتداءً الحفاظ على استقلالية هيئات م.ت.ف. عن أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، والعدول عن سياسة احتواء الاتحادات الشعبية في أجهزتها وإداراتها واستيعاب قيادات هذه الاتحادات في الهياكل البيروقراطية العليا للسلطة، الأمر الذي يطرح بدوره، التوجه نحو الانخراط في الحركة الجماهيرية وبالذات الاتحادات الشعبية والمهنية وذلك من خلال الجمع بين مهام إعادة بناء هذه المؤسسات ورد الاعتبار للوائحها وبرامجها وتفعيل دورها.

(5)
الإستراتيجية المزدوجة للخيار البديل

١- في مواجهة التردي المتواصل في الوضع الداخلي الفلسطيني، المواكب للمأزق المستعصي الذي تعاني منه العملية السياسية، تبرز وتتأكد، أكثر من أي وقت مضى، واقعية وملموسية الخيار البديل الذي طرحته مبادرة الجبهة الديمقراطية[1] (شباط /فبراير ٩٧)، وجددته قرارات الكونفرنس الوطني العام الثالث (مطلع كانون ثاني / يناير ٩٨).

ويدعو هذا الخيار البديل إلى وقف المفاوضات وتجميد الالتزامات التي يمليها اتفاق أوسلو على الجانب الفلسطيني، بما في ذلك وقف التنسيق والتعاون الأمني مع إسرائيل، حتى توقف الحكومة الإسرائيلية ممارساتها الاستيطانية وتكف عن التنصل من استحقاقات السلام، ومن ثم التوجه إلى تفعيل آليات الحوار الوطني الشامل ليتناول بجدية صلب القضايا المطروحة لصوغ ما يلي:

أ - استراتيجية نضالية فاعلة تعتمد رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولاً إلى استئناف مسيرة الانتفاضة.

ب - استراتيجية تفاوضية جديدة ترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام.

٢- إن أحد جوانب الخلل الرئيسية لاتفاق أوسلو يكمن في كشف الجانب الفلسطيني على كل أشكال الضغط والابتزاز الإسرائيلي وتجريده، بالمقابل، من

(١) راجع كتاب «القبضة المثقوبة» الصادر عن شركة دار التقدم العربي - الملحق الرقم ٦ - ص ٢٢١.

عنصر القوة الأساس المتمثل بالانتفاضة الشعبية، التي لا غنى من توفير شروط تجددها باعتبارها حلقة الحسم لتجاوز العقبات التي زرعتها اتفاقات أوسلو في طريق إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولإعادة صياغة نسبة القوى في الصراع مع إسرائيل على قاعدة جديدة.

في مقدمة شروط تجديد الإنتفاضة يقف ما يلي: استعادة الإجماع الوطني عليها كخيار، ونضج الحركة الجماهيرية ذاتها من خلال الصراع الذي تخوض. وفي هذا السياق يكتسي دور القوى السياسية أهمية كبيرة في تأمين التوافق السياسي فيما بينها وبين مختلف القوى الاجتماعية حول الانتفاضة، وفي الإسهام بنضالاتها والمشاركة بتأطيرها وصياغة مطالبها وشعاراتها. وفي الظرف الحالي، فإن قيود اتفاقات أوسلو والتزاماتها الثقيلة تجعل من حسم هذا الخيار، بالنسبة لبعض القوى السياسية والاجتماعية، مسألة قد لا تقوى عليها راهناً. وإلى أن تنعقد هذه الشروط يصبح المطلوب من هذه القوى عدم التصادم مع الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال أو إعاقتها ومحاولة إجهاضها ضمن سقف الإستخدام التكتيكي الآني.

إن العامل الرئيسي الأول في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال في إطار استراتيجية نضالية ترمي إلى استئناف مسيرة الإنتفاضة، إن هذا العامل يكون باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة عوامل الاحتقان والتوتر المتفاقم في المجتمع الفلسطيني بسبب سياسات السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال وقف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح المعتقلين في السجون الفلسطينية، وتحريم امتهان كرامة المواطنين، وصون الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام التعددية السياسية، ومكافحة الفساد والرشوة والمحسوبية، ووقف تبذير وهدر المال العام على النفقات الجارية للجهاز البيروقراطي المتضخم، وتوجيه الموارد المتاحة نحو إطلاق عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ولا يقل أهمية عما سبق في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة توحيد الصف في العمل المشترك من اجل القضايا الوطنية الكبرى التي هي موضع إجماع وطني شامل والاتفاق على بناء أطر وطنية جماهيرية شاملة توحد الجهود والطاقات من

اجل: مقاومة الاستيطان، والدفاع عن عروبة القدس، والإفراج عن جميع الأسرى المحتجزين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط، والتصدي لإجراءات الإغلاق والحصار الاقتصادي ومنع التجول والتضييق على حرية التنقل والعمل من اجل افتتاح «الممر الآمن» من أجل تعزيز شروط الوحدة السياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن بين القضايا الوطنية الكبرى التي ينبغي أن تكون موضع إجماع وطني شامل مسألة اللاجئين، حيث ينبغي مقاومة المحاولات الهادفة إلى تصفية قضيتهم والمساس بمكانتها من خلال بناء حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين في الوطن والشتات من أجل الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم في العودة التي يكفلها القرار ١٩٤.

٣- في ضوء مأزق المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وتوجه حكومة نتنياهو لفرض حلها التصفوي للحقوق الفلسطينية، ينبغي تبني استراتيجية تفاوضية معترضة استنادا إلى منهج آخر يختلف عن الذي أُتبع حتى الآن، في إطار عملية أوسلو، منهج يقود إلى إجراء مفاوضات لإقرار سلام دائم ومتوازن على اساس تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يقرّان مبادلة الأرض بالسلام والحل الدائم لقضية اللاجئين والنازحين الذي يتطلب تنفيذ القرارين ١٩٤ و٢٣٧.

وتجري هذه المفاوضات، وفقاً لمنطوق القرار ٣٣٨، في اطار صيغة دولية مناسبة تسمح من جهة باستعادة الترابط والتنسيق بين المسار الفلسطيني وسائر المسارات العربية المعنية بالحل، وتكفل من جهة أخرى إشرافاً دولياً جماعياً على عملية السلام تستبدل التفرد الأميركي بالمشاركة الحيوية للأمم المتحدة وسائر القوى الدولية الفاعلة، وبخاصة الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة. وفي هذا السياق فإن الحدود الدنيا التي لا يمكن إبرام أي إتفاق للحل الدائم والمتوازن بدون ضمانها هي:

أ - الإنسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. الأمر الذي يترتب عليه أيضاً إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية (بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٨) والإعتراف بها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة، وتفكيك المستوطنات (بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥) ورحيل المستوطنين.

ب - الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

ج - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة والتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

٤- إن عناصر هذا الخيار القائم على استراتيجية نضالية مزدوجة: ميدانية تعتمد رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولاً إلى استئناف مسيرة الانتفاضة، وتفاوضية ترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام.. إن عناصر هذا الخيار البديل تحظى بمصداقية أكبر يوماً بعد يوم بين صفوف الشعب وأوسع الأوساط الوطنية، بما في ذلك كوادر وبعض قيادات القوى السياسية المنخرطة في السلطة الفلسطينية، وهي تشكل قاعدة إجماع وطني لاتشذ عنه سوى الأوساط المتنفذة في السلطة التي تعبر في تكوينها عن المصالح الطبقية الضيقة من البورجوازية الطفيلية والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة معها.

إن هذه الفئات الاجتماعية تخشى على مصالحها الفئوية قصيرة النظر، تلك المصالح المرتبطة مع الوضع الراهن والمتواشجة في الوقت نفسه مع إسرائيل بفعل العلاقات الاقتصادية القائمة من جهة، وما توفره العلاقات الأمنية من جهة أخرى من غطاء للمصالح الاقتصادية التي تدار من البوابة الإسرائيلية وبواسطتها. إن مصالح هذه الفئات وهذه الشريحة الاجتماعية ناجمة عن السيطرة التي تمارسها

في المجتمع في إطار ما تمَّ نقله لها من صلاحيات بموجب الاتفاقيات الموقعة والتي وفرت لها موارد مالية من مصادر مختلفة: مساعدات الدول المانحة، القروض، الضرائب المباشرة، الضرائب عبر إسرائيل، الرسوم والجمارك، احتكار استيراد المواد الأساسية...

إن هذه المصالح هي التي تجعل الأوساط المتنفذة في السلطة تتمسك بالمسار السياسي الراهن الذي اختزل، في ضوء تعنت حكومة نتنياهو، بالمبادرة الاميركية وبالرهان عليها. إن هذه المبادرة لاتتعدى كونها خطوة لإنهاء المرحلة الانتقالية بأقل ما يمكن من استحقاقات على إسرائيل (نبضة إعادة انتشار واحدة عملياً بدلاً من ثلاث نبضات تقع بين ما تطرحه المبادرة الأميركية ـ ١٣,١ بالمئة ـ وما يتمسك به نتنياهو ـ ٩ بالمئة ـ بعد إخضاع السلطة لشروط أمنية وسياسية قاسية تختبر مدى انصياعها للإملاءات الإسرائيلية)، للعبور سريعاً إلى مفاوضات الوضع الدائم وبالتوازي معها المفاوضات حول القضايا المعلقة من المرحلة الانتقالية، وهي مفاوضات بلا سقف زمني محدد، سينخفض منسوبها التفاوضي فضلاً عن نتائجها إلى ماهو أدنى بكثير من القائم حالياً، مما يطرح بشكل جدي احتمال استمرار صيغة المرحلة الانتقالية باعتبارها ـ من حيث الجوهر ومن الناحية العملية ـ حلاً دائماً. إن وضعاً كهذا تستعصي فيه مسيرة أوسلو وتتجمد عند نقطة «الحكم الذاتي الموسع» سيحفز الحركة الجماهيرية ويدفعها إلى تصعيد ضغطها على السلطة والاحتلال في آنٍ معاً، مما يخلق شروط تعزز من إحتمال اقتراب السلطة (وأكثرية فئات الشريحة الاجتماعية التي تعبر السلطة عن مصالحها الطبقية) التي لا ترى في مشروع الحكم الذاتي الموسع سقفاً لطموحها، من أرضية الإجماع الوطني ومن اعتماد الخيار البديل القائم على الاستراتيجية النضالية المزدوجة: استئناف مسيرة الانتفاضة + مفاوضات بالارتكاز إلى قرارات الشرعية الدولية وبإشراف دولي.

(6)

سياسة حكومة ائتلاف اليمين في إسرائيل[1]

١ـ على الصعيد الإسرائيلي تواصل حكومة الائتلاف اليميني الحاكم سياستها العدوانية التوسعية دون أن تجد نفسها في مواجهة مع المعارضة تدفعها للتراجع عن هذه السياسة. وإذا كانت هذه الحكومة تسعى لتقديم نفسها على نحو يوحي بتماسكها وقدرتها على مواصلة السير في سياستها المعادية للسلام، فإنها في حقيقة الأمر لا تستطيع أن تخفي عن الرأي العام صورة ضعفها. فعلى المستوى السياسي تتعرض هذه الحكومة لمجموعة من الأزمات السياسية كان آخرها خروج حزب غيشر بزعامة دافيد ليفي من الائتلاف الحكومي. وعلى المستوى الداخلي تشهد إسرائيل بسبب سياسة هذه الحكومة تراجعاً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي يهدد بالتحول إلى حالة من الركود، فقد تراجع معدل النمو في الناتج القومي الإسرائيلي من نحو ٧ بالمئة عام ١٩٩٤ إلى نحو ٢ بالمئة عام ١٩٩٧ والى ١,٢ بالمئة في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨. وسجل العام ١٩٩٧ انخفاضاً ملموساً في حجم الاستثمار وصل إلى حدود ١٠ بالمئة، وارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة ٦,٦ بالمئة عما كان عليه في العام السابق، وواصلت معدلات البطالة ارتفاعها حتى وصلت ١٠ بالمئة من القوى العاملة مطلع عام ١٩٩٨. وفي الوقت نفسه يشهد المجتمع الإسرائيلي زيادة في حدة التوترات الاجتماعية بفعل التآكل النسبي في الأجور والرواتب وزيادة معدلات البطالة، هذا إلى جانب إتساع الهوة في مستوى المعيشة بين اليهود الغربيين والشرقيين حيث انخفض متوسط دخل السفارديم الذي كان يساوي عام ١٩٨٥ نحو ٧٩ بالمئة

(١) تجدر قراءة هذا الفصل على خلفية المادة الواردة في هذا الكتاب (ص ١٨٩) بعنوان: «حول التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية في اسرائيل / تطور رأسمالي متسارع وتعزز الاصطفاف الإثني».

من متوسط دخل الاشكناز إلى نحو ٦٥ بالمئة عام ١٩٩٧.

إن التراجع في أداء الاقتصاد الإسرائيلي وزيادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي نتيجة منطقية لسياسة التطرف والعدوان والتوسع التي تسير عليها حكومة إسرائيل، هذه السياسة التي تضيف إلى متاعب إسرائيل الداخلية متاعب أخرى تعبر عن نفسها بعدد من الأزمات السياسية الحقيقية التي تمر بها علاقات إسرائيل، والتي تعكس عزلتها نسبياً، سواء بدول المنطقة أم بدول العالم والأمم المتحدة، حيث لا تجد من يقف إلى جانبها سوى الولايات المتحدة الأميركية.

إن صورة الأوضاع الإسرائيلية هذه وصورة علاقاتها مع العالم الخارجي تعكس مظاهر ضعف حكومة الائتلاف اليميني الحاكم. وعلى الرغم من مظاهر الضعف هذه فان المعارضة في إسرائيل لا تبدو فقط ضعيفة في أدائها بل ومفككة غير متماسكة، بفعل سياسة زعامة حزب العمل، التي تسعى لاضعاف هذه الحكومة ليس من خلال المواجهة معها ومعارضة توجهاتها العدوانية التوسعية، بل من خلال العمل على استمالة قسم من قاعدة اليمين الشوفيني والديني بالدرجة الرئيسية ومن خلال الرهان على تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية وزيادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي بدرجة أقل.

ولا تستطيع زعامة حزب العمل ان تذهب أبعد من ذلك كثيرا في معارضتها لحكومة الائتلاف اليميني لأنها اولاً غير موحدة ومحكومة لمراكز القوى داخل الحزب، ولأنها ثانياً تتقاطع مع الليكود في عدد من المسائل التي تشكل عناصر اجماع في سياسة الأحزاب الصهيونية باستثناءات محدودة، كما هو حال حركة ميرتس أو بعض اجنحتها، كالقدس والمستوطنات وقضايا النازحين واللاجئين والمياه، هذا إلى جانب مسائل أخرى تتصل بالحدود وشؤون السيادة في ترتيبات التسوية الدائمة. فحزب العمل كان ولا زال أسير أحلام الحركة الصهيونية حتى وإن ظهر أنه أقل ثباتاً على مرتكزاتها الايديولوجية من الليكود والأحزاب اليمبنية والدينية المتطرفة.

ولهذا فان معارضة حزب العمل لسياسة هذه الحكومة تنطلق من اعتبارات السياسة الانتخابية حيث تولي زعامة الحزب أهمية لاضعاف الليكود من خلال الحنين إلى تجديد التحالف القديم مع الأحزاب الدينية اليمينية، الذي قاد الحكم في إسرائيل على امتداد الفترة بين ١٩٤٨ـ١٩٧٧، كما تنطلق من اعتبارات انعكاس التراجع في أداء الاقتصاد الإسرائيلي على الرأي العام الإسرائيلي ومحاولة استثمار ذلك في التنافس على الحكم في الانتخابات القادمة. ومثل هذه السياسة التي تسير عليها قيادة حزب العمل هي في جوهرها سياسة يمينية لا تضع المواطن في إسرائيل أمام الاختبار أو أمام الاختيار بين تسوية سياسية للصراع شاملة ومتوازنة وبين تسوية تقوم على فرض الشروط والاملاءات على الجانب الفلسطيني والعربي، وهي سياسة يمينية كذلك تعطل وحدة جهود قوى المعارضة الإسرائيلية في مواجهة سياسة حكومة الائتلاف اليميني بزعامة الليكود.

٢ـ سياسة السلطة الفلسطينية تسهم في دعم هذه السياسة اليمينية التي يسير عليها حزب العمل في معارضته للائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل، كما تسهم في إضعاف دور القوى المعارضة التي تقف على يسار حزب العمل، كحركة ميرتس والحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وغيرها من الأحزاب والقوى العاملة في الوسط العربي في إسرائيل الذي يشهد نهوضاً متجدداً عبّر عن نفسه بمناسبة يوم الأرض والذكرى الخمسينية للنكبة بتحركات جماهيرية واسعة وغير مسبوقة بهذا المستوى منذ سنوات. يتجلى ذلك من خلال رهان السلطة على الدور الأميركي في جهود التسوية، وهو دور منحاز بشكل سافر لصالح الموقف الإسرائيلي، ومن خلال ترددها واحجامها عن حشد الطاقات الوطنية الفلسطينية في معركة مواجهة شاملة مع سياسة حزب الليكود والأحزاب المؤتلفة معه من شأنها أن تضع المجتمع الإسرائيلي أمام أحد خيارين، إما التسوية الشاملة والمتوازنة وإما الغرق في دوامة من العنف وعدم الاستقرار.

ان سياسة فلسطينية تستند إلى مواجهة جدية من شأنها ان توفر أسس الإجماع الوطني في المجتمع الفلسطيني، الذي فقد الأمل في التوصل إلى تسوية مع حكومة الائتلاف اليميني في إسرائيل، وان توفر الشروط والعوامل المساعدة لموقف عربي متماسك وموقف دولي ضاغط على حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية لدفع كل منهما لمراجعة حساباتها على أساس مصالحها وأن توفر إلى جانب هذا كله الشروط والعوامل المساعدة لشل تذبذب زعامة حزب العمل، ودفعها نحو التقارب مع قوى المعارضة الأخرى لاستثمار النتائج السلبية الواسعة التي تعكسها سياسة حكومة إسرائيل سواء على الأمن والاستقرار في المنطقة ام على حالة الركود الاقتصادي وزيادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي.

(7)

الجماهير العربية الفلسطينية في مناطق الـ٤٨

١- تحتل نضالات الجماهير العربية الفلسطينية في مناطق الـ٤٨ وزناً مهماً في نضال قوى المعارضة الجادة لسياسة حكومة اسرائيل وتشكل في الوقت نفسه رافداً هاماً من روافد النضال الوطني الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل انجاز حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف. وقد جاءت مشاركة هذه الجماهير في احياء ذكرى يوم الأرض وفي إحياء الذكرى الخمسين للنكبة والمقاومة والصمود بعد حالة ركود فرضتها الاوهام التي روجت لها بعض القوى والهيئات والشخصيات، التي ناصرت اتفاقيات اوسلو، لتؤكد احتدام التناقض بين مصالح هذه الجماهير ومصالح حكام دولة اسرائيل ومؤسساتها الصهيونية. فقد أحيت الجماهير الفلسطينية ذكرى يوم الأرض وذكرى النكبة على نحو غير مسبوق منذ سنوات واكدت من خلال ذلك على الطبيعة المركبة لحالة التناقض التي تعيشها في اسرائيل، وجاءت تحركاتها الشعبية تعكس نهوضاً وطنياً عارماً خبا لبعض الوقت بعد التوقيع على اتفاقية اوسلو الأولى في ايلول ١٩٩٣ وتعكس كذلك تحفزاً للدفاع عن قضاياها الاجتماعية والمطلبية بعد ان أخذت أوضاعها المعيشية تشهد تدهوراً متسارعاً على اكثر من صعيد.

٢- لقد استعادت الجماهير الفلسطينية في مدن وقرى الجليل والمثلث والنقب تراثها الكفاحي الذي عمدته بدماء الشهداء في يوم الارض عام ١٩٧٦ حين هبت جماهير البطوف الفلسطيني في سخنين وعرابه ودير حنا تواجه بصدورها العارية بنادق وحراب القوات الاسرائيلية واطماع حكومة اسرائيل في ارض البطوف الفلسطينية، كما استعادت تراثها الكفاحي وهي تحيي ذكرى النكبة والصمود لتطرح حقوق الشعب الفلسطيني بشكل عام وحقوق اللاجئين الفلسطينيين بمن فيهم

اللاجئين في وطنهم بشكل خاص. ومن خلال هذا كله حددت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل من جديد موقعها ليس باعتبارها عرب اسرائيل بل كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ونضالها من أجل حقها في العودة وفي تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس العربية المحتلة بعدوان ١٩٦٧. وقد تجاوزت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل بتحركاتها التي عمت مدن وقرى الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة مواقف بعض القيادات وخاصة تلك التي نمت وتشكلت كشريحة برجوازية متوسطة على هامش تطور المجتمع الاسرائيلي وحاولت خداع الرأي العام الفلسطيني على امتداد السنوات التي اعقبت التوقيع على اتفاقية اوسلو الأولى.

إن شعور الانتماء لهوية وطنية واحدة، هي الهوية الوطنية الفلسطينية، قد برز بشكل واضح في جميع التحركات التي شاركت فيها قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية في اسرائيل، ولم يقف هذا الشعور عند حدود احياء ذكرى المناسبات التي شكلت محطات انعطاف مصيرية في حياة هذه الجماهير وفي نضال الشعب الفلسطيني، بل هي تجاوزت ذلك واخذت تعبر عن شعورها هذا على نحو واضح في معاركها المطلبية والاجتماعية العامة والمحلية، وذلك أمر طبيعي ومفهوم، خاصة أمام الشعور بالظلم الذي تعيشه في حياتها اليومية وأمام المعاناة من سياسة التمييز العنصري التي تمارسها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. فقد ازدادت تعقيداً مشاكل الجماهر الفلسطينية في اسرائيل وأخذت تمتد على مساحة واسعة من الهموم. ففي المدن المختلفة في عكا ويافا واللد وغيرها يتعرض الفلسطينيون لضغط متواصل من المجالس البلدية اليهودية ومن دائرة أراضي اسرائيل بهدف دفعهم إلى الهجرة والتخلي عن ممتلكاتهم، وفي النقب يتعرض الفلسطينيون لأبشع الممارسات الصهيونية العنصرية كهدم البيوت ونهب الأراضي وعدم الاعتراف بالقرى البدوية، وفي الجليل والمثلث تواصل السلطات سياسة الحصار وهدم البيوت والاعتداء على الأرض والتضييق على السلطات المحلية العربية ومحاصرتها في مناطق نفوذ ضيقة. حيث تصر هذه السلطات على مواصلة سياستها المعروفة بوضع أراضي المدن والقرى الفلسطينية في الجليل

والمثلث ضمن مناطق نفوذ المجالس المحلية اليهودية، كما هو الحال في سخنين وأم الفحم وكفر قاسم والطيبة وغيرها لتحرمها من فرص التطور وفرص بناء مناطق صناعية. وتتجلى سياسة هذه السلطات على حقيقتها كسياسة عنصرية من خلال التمييز الفظ في المعاملة بين المجالس المحلية اليهودية والمجالس المحلية العربية في المنطقة الواحدة حيث تفتقد المدن والقرى العربية لشبكات الكهرباء والطرق والمياه والمجاري ويتم التعامل معها كمناطق تطوير من الدرجة (ب)، الأمر الذي يحرمها من حقوقها ومن عديد الامتيازات كالمنح الحكومية وخفض الضرائب وتوسيع مناطق النفوذ وتخصيص مناطق صناعية وبناء بنية تحتية مما يساعد على جذب رؤوس الأموال الضرورية للتنمية والنهوض باوضاعها الاقتصادية والمعيشية. وبفعل هذه السياسة فان ٩٠ بالمئة من عمال المدن والقرى العربية في اسرائيل يغادرون قراهم ومدنهم كل صباح للعمل في المدن والقرى اليهودية القريبة.

إن اوضاع المدن والقرى العربية في اسرائيل تزداد تراجعا وتدهورا، حيث البنى التحتية لا زالت متخلفة وحيث تحجم حكومات اسرائيل عن توفير الميزانيات الضرورية لعمل السلطات المحلية وتعطي الأولويات في مخططات التطوير للسلطات المحلية اليهودية وتمنعها عن المناطق العربية في الجليل والمثلث والنقب. وتتفاقم هذه الأوضاع على مستوى العمالة والتشغيل بعد ان بدأت بعض الصناعات في نقل مراكزها إلى دول مجاورة الأمر (كالأردن مثلاً)، الذي أخذ يعكس نفسه على معدلات البطالة بين الجماهير الفلسطينية وطرح على جدول اعمال القوى الديمقراطية بشكل خاص والحركة الجماهيرية الفلسطينية في اسرائيل بشكل عام مهمات جديدة تتجلى في النضال من أجل حماية أماكن العمل وضد اغلاق المصانع والفصل التعسفي للعمل ومن أجل مخصصات تأمين البطالة ووقف سياسة الخنق الاقتصادي، التي تتعرض لها الجماهير الفلسطينية في اسرئيل.

٣- عبرت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل عن ضيقها من سياسة التمييز التي تمارسها حكومة اسرائيل في التحركات الأخيرة لاحياء ذكرى يوم الأرض

واحياء الذكرى الخمسين للنكبة والمقاومة والصمود، واظهرت هذه الجماهير استعداداً متقدماً للانخراط في النضال من اجل حماية حقوقها وهويتها الوطنية بعد ان أدركت عقم الرهان على اتفاقيات أوسلو وبعد ان تبددت الاوهام التي حاولت القيادات البرجوازية ترويجها حول آفاق الاستقرار المزعوم في ظل هذه الاتفاقيات، كما اظهرت استعداداً متقدماً للانخراط في النضال ضد سياسة التمييز التي تمارسها حكومات اسرائيل ضد مصالحها وحقوقها ومن اجل المساواة القومية والمساواة في الحقوق المدنية، الأمر الذي بات يملي على القوى الديمقراطية واليسارية توحيد الجهود والدخول في حوار وطني جاد ومسؤول فيما بينها لاستكشاف آفاق اللقاء على برنامج يستنهض طاقات هذه الجماهير في معارك الدفاع عن شخصيتها وهويتها الوطنية كجزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني وفي معارك الدفاع عن الأرض وعن حق اللاجئين في وطنهم في العودة إلى قراهم ومدنهم وأراضيهم. هذا إلى جانب الدفاع عن حقوقهم المدنية، التي تتعرض لهجوم واسع من السلطات الإسرائيلية. إن وحدة هذه القوى باتت ضرورة وطنية ليس فقط في مواجهة سياسة السلطات الاسرائيلية بل وكذلك في مواجهة سياسة بعض العشائرية والطائفية والبرجوزية التي تتغذى على حالة الانقسام وتفتح بسياستها هذه الطريق أمام تدخل السلطات والأجهزة الأمنية الاسرائيلية في شؤون الجماهير الفلسطينية في اسرئيل لتأمين مصالحها الطبقية والانانية الفئوية الضيقة.

(8)
حركة اللاجئين في الوطن والشتات

١- رغم تعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وجمودها على المسارين السوري واللبناني، طوال العام الماضي، إلا أن قضية اللاجئين شهدت تطورات هامة تعرضت عبرها لضغوطات شديدة، تعددت خلالها التدابير والخطط الهادفة إلى النيل من حقوق اللاجئين والتأثير في عناصر الحل المرتقب لقضيتهم.

وشكل اتفاق أوسلو غطاء سياسياً لمثل هذه التدابير والخطط، خاصة وانه نزع عن قضية اللاجئين مكانتها السياسية والقانونية، حين أسقط من بنوده القرار ١٩٤ الذي يمثل إقرار المجتمع الدولي بحق اللاجئين في العودة، ويكفل لهم ممارسة هذا الحق.

إن ملف اللاجئين، بفعل التطورات الجارية، بات مفتوحاً على شتى الاحتمالات، خاصة وأن الإدارة الأميركية تمارس ضغوطاً متواصلة لرسم الحل المستقبلي بقضية اللاجئين القائم على دمجهم في محيطهم، وتوطينهم خارج ديارهم، وإسقاط حقهم في العودة، وتتحدد معالم هذا الحل بالمس بمكانة المخيمات، وبالمكانة السياسية ـ القانونية للاجئ، وبتقليص خدمات الوكالة، مقدمة لنقل وظائفها إلى الدول المضيفة وإعلان حلها. ويمكن رصد مثل هذه الإجراءات على مستوى التجمعات الرئيسية للاجئين.

٢- تمضي الحكومة الأردنية في تنفيذ برنامج حزمة الأمان الاجتماعي، وتوفير الموارد المالية لتطبيقه (تم رصد مبلغ ٣٦٠ ميلون دينار للبرنامج، جمع منها حتى الآن ١٦٠ مليون دينار). وتحت دعاوى تأهيل الأحياء الفقيرة وتحويلها لأحياء مدينية، تستهدف هذه العملية ربط المخيمات إدارياً وخدمياً، وعبر البنية التحتية

بالبلديات المجاورة والإدارات الحكومية المعنية، ودمج ناخبي المخيمات بالبلديات، على طريق إلغاء خصوصية المخيم ونفي الصفة السياسية لمكانته. وفي هذا السياق يلحظ البرنامج تسوية مشكلة الأراضي المقامة عليها المخيمات، والمحالة، بناء لطلب أصحابها إلى المحاكمة لاستردادها، وذلك عبر شراء هذه الأراضي وتحميل اللاجئين على أقساط، تسديد ثمنها، أي أن يفرض على اللاجئ «ثمن توطينه»، هذا إلى جانب الضرائب الأخرى التي يتوجب دفعها لتمويل المراحل اللاحقة من «الحزمة». وقانونيا تلحظ هذه الإجراءات تحويل الوحدات السكنية للاجئين في المخيمات من وحدات «مستخدمة» إلى وحدات «مستملكة»، بما لهذا الأمر من معانٍ قانونية وسياسية ذات صلة بمشروع التوطين.

تترافق هذه الإجراءات مع توسيع في دور «دائرة شؤون اللاجئين» وصلاحياتها، على طريق تأهيلها لتحل محل وكالة الغوث في اللحظة المناسبة. فأعيد تشكيل دوائرها القانونية والفنية والإدارية والتخطيطية وتعززت مكانتها ومرجعيتها للمخيمات، وباتت صلة الوصل بين هذه المخيمات ومجموع الدوائر والوزارات المعنية بها.

إلى جانب هذا جددت السلطات الأردنية اهتمامها بلجان تحسين المخيمات عبر إضفاء الصفة التمثيلية عليها، واعتمادها مرجعية، تتولى الدوائر الحكومية التدخل المباشر في تعيينها، لتعمل في سياق توجهات الحكومة، تروج لمشاريعها، وتهيئ المناخ لخطط التوطين كما تجاوزت السلطات الأردنية القواعد التي تحكم صلتها بالمخيمات، فتحت دعاوى تحسين أوضاعها وإنشاء مرافق فيها تواصل التضبيق عليها بهدف تقليص مساحتها وتضبيق حدودها، على غرار اختراق مخيم الحسين بطريق دولي، وهدم ٢١٤ وحدة سكنية فيه، والأمر ذاته مرشح لأن يتكرر في مخيمات البقعة والحصن ومادبا رغم اعتراضات وكالة الغوث ومطالبتها بإعادة رسم حدود المخيمات صوناً لها من مثل هذه التدخلات الآيلة إلى إعادة توزيع السكان، وإعادة صياغة مجمل الوضع في المخيم.

تأتي إجراءات السلطة الأردنية من حيث التوقيت والتمويل ترجمة منها

لمعاهدة وادي عربة، وهي تلتقي مع مسار التسوية المستندة إلى اتفاق أوسلو، وهو ما يلقى معارضة جماهيرية عبرت عن نفسها في أكثر من مناسبة، ترافقت مع تزايد اهتمام المعارضة الأردنية بملف اللاجئين، جرى التعبير عنه بتشكيل لجنة حق العودة في الأردن ضمت ممثلين عن الأحزاب والعاملين في الأونروا وشخصيات مستقلة ومندوبي تجمعات واتحادات. كل هذا يؤكد الحاجة إلى ضرورة تطوير منهج التعاطي مع ملف اللاجئين بمحاوره المختلفة. (الوكالة - حق العودة - صون المخيمات)، عبر برنامج عمل وخطة لبناء الحركة الجماهيرية للاجئين، تبرز شعاراتها وأهدافها في مجمل نشاطاتها وفعالياتها.

٣- تحت غطاء الموقف الرسمي برفض التوطين تستمر الدولة اللبنانية بالتضييق على المخيمات وعلى الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين، وهو ما يقود إلى خلخلة الاستقرار الاجتماعي للوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان، وتشجيع أبنائه على الهجرة، واضعاف عناصر التماسك السياسي والاجتماعي داخل المخيمات. وتجد سياسة التضييق هذه تعبيراتها في مجموعة من التدابير والإجراءات أهمها:

- حرمان الفلسطينيين من الحقوق المدنية والاجتماعية، وفي السياق من الاستفادة من الخدمات الحياتية للدوائر الرسمية (صحة، تعليم...الخ)، الإمعان في تطبيق قرار وزارة الداخلية حول التأشيرة (القرار الرقم ٤٧٨)، مما أدى إلى تهجير آلاف الفلسطينيين، ومنع المسافرين من العودة، وشطب قيود آلاف الفلسطينيين من سجلات اللاجئين، لحصولهم على جوازات سفر دول لجوء أخرى (وبخاصة من الدولة الاسكندنافية...).

- التضييق على المخيمات اجتماعياً وأمنياً، وخاصة مخيمات الجنوب لصلة موقعها بأية ترتيبات أمنية لاحقة مع إسرائيل. يترافق هذا مع إجراءات لتقليص مساحات المخيمات والتضييق على مداها الإسكاني بما في ذلك طرح مشاريع تهدد بإزالة أقسام هامة من بعضها (مثلاً: مخيم البص في جنوب لبنان).

- السعي رسمياً للامساك على نطاق أوسع بورقة اللاجئين الفلسطينيين.

ومن مؤشرات ذلك سلسلة من الخطوات النوعية لتعزيز دور وصلاحيات «مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين» على طريق تقديمها المرجعية الرسمية في التعاطي مع شؤون المخيمات، محلياً، عربياً، ودولياً، بما في ذلك إيجاد ركائز لها في أوساط المخيمات. إن مثل هذه الخطوات تنسجم إلى حد بعيد مع الدعوات إلى فتح ملف الوجود الفلسطيني في لبنان، في سياق الحديث عن تطبيق القرار ٤٢٥. وتتخذ مثل هذه الدعوات منحى مزدوجاً: أمنياً عند تناول ما يسمى بالإرهاب وبنيته (المقاومة باتجاهاتها المختلفة)، وسياسياً: عند تناول البت بالمصير النهائي للوجود الفلسطيني في لبنان. وكل الإجراءات المذكورة سابقاً تؤشر لاتجاه سياسي واضح المعالم يهدف إلى التخفيف من الوجود الشعبي الفلسطيني، بممارسة سياسة تهجير صامتة، بأساليب وأشكال مختلفة.

الوجه الآخر لمعاناة اللاجئين في لبنان يتمثل بالتقليص المستمر لخدمات وكالة الغوث وتقديماتها والتخفيض الدائم في موازناتها؛ بكل ما لذلك من آثار ونتائج اجتماعية واقتصادية، علماً أن الأونروا هي المصدر الوحيد للخدمات الحياتية في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

من جانبها تشهد مؤسسات منظمة التحرير انحساراً ملحوظاً في خدماتها، عوض أن تسهم في تخفيف حدة المعاناة المعيشية لأبناء المخيمات، وبدأت تعتمد سياسة إلغاء الخدمات المجانية (رسوم مدرسية + رسوم علاج واستشفاء) في حين اقتصر عمل مؤسسة الشؤون الاجتماعية على صرف رواتب زهيدة لأسر الشهداء. بالمقابل تلجأ السلطة إلى ضخ الأموال إلى رموزها ولأطرها الموالية لها في لبنان، حيث تحتكر قيادة «فتح» أموال المنظمة لتوسيع قاعدتها وإغداقها على الأزلام والمحاسيب، والسعي لأحياء بعض المؤسسات والأطر التابعة لها وتوظيفها في استهدافات سياسية تتزامن مع اقتراب مرحلة الاستحقاقات الكبيرة، من بينها قضية اللاجئين ومصيرها.

٤- أبرزت التحركات الجماهيرية صيف العام ٩٧ الموقع الهام الذي تحتله خدمات الأونروا في حياتهم اليومية. كما أكدت متانة ارتباط اللاجئين بقضيتهم

وتمسكهم بحقوقهم الوطنية وفي المقدمة حق العودة، وان الاستقرار الاجتماعي المتوفر نسبياً في سوريا لايضعف التمسك بهذه الحقوق. ورغم غياب الائتلاف الوطني العريض، فإن مساعي بناء حركة جماهيرية للاجئين تتواصل بأشكال مختلفة، دون تجاهل الصعوبات والمعيقات الجادة التي تعترض طريقها.

تأثر اللاجئون في سوريا، كسواهم من تقليص الوكالة لخدماتها، خاصة وأنها المصدر الرئيسي للخدمات في المخيمات، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية في صفوفهم مع تنامي الوعي الشعبي بخطورة التقليصات واحتمالات إنهاء الوكالة لخدماتها، بانعكاساته الاجتماعية والسياسية على وضع اللاجئين وحقوقهم الوطنية. من هنا تتبدى أهمية ملف الوكالة وموقعه، ببعديه السياسي والاجتماعي بالنسبة للفلسطينيين في سوريا.

أكدت التجربة أن ميدان وكالة الغوث، والتصدي لتقليص خدماتها، والمطالبة بتطويرها وإدامتها، هو أحد المداخل الرئيسية ليشق برنامج العمل الوطني والاجتماعي طريقه في الوسط الفلسطيني في سوريا. كما أكدت ضرورة تطوير عناصر هذا البرنامج ليصبح أكثر ملموسية في التعبير الأدق عن الهموم اليومية للفلسطينيين وقطاعاتهم المختلفة، وبلورتها في خطط وتحركات جماهيرية. كما تتأكد إلى جانب ذلك أهمية تعزيز الدور الذاتي لمنظمات الإقليم في الحركة الجماهيرية وتطوير فعلها ميدانياً باعتباره عامل القوة الرئيسي لتعبئة ومراكمة الطاقات في هذا المجال وتوليد الضغوط على الأطراف الأخرى للكف عن تعطيل بناء الائتلاف الوطني العريض على طريق نهوض حركة اللاجئين في سوريا وتوحيدها وتشكيل مرجعياتها. في هذا المجال تكتسب الأطر الوطنية ذات الوظائف والمهام المحددة أهميتها في توفير روافع للبرنامج المذكور في ظل غياب الأطر والمؤسسات الموحدة، حيث بات مؤكداً تعدد المرجعيات في المرحلة الراهنة.

٥- محاولات بعض الجاليات الفلسطينية في المغتربات لتحريك قضية اللاجئين في الشتات، ومن بينها مبادرة الشخصيات الفلسطينية في الولايات المتحدة، والصدى الذي لقيته في ألمانيا والدول الاسكندنافية، لم يكتب لها النجاح

رغم مالقيته من زخم إعلامي لحظة ولادتها بسبب من افتقادها إلى البعد الجماهيري، والمشاركة الفعلية لأبناء الجالية في بلورة الحركة وأهدافها ومسار عملها وتشكيل هيئاتها؛ وغياب الوضوح السياسي في الشعارات والأهداف، بشكل خاص حول الموقف من أوسلو، وافتقادها إلى الائتلاف الوطني العريض.

إلا أن هذا الإخفاق لا يلغي توافر شروط إطلاق حركة جماهيرية سياسية وإعلامية حول قضية اللاجئين، كونها تلبي حاجة موضوعية للجاليات الفلسطينية في المغتربات للتعبير عن ذاتها الوطنية والدفاع عن حقوق أبنائها ومصالحهم. إن القوى الديمقراطية معنية في العمل على إطلاق هذه الحركة، بكل ما يتطلبه ذلك من بلورة مهمات مباشرة تبدأ بالتركيز على المشاركة النشطة في مؤسسات العمل الاجتماعي والوطني للجاليات وتوجيه دورها في خدمة قضية اللاجئين وحركتهم وتزخيمها وطنياً وإعلامياً.

٦- يتزايد اهتمام السلطة الفلسطينية بملف اللاجئين، للالتفاف على حركتهم الجماهيرية في مناطقها والالتفاف على أهدافها ومطالبها السياسية المتصلة بالحقوق الوطنية للاجئين وصون حقهم في العودة؛ في هذا السياق يلاحظ:

✪ تشكيل السلطة للمجلس الأعلى اللاجئين وما اتخذه من قرارات تتعلق بتقديم خدمات فورية لمخيمات الضفة وغزة ودراسة احتياجاتها، مع حصر ملف اللاجئين في القضايا المعيشية وتكريس السلطة مرجعية وسقفاً لحركتهم.

✪ مواصلة المساعي لاحتواء اللجان الشعبية اللاجئين واتحاد مراكز الشباب في المخيمات، وضمان ولاءها للسلطة، وحصر عملها واهتمامها في الشأن الاجتماعي للمخيمات، ومنعها من تسييس مطالبها خاصة تلك المتمحورة حول حق العودة.

✪ مساعي السلطة لاحتكار تمثيل اللاجئين في الشتات وتقديم دائرة شؤون اللاجئين برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت. ف. أسعد عبد الرحمن مرجعية معنية بشؤون المخيمات في الدول المضيفة، في مسعى لقطع الطريق على قيام مرجعيات جماهيرية ديمقراطية تتجاوز سقف السلطة نحو التطلع إلى الحقوق الوطنية

والسياسية للاجئين.

مما تقدم يتضح أن السلطة تنحو إلى حصر مسألة اللاجئين في حدود القضايا الحياتية والإنسانية وإفراغها من مضمونها السياسي المتمثل بحق العودة، وهي تسعى، في سبيل ذلك للامساك بحركة اللاجئين، وإلحاقها بمؤسسات السلطة ووضع سقف لتحركها وقطع الطريق على محاولات بناء حركة موحدة للاجئين بجناحيها المتحدين في الداخل والخارج. وان كانت سياسة السلطة تنسجم مع التزامها اتفاق أوسلو، فان خطورة هذه السياسة تصبح أكثر استفحالاً مع تعدد المسارات والجهات المعنية بقضية اللاجئين، وتقديم حلول التوطين والتهجير على سواها.

إن مثل هذه السياسة تجعل من قضية اللاجئين محوراً رئيسياً في أولويات عمل القوى الوطنية والديمقراطية، وبوجهة إنهاض حركة شعبية مستقلة للاجئين، وصونها، بما هي عامل رئيسي في بناء حركة موحدة لعموم اللاجئين، ورافد هام للحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال، وتفعيل المعارضة الوطنية والشعبية في مواجهة أوسلو وتداعياته.

٧- للسنة الرابعة على التوالي شهد العام ٩٧ تراجعاً جديداً في خدمات الوكالة وميزانيتها، في اطار إعادة تكييف وظائفها وأولويات برامجها بما يخدم توجهات لجنة عمل اللاجئين في المتعددة وسياستها، والقائمة على الإنهاء المتدرج لخدمات الوكالة، وتصفية أعمالها، بكل ما تجسده وترمز إليه من التزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين، ربطاً بالقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة. إن آليات التحرك للدفع نحو هذا الخيار لم تتوقف، ولم تتأثر بالتوقف الرسمي للمفاوضات متعددة الطرف. يعبر ذلك عن نفسه بكثافة جولات الوفود الأجنبية المرتبطة بلجنة عمل اللاجئين في بلدان الطوق والتجمعات الرئيسية للاجئين فيها بالترافق مع إعداد الدراسات والمشاريع والإحصاءات وتعدد المؤتمرات والمنتديات الدولية برعاية لجنة عمل اللاجئين وتمويل منها.

في هذا السياق ترتسم اتجاهات عمل الوكالة بالتخفيضات المتتالية في

الخدمات والميزانيات لصالح زيادة الاهتمام ببرنامج تطبيق السلام، على طريق نقل خدمات الوكالة إلى السلطة الفلسطينية، والدول المضيفة، وإنهاء عمل الوكالة حتى قبل الوصول إلى حل لقضية اللاجئين، وتقرير المفوض العام للأونروا للعام ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ يحفل بالتأكيدات على ذلك، كما يؤشر إلى اتجاهات التراجع في الخدمات وإمكان تواصلها في العام الحالي، مع الاعتراف بآثار ذلك إنسانياً واجتماعياً وسياسياً، وما ستلقاه من ردود فعل جماهيرية متوقعة، إن التراجع في خدمات الوكالة يتمثل بالتالي:

✪ بلغت التخفيضات في معدل النفقات على اللاجئ الواحد خلال ٤ سنوات ٢٩ بالمئة (من ١١٠,٤ دولار عام١٩٩٢ إلى ٧٨,٤ دولار عام ١٩٩٦ للاجئ الواحد)، بكل ما حمله ذلك من تخفيضات ضخمة وتغييرات نوعية في البرامج والخدمات.

✪ أصابت التراجعات برنامج التعليم أو الصحة والخدمات الاجتماعية بشكل أدى إلى إجراءات نوعية في مضمونها على حساب الحقوق المكتسبة للاجئين، كان أبرزها ما أعلن عنه المفوض العام في ١٩٩٧/٨/٢٠، ثم تراجع عنه بعد الضغوطات الجماهيرية الواسعة في مناطق انتشار اللاجئين.

✪ انعكست التراجعات على قطاع الموظفين والعاملين في الوكالة مما يهدد حقوقهم المكتسبة، ويؤشر إلى رفض الوكالة الاستجابة لطلباتهم المزمنة (سلسلة الرواتب ـ التقاعد المبكر.. الخ).

✪ تراجع واضح في ميزانية الخدمات، لصالح دعم صندوق برنامج تطبيق السلام المستحدث بعد اتفاق أوسلو مباشرة. مع زيادة الاعتماد على هذا البرنامج خلال الفترة القادمة مقابل تزايد الانحسار في خدمات الوكالة وميزانياتها العادية[1].. وقد أعلن المفوض العام أن البرنامج بات جزءاً عضوياً من برنامج

(١) يتضح من خلال تقرير المفوض العام لعام ٩٦-٩٧، إن إيرادات صناديق الوكالة لموازنة هذا العام بلغت ٣١٦,٦ مليون دولار منها ٢٦ مليون للميزانية العادية و٥٥,٧ مليون لمشاريع ←←

الوكالة وخدماتها، مما يقود إلى التكيف الأوسع مع متطلباته واستحقاقاته وأهدافه، بما في ذلك اقتطاع جزء من الموازنة العادية لتغطية النقص في تمويل مشاريع برنامج تطبيق السلام.

✪ تركيز خدمات برنامج تطبيق السلام في قطاع غزة والضفة الغربية مما يؤشر إلى أهداف البرنامج ومنحاه المستقبلي ربطاً بالانسحاب التدريجي للوكالة على طريق إنهاء خدماتها بما يحمله هذا من انعكاسات خطرة على مكانة اللاجئين وحق العودة.

إن مواجهة تخفيضات الوكالة وتآكل خدماتها والتصدي لنتائج ذلك وآثاره الاجتماعية والسياسية سيُبقي ملف الوكالة محوراً للصراع المفتوح في المرحلة القادمة. وهو ما يستدعي تضافر مجموعة عوامل أهمها:

✪ تعبئة الضغط الجماهيري في مواجهة سياسة الوكالة والدول المانحة، بحيث يكتسب النضال المطلبي موقعاً رئيسياً في برنامج العمل الوطني والاجتماعي في صفوف مختلف تجمعات اللاجئين والشتات الفلسطيني. وهذا ما يشكل أداة مهمة لإنهاض حركة اللاجئين دفاعاً عن حقوقهم ومكتسباتهم. ان تحركات صيف العام ١٩٩٧ تشكل مثالاً ساطعاً لأهمية ضغط الشارع ودوره.

✪ تكثيف النشاط الإعلامي لتسليط الضوء على ملف الوكالة وجديدهُ وفضح سياساتها وأبعادها الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

✪ الإسهام في المنتديات والملتقيات الخاصة باللاجئين خدمة لأهداف متعددة

←← برنامج تطبيق السلام. ويؤكد التقرير بان النفقات الفعلية بلغت ٣٤٣,٣ مليون، منها ٢٥٨,٧ مليون كنفقات للميزانية العادية و٨٤,٦ مليون للمشاريع.

ويتضح من الارقام المقدمة للنفقات، وعلى عكس الادعاءات، ان صندوق الميزانية العادية حقق وفراً قيمته ٢,٢ مليون، بينما حقق صندوق مشاريع برنامج السلام عجزاً مقداره ٢٨,٩ مليون، وبدلاً من ان تستهلك الوكالة الفائض لديها في تحسين بعض خدمات اللاجئين وتكف عن اجراء التخفيضات، اقدمت على مصادرة هذا الفائض لتغطي به جزءاً من عجز المشاريع، حيث يتضح بان العجز المالي لا صلة له بخدمات الوكالة العادية، انما هو ناتج عن نفقات تقع خارج الميزانية العادية.

(تقديم رؤية وطنية للقضية ـ كسب الدعم والتأييد لها، تعزيز العلاقات مع المؤسسات ذات الصلة ...).

✪ الإفادة من سياسة البلدان المضيفة المتعارضة مع سياسة الوكالة التراجعية، في إطار رفض التوطين وإفشال مخططاته وصون حق العودة وتوسيع النشاط الجماهيري والسياسي.

(9)
التطورات الإقليمية والدولية

١- لم تشهد المنطقة والأوضاع الإقليمية في الفترة الأخيرة تحولات نوعية تختلف في درجة تحولها عن سابقاتها، لكنها مع ذلك عاشت سلسلة من التطورات والأحداث ذات الدلالات، التي عمقت ما سبق التوصل إليه من استنتاج[1] بشأن مجمل الوضع الإقليمي: المزيد من التعنت الإسرائيلي، والانحياز الأميركي لصالح إسرائيل، يقابله استمرار في تحسن الوضع العربي بشكل عام:

أ - في هذا السياق لازال المسار السوري - الإسرائيلي على حالة من الجمود، بينما شهد المسار اللبناني - الإسرائيلي تحريكاً له على يد الطرح الإسرائيلي للانسحاب من جنوب لبنان، عملاً بالقرار ٤٢٥، ولكن ربطاً بترتيبات أمنية مع الحكومة اللبنانية. إن المبادرة الإسرائيلية، وإن كانت تحوي في داخلها مناورة مكشوفة ذات أهداف محددة، إلا أنها مع هذا ليست مفصولة عن فعالية المقاومة التي تكبد الاحتلال الإسرائيلي خسائر باتت تشكل ثمناً باهظاً لوجوده. مما جعل الضغط الشعبي على حكومة نتنياهو للخروج من الجنوب في تزايد، وقد بدأ يغزو قواعد الليكود نفسه، بل وحتى صفوف الجيش الإسرائيلي في رتبه العليا، حيث باتت القناعة راسخة باستحالة الوصول إلى حل عسكري للوضع في جنوب لبنان وبضرورة البحث عن حل سياسي.

إن مثل هذا الاستنتاج هام جداً في معالجة المبادرة الإسرائيلية، كونه يسلط الضوء على نقطة الضعف الإسرائيلية، ويشكل نموذجاً ناجحاً لإمكانية ممارسة الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لحلحلة مواقفه المتعنتة. هذا الاستنتاج الهام لا

(١) راجع كتاب: «خمس سنوات على أوسلو». مصدر سابق ذكره. وبالتحديد الفصلين الممتدين من ص(٣٥) وحتى ص(٥٦) حول الترتيبات الإقليمية والتسوية في مساراتها الثنائية والإقليمية.

يلغي الفكرة القائلة بأن إسرائيل، في سياق دعوتها لتطبيق القرار ٤٢٥، إنما تقوم بمناورة ذات أهداف متعددة: فهي من جهة تحاول ان تقدم صورة أخرى لحكومة نتنياهو عل أنها تلتزم عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية وعلى استعداد لتنفيذها من خلال تطبيق القرار ٤٢٥.

ومن جهة أخرى، فإن إسرائيل تسعى من خلال محاولة جرها لبنان إلى مفاوضات ثنائية، لفصل المسار اللبناني عن السوري، بكل ما يترتب على هذا من انعكاسات سلبية على الوضع اللبناني الداخلي، بحيث تبدو المقاومة اللبنانية هي العقبة الرئيسية أمام الوصول إلى حل، وبحيث يطرح الوجود الشعبي الفلسطيني في المخيمات كجزء من «البنية الإرهابية المطلوب استئصالها ضمانا لأمن إسرائيل وفق تصورها لأمنها واحتياجاته». فضلاً عن ان الفصل بين المسارين اللبناني والسوري، يشكل إضعافاً للطرفين معاً بحيث يفقد الطرف اللبناني الإسناد السوري في مواجهة الضغوط الإسرائيلية، كما تفقد سوريا سلاح التلازم بين المسارين. وبما يعيد المفاوضات مجدداً إلى سياسات المسارات المنفردة والاتفاقات الجزئية. ووفق كل المؤشرات والمعطيات فإن الجانبين اللبناني والسوري مصران معاً على تجاوز خطر المناورة الإسرائيلية، خاصة عندما يربطان بين الأمن الإسرائيلي وبين الحل الشامل في المنطقة القائم على التزام إسرائيل بمبدأ الأرض مقابل السلام وانسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧.

ب ـ على صعيد آخر واصلت العلاقات العربية ـ العربية تطورها إيجاباً ربطاً بالبحث عن عناصر القوة المشتركة في مواجهة التعنت الإسرائيلي، وإصرار الولايات المتحدة على ممارسة سياسة منحازة لإسرائيل. وفي هذا الإطار نسجل ما يلي:

١) فقد واصلت المصالحة السورية ـ العراقية تقدمها بشكل متدرج وملحوظ من خلال تبادل الزيارات والمواقف السورية في شجب التهديدات الأميركية بالعدوان على العراق ومطالبتها بقمة عربية يحضرها الجميع ودون استثناء بما في ذلك العراق نفسه. وشهدت العلاقات التجارية بين البلدين نمواً ملحوظا. ويلتقي الطرفان معاً في مواجهة تطورات إقليمية تمس مصالحهما، كالتحالف التركي ـ الإسرائيلي، والعلاقات

الاستراتيجية الإسرائيلية ـ الأردنية.

٢) بدورها شهدت العلاقات المصرية ـ القطرية انفراجاً هاماً بعد ان أصيبت بنكسة تحت تأثير استضافة الدوحة للمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومشاركة إسرائيل في أعمال هذا المؤتمر. وقد سبق لقاء القمة بين الرئيس مبارك وأمير قطر مراجعة جزئية من الدوحة لعلاقاتها مع إسرائيل: وقف العلاقات التجارية ـ تأجيل فتح مكتب تجاري لإسرائيل في الدوحة ـ تجميد أعمال المكتب التجاري القطري في تل أبيب ـ وذلك في إطار التزام قطر بالموقف العربي والإسلامي الداعي إلى وقف إجراءات التطبيع مع إسرائيل وربط ذلك بتقدم عملية السلام والتزام الدولة العبرية استحقاقات هذه العملية. وبهذه الخطوة تكون قطر قد أغلقت الثغرة المفتوحة أمام إسرائيل في منطقة الخليج، ويكون الموقف العربي قد استعاد انسجامه العام في الموقف من العملية السلمية والسياسة الإسرائيلية.

ج ـ بدورها شهدت العلاقات الإيرانية ـ الخليجية تطورات إيجابية تؤشر إلى إمكانية دفعها إلى الأمام تحت تأثير المصالح المشتركة بين الجانبين، وفي ظل التطورات الإيرانية الداخلية المتمثلة بوصول خاتمي باتجاهه الانفتاحي إلى السلطة.

يسجل هنا إيجاباً زيارة وزير خارجية إيران إلى البحرين والزيارة المتوقعة لوزير خارجية البحرين إلى طهران. ومع ان إيران ودول الخليج لم تتوصل حتى الآن إلى حل لمسألة الجزر، غير ان توقف الحملات الإعلامية بينهما، والانفتاح بين طهران والعواصم الخليجية، وتبادل المسؤولين للزيارات يشكل مقدمة تبدو ناجحة لإدارة مفاوضات في وقت لاحق حول مسألة الجزر.

الخطوة الإيجابية الأخرى تمثلت في زيارة الرئيس رفسنجاني (رئيس هيئة تشخيص مصلحة النظام) إلى الرياض، حيث تمحورت المباحثات حول أمن الخليج وضرورة حمايته محلياً في إشارة إلى الوجود الأميركي غير المبرر في المنطقة. كما تمحورت المباحثات حول قضايا اقتصادية مختلفة وفي مقدمها

النفط، ورفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

د ـ رغم ان البيانين الصادرين بشكل منفصل عن كل من مجلس وزراء خارجية الدول العربية (في دورته العادية في آذار/مارس ٩٨) ومجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية (الـ٢٥ في الدوحة) لم يحملا جديدا في مواقفهما مقارنة مع بيانات أخرى صدرت عنهما في دورات سابقة، إلا انهما يشكلان في الوقت نفسه إشارة واضحة إلى توفر الأرضية لتطوير الموقف العربي في العملية السلمية ومن سياسة نتنياهو وحكومته، وتوفير الأجواء لتشجيع التحركات الروسية والأوروبية في المنطقة بموازاة الدور الأميركي، أو من موقع التنافس معه، وباتجاه إفساح المجال لرعاية دولية تتجاوز الانفراد الأميركي بالعملية.

كما يوفر البيان العربي أساساً صالحاً لتطوير الموقف نحو المطالبة بإعادة صياغة أسس وآليات العملية السلمية، وبما ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية. كذلك يدلل بيان وزراء خارجية الدول الإسلامية على تضامن إسلامي مع الموقف العربي، وعودة إسلامية إلى مقاطعة دولة إسرائيل بعد ان خطت بعض هذه الدول خطوات إلى الأمام في علاقاتها مع تل أبيب بتأثير الاتفاقات العربية المعقودة معها (أوسلو ـ وادي عربة) وما أرخته المفاوضات من إحساس مزيف بالسلام في المنطقة. كما توفر هذه المواقف أساساً لتعطيل سياسة الهيمنة الإسرائيلية ـ الأميركية إقليمياً أو إضعافها.

هـ ـ ويمكن تلمس نتائج مثل هذه المواقف، على المستويين العربي والإسلامي، وبوضوح أكثر في الأزمة العراقية ـ الأميركية الأخيرة[1]. فقد ظهرت الولايات المتحدة معزولة عربياً وإقليمياً. وبدا واضحاً تطابق المصالح الأمنية والسياسية الأميركية ـ الإسرائيلية، في مواجهة الموقفين العربي والإقليمي، كما تبدت واضحة مرة أخرى سياسة الكيل بمكيالين، وتوسعت دائرة الاقتناع بضرورة

(١) بدءاً من أزمة محاولة تفتيش الأماكن السيادية شهر ٩٧/٩، التي تلاها طرد فريق الخبراء في شهر ٩٧/١٠، ومن ثم أزمة إعادة تشكيل فرق التفتيش وإخراج الأميركيين منها التي بدأت في ٩٨/١/١٢.

وضع حد لاستفراد الولايات المتحدة بالعملية السلمية في المنطقة وضرورة إشراك دول كبرى في إدارة هذه العملية.

وفيما يخص الأزمة بجانبها المتعلق بعمل لجان التفتيش فقد كرّس الإتفاق الذي تم التوقيع عليه في ٩٨/٢/٢٣ (اتفاق عزيز - أنان) بالأمم المتحدة ، مرة أخرى، قناة دولية وحيدة للتعاطي مع قضية التفتيش عن السلاح في العراق، وأعاد الأمور إلى نصابها الدولي تحت إشراف الشرعية الدولية، وبعيداً عن استفراد الولايات المتحدة، كما أنه أسقط مبدأ الأحادية القطبية في الإشراف على القضايا الإقليمية، وأفسح في المجال لأقطاب أخرى تبحث لنفسها عن دور ينسجم مع قوتها وحجمها ونفوذها في العلاقات الدولية، علماً أن الشرق الأوسط هو المكان الرحب لإنجاح مثل هذا الاختبار. وأخيراً، نجح اتفاق عزيز - أنان في منع العدوان على العراق، وجنّب المنطقة ردات فعل قد تكون في بعض جوانبها عنيفة.

لقد تأكدت صحة هذه الاستنتاجات في التجاذب الذي تعرض له اتفاق عزيز - أنان من تفسيرات في مجلس الأمن، حين حاولت الولايات المتحدة مرة أخرى الاستمرار في التفرد وإعطاء تفسيراتها الخاصة لبنود الاتفاق. غير أنها جوبهت بمعارضة دولية وإقليمية وعربية، أتت في السياق ذاته لموقف هذه الأطراف من سياسة الولايات المتحدة القائمة على التفرد والهيمنة والكيل بمكيالين.

٢- من كل ما تقدم يتضح أن شروط الوضع العربي في إطاره الإقليمي يسير نحو التحسن التدريجي تلبية لمصالح أطرافه المختلفة من مجمل التطورات في المنطقة. ورغم تباين منطلقات بعض الأطراف إلا أنها تتقاطع وتلتقي في العديد من محاورها المختلفة، إن من زاوية حرصها على رفض الشروط الإسرائيلية للتسوية وتمسكها بكامل حقوقها الوطنية والسيادية، أو من زاوية حرصها على دورها الإقليمي، ومنع أية ترتيبات تنعكس سلباً على هذا الدور، لصالح تنصيب إسرائيل محوراً مركزياً للنظام الإقليمي الذي تعمل الولايات المتحدة على إعادة صياغته.

ومن الواضح أن النزوع نحو استعادة ملامح النظام العربي في إطار جامعة

الدول العربية، بدأ يتغلب على النزوع نحو الانخراط في النظام الإقليمي الجديد، خاصة أن دولاً عربية رئيسية لم يعد لديها شك في مدى الضرر الذي سيلحقه بها مثل هذا النظام.

في هذا السياق تتواصل المشاورات المصرية ـ السورية على مستوى القمة، والمشاورات الثلاثية المصرية ـ السعودية ـ السورية، وآخرها لقاء على مستوى وزراء الخارجية، في ظل تزايد الحديث عن ضرورة عقد لقاء عربي على مستوى القمة تتراوح الدعوة له ما بين قمة عربية شاملة (مع العراق) أو موسعة (باستثنائه)، مروراً بقمة سباعية (دول الطوق + المغرب + السعودية)... وصولاً إلى قمة ثلاثية مصرية ـ سعودية ـ سورية.

وأياً كانت النتيجة، فإن مجرد الدعوة إلى لقاءات عربية بصرف النظر عن صيغتها ونطاق المشاركين بها، إنما تشكل دلالة على الحاجة العربية إلى تطوير المواقف الراهنة، وإيجاد إطار ـ أو أطر ـ تكفل مستوى أرقى من التضامن بين الأطراف العربية المختلفة، وهو ما يفتح الآفاق لمواقف أكثر تماسكاً، كما يشكل مناخاً أرحب تتحرك في أجوائه الحركة الشعبية العربية.

٣ـ لقد جددت الحركة الشعبية في المنطقة العربية حيويتها وتوقها إلى الانطلاق وتجاوز الحواجز والمعيقات التي تحاول إضعاف زخمها ولجمها وتعطيل دورها في رسم مصيرها الوطني، على المستويين المحلي والإقليمي. ولعلّ الأزمة العراقية ـ الأميركية شكلت المناسبة الأكثر ملائمة لتعبر فيها هذه الحركة عن توقها للإنطلاق. فقد امتدت الاحتجاجات الشعبية بأشكالها المختلفة، من المناطق المحتلة في الضفة والقطاع والجولان، إلى معظم عواصم العالم العربي، تندد بالسياسة الاميركية وبالاحتلال الإسرائيلي، داعية إلى التحرر من هيمنة الولايات المتحدة ومحاولاتها فرض سيطرتها على المنطقة.

وإذا ما كانت عناوين التحركات الشعبية الأخيرة قد تمحورت حول دعم العراق وشعبه في مواجهة العدوان الاميركي، إلا أن ما شهدته هذه التحركات الشعبية من

صدام مع قوى الأمن في مناطقها (الضفة ـ الأردن ـ وعدد آخر من العواصم العربية) يظهر أن الموضوع العراقي كان محفزاً للتحرك، دون أن يغيب الهم المحلي لكل تحرك على حدة. ففي المناطق الفلسطينية المحتلة وفي الجولان، كان الهتاف تضامناً مع العراق، ولكن الصدام كان مع جنود الاحتلال ومع الشرطة التي حاولت منع المتظاهرين من التعبير عن رأيهم.

وفي الأردن، أخذت الأمور منحى أكثر تصادمية عبّرت عنه بشكل فاقع أحداث مدينة معان (٩٨/٢/٢٣)، حيث وقع قتلى وجرحى ودخلت قوات النظام المدينة فاعتقلت المئات. ولم يكن غائباً عن بال أحد أن تحركات الشارع الأردني كانت تغذيها عوامل الاحتقان الداخلي ضد سياسة الحكومة القائمة على التفاهم الاستراتيجي مع إسرائيل، بكل ما تستتبعه هذه السياسة من انعكاسات داخلية، اقتصادية واجتماعية، أعادت صياغة خارطة العلاقات الاجتماعية على حساب أوسع الفئات الشعبية فقراً. كما لم يكن غائباً عن بال أحد أن هذه التحركات لم تكن مفصولة عما سبقها، وإنها مقدمات لما تلاها. وتأتي في إطار تصادم بين مشروعين متناقضين: مشروع السلطة القائم على الالتزام بمعاهدة وادي عربة والتفاهم الاستراتيجي مع إسرائيل في إطار النظام الإقليمي المزمع بناؤه، ومشروع المعارضة الوطنية والشعبية القائم على الالتزام بالمصالح الوطنية والقومية للأردن والمنطقة في إطار أية تسوية يتم التوصل إليها مع إسرائيل.

وقد نجحت الحركة الشعبية الأردنية في الفترة الأخيرة في تحقيق بعضاً من المكاسب الهامة نسبياً، أعطتها المزيد من الزخم في مواجهة سياسة النظام وإجراءاته. ففي تحركاتها ضد زيارة النائبين (محمد رأفت وحمادة فراعنة) إلى إسرائيل، جددت الحركة الشعبية الأردنية تأكيدها الضعف الشديد لتمثيل البرلمان في الأردن لمصالح الشارع بفئاته الاجتماعية المختلفة. كما نجحت الحركة الشعبية في كسر قرار الحكومة الخاص بالمطبوعات، والذي كان من أهدافه التضييق على الحريات الديمقراطية، والعودة بالبلاد إلى زمن الأحكام العرفية، لكن هذه المرة في ظل قوانين تبدو في ظاهرها شرعية ودستورية. كما تمكنت الحركة الشعبية من كسر قرار الحكومة بمصادرة صناديق الاحتياط التابعة للنقابات

المهنية، والهادف إلى تطويق هذه النقابات وشل يدها عن ممارسة دورها سياسياً واجتماعياً، والعمل على احتوائها بذريعة حصر نشاطها في الجانب النقابي.

ورغم ماتصادفه الحركة الشعبية في المنطقة العربية من معوقات في طريق نهوضها وتزخيم فعلها، فإن العديد من المؤشرات والدلائل البارزة يؤكد أنها تتمتع بمعظم العوامل التي تؤهلها للعب دور أكثر تأثيراً في مجرى الحياة السياسية في المنطقة، وفي التأثير على قرارات حكوماتها، ولجم سياسة التطبيع مع الجانب الإسرائيلي رضوخاً للضغط الاميركي. إن من أبرز معيقات نهوض الحركة الشعبية ضعف قواها السياسية المنظمة، وضعف التنسيق بين أطرافها وانضوائها في أطر جبهوية وفق شعارات سياسية ومهام لا خلاف حولها كمجابهة التطبيع والتمسك بالحقوق الوطنية والقومية، في مقدمها حق شعوب المنطقة في تحرير أرضها المحتلة وممارسة السيادة عليها، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس. في هذا الجانب تلعب الحركة الشعبية الفلسطينية دوراً مميزاً في استنهاض مجمل الحركة الشعبية العربية، ولعل دروس الانتفاضة، وهبة أيلول / سبتمبر (٩٦) وهبة الدفاع عن الأرض (آذار ـ نيسان / مارس / ابريل ١٩٩٧) وغيرها من التحركات الجماهيرية وأخرها ما جرى بعد جريمة حاجز ترقوميا تشكل مثالاً ساطعاً على ذلك.

٤ـ شهدت الساحة الدولية عدداً من التطورات البارزة، بعضها على صلة مباشرة بمسائل الشرق الأوسط، كالمواقف المتباينة في الأزمة العراقية ـ الأميركية، وبعضها الآخر لم يكن على صلة بها، إلا أن انعكاساتها مست المنطقة، التي تنعكس فيها بوضوح التطورات الدولية، تحديداً تلك التي على صلة بالتنافس بين الدول الكبرى على المصالح، وعلى إعادة صياغة العلاقات بين الأقطاب الرئيسية. وفي هذا الإطار نسجل ما يلي:

أ ـ الأزمة العراقية ـ الأميركية حول تفتيش المواقع السيادية (القصور الجمهورية) كانت واحدة من القضايا التي تكثفت فيها المنافسة الدولية على المصالح في المنطقة، ولعبت دوراً في إبراز حدة هذه المنافسة بين الأقطاب الرئيسية.

في هذا السياق يُفهم الاعتراض الروسي والأوروبي (الفرنسي تحديداً) على السياسة الأميركية نحو العراق، حيث تجاوز الخلاف مسألة المصالح المباشرة المرتبطة بالأزمة العراقية نحو الصراع على ترسيخ آليات للعلاقات الدولية. فالولايات المتحدة تصرفت وكأنها الطرف المقرر، منفرداً، لمصير منطقة الشرق الأوسط، والمُخول بتفسير قرارات الشرعية الدولية ووضع آليات لتطبيقها، دون العودة إلى المنظمة الدولية، وفي هذا التصرف تجاهل لدور الآخرين.

وبنظرة أشمل إلى طبيعة العلاقات والمنافسة بين الدول الكبرى نلحظ أن الخلاف يدور في أكثر من مساحة، فهناك توسيع الحلف الأطلسي شرقاً بزعامة الولايات المتحدة، بما يعكسه ذلك من محاصرة لروسيا الاتحادية، وهناك التنافس على حل الصراعات الإقليمية في البلقان، وهي كلها قضايا تترابط فيما بينها لتعكس ميزاناً للقوى غير مستقر لم يوفر للولايات المتحدة الشروط الآيلة لاعتراف الآخرين بزعامتها المتفردة على نظام عالمي يقوده القطب الواحد.

وإذا كانت اتفاقية عزيز ـ أنان لحل الأزمة العراقية ـ الأميركية قد تضمنت الكثير من الشروط الأميركية، إلا أن نجاح المجتمع الدولي في إرغام الولايات المتحدة على العودة للتعاطي مع قضية العراق عبر بوابة مجلس الأمن، ومنعها من التفرد في تفسير القرارات ووضع آليات تطبيقها، هو في حد ذاته إعلان عن فشل واشنطن تكريس نفسها شرطي العالم وزعيمته، وتكريس صيغة زعامة القطب الواحد له.

ب ـ ومما يضعف موقف الولايات المتحدة المتشدد مع العراق ليس فقط كونها تنزع إلى تجاهل الآخرين وتجاوز مصالحهم، بل أيضاً بفعل ما دخل على سياستها المعلنة باسم «الاحتواء المزدوج» إزاء العراق وإيران من تطور. إذ من الملاحظ أن الولايات المتحدة تتشدد مع البلد الذي أجمعت دوائر المراقبين على تراجع واضح في قدراته العسكرية. بالمقابل تمارس سياسة ليونة وانفتاح مع إيران، البلد المعترف دولياً بقوته العسكرية، وترشحه الولايات المتحدة ليمتلك السلاح النووي خلال السنوات القليلة القادمة. وواضح لحلفاء الولايات المتحدة وخصومها أن هذا الانفتاح الجزئي والبطيء على إيران، أسقط المبادئ الأميركية المعروفة، سعياً وراء مصالح نفطية

أميركية في منطقة بحر قزوين، بل وفي داخل إيران نفسها، من موقع التنافس مع مصالح دول أوروبية وآسيوية.

جـ ـ ويسجل للولايات المتحدة تحقيقها اختراقا استراتيجيا في مجال الطاقة الدولية عندما حصلت واشنطن على موافقة مبدئية من خمس دول في آسيا الوسطى (تركمانستان وجورجيا وأذربيجان وتركيا وكازخستان) على تشكيل كونسورتيوم نفطي بقيادة شركات أميركية لمد خطوط لأنابيب النفط والغاز من مناطق إنتاجها في بحر قزوين إلى الأسواق العالمية. وفي هذه الخطوة دلالات جديدة على حدة التنافس الأميركي مع روسيا وأوروبا على استثمار مناطق الطاقة في العالم.

د ـ وتعتبر الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا صيف العام ٩٧ مسرحا آخر ترصد عليه موازين القوى الدولية. وشكل الحل الذي قدم لهذه الأزمة تعبيرا عن محاولة الولايات المتحدة، مرة أخرى لرسم ملامح علاقات دولية تأخذ بالاعتبار الموقع الاقتصادي الأميركي، وتحاول أن تكرس واشنطن زعيمة منفردة للعالم، حيث، استطاعت عبر نفوذها في صندوق النقد الدولي أن تفرض رؤيتها للأزمة وللحل معا، وأرغمت اليابان على المشاركة في خطة الصندوق الدولي لدعم إقتصادات جنوب شرق آسيا بمبلغ ٤٣ مليار دولار.

تأتي هذه الخطوة في محاولة من الولايات المتحدة لكبح نزوع اليابان نحو الاستقلال الأوسع عن سياسة الولايات المتحدة والتخلص من ضغوطها الاقتصادية وتدخلاتها المستمرة في هذا المجال. ومقابل التجربة اليابانية التراجعية أمام الضغط الأميركي برزت التجربة الصينية التي عبرت في الأزمة عن تماسك اقتصادي لافت.

لقد حافظت الصين على تماسكها الاقتصادي إبان الأزمة الأخيرة، وعلى موقعها المؤثر إقليميا، مما يؤكد أن قدرة الولايات المتحدة على لعب دور المقرر المنفرد في منطقة جنوب شرق آسيا لا زالت موضع نقاش، وان احتمالات قيام نظام القطب الواحد لا زالت بعيدة نسبيا.

هـ ـ ولا يمكن عزل قمة لندن الآسيوية ـ الأوروبية (١٩٩٨/٤/٣) عن الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، كما لا يمكن عزلها عن المنافسة الدولية في الإمساك بالاقتصاد العالمي، وفي بحث كل تكتل اقتصادي عن سياسة حمائية خاصة به في ظل نظام العولمة الاقتصادية الذي يوفر للولايات المتحدة الفرص الأفضل للامساك بالأسواق والاستئثار بأرباحها.

وإذا كان زعماء آسيا قد ذهبوا إلى قمة لندن وهم يدركون أن أوروبا لن تقدم لهم أي دعم مالي خارج الإطار الحالي للمساعدات التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليان، إلا أن تلاقي الطرفين، الأوروبي والآسيوي في خطة تساندية تقوم على تشجيع الاستثمارات الأوروبية في البلدان الآسيوية، يشكل رغبة مشتركة في الحد من الريادة السياسية التي استأثرت بها الولايات المتحدة في معالجة الأزمة الآسيوية. ويمكن لهذه الرغبة أن تفتح على دعم أوروبا لليابان في مواجهة الضغوط الأميركية المتزايدة ومن تأثير انتقادات واشنطن للسياسة الاقتصادية اليابانية. كما كان، في السياق نفسه، لوجود الصين في القمة تأثير بالغ الأهمية، نظراً لما يمكن أن تشكله من فرص استثمارية للرأسمال الأوروبي.

تحت شعار «إذا عانت آسيا اليوم فان أوروبا ستعاني غداً» من المفترض أن تنعكس قمة لندن في الفترة القادمة مزيداً من التطوير في العلاقات الاقتصادية الأوروبية ـ الآسيوية. في مواجهة اتجاهات الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة.

مما تقدم يتضح أن نزوع الولايات المتحدة لفرض هيمنتها من موقع أحادية القطبية في الزعامة الكونية يصطدم بمعارضة آخذة بالاتساع من الأقطاب الرئيسيين الفاعلين دولياً. إذ هذه الحالة التنافسية القائمة تنعكس إيجاباً على منطقتنا لجهة الآفاق التي تفتحها على احتمالات بداية تراخي القبضة الأميركية.

٥ـ من الطبيعي أن يشكل النزاع العربي ـ الإسرائيلي هو الأخر ميداناً لرصد تطور العلاقات الدولية. وقد شهد هذا النزاع تطورين، تمثلا بزيارة وزير الخارجية البريطاني إلى المنطقة، وبالمداخلات الدولية ربطاً بالمشروع الإسرائيلي

للانسحاب من جنوب لبنان. والتطوران يوضحان أن الولايات المتحدة، بصفتها الراعي الرئيسي للتسوية في المنطقة، بدأت تتعرض لمحاولات أوروبية تسعى لعب دور أكثر تأثيراً.

أ - تصريحات كوك عند زيارته في (٩٨/٣/١٧) لجبل أبو غنيم الواضحة ضد الاستيطان، وتأكيده أن القدس الشرقية هي جزء من الأرض المحتلة وعاصمة للدولة الفلسطينية.. هذه التصريحات جاءت متعارضة مع الموقف البريطاني من الأزمة العراقية - الأميركية، الذي تحرك تحت ظلال الموقف الأميركي.

لقد حرصت بريطانيا، بما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أن ترسم هامشاً معيناً واضحاً بينها وبين السياسة الأميركية. وهو أكثر اقتراباً من الهامش الذي يفصل بين موقف الاتحاد الأوروبي وبين موقف واشنطن. فالولايات المتحدة، كما هو واضح، آخذة في تكييف موقفها بالمنحى العام مع سياسة حكومة نتنياهو، بينما استندت مواقف كوك إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. من هنا كانت زيارته إلى جبل أبو غنيم من موقع الاعتراض على الاستيطان، ومن موقف الاعتراف بالقدس الشرقية أرضاً فلسطينية محتلة وعاصمة للدولة الفلسطينية.

ورغم أن كوك لم يطرح مبادرة أوروبية للحل في المنطقة، إلا أن التحرك الأوروبي - ممثلاً بكوك - يشير إلى أن أوروبا آخذة بالاهتمام اكثر فأكثر بالقضية الفلسطينية، من موقع التمايز الواضح عن الموقف الأميركي. ومن المتوقع أن يتطور هذا الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية، وان يعبر عن نفسه بمواقف وتصريحات وربما مبادرات لاحقاً. لكن هذا يبقى رهنا بعدد من العوامل، من بينها، وأكثرها أهمية تصليب الموقف الفلسطيني لابراز فشل المبادرة الأميركية في توفير الحل المتوازن، وهو ما يوفر هامشاً أوسع لمداخلات أوروبا وسواها من الدول الكبرى.

ب - بدوره لا يقل الموقف الفرنسي من المناورة الإسرائيلية في جنوب لبنان أهمية عن مواقف كوك في جولته الأخيرة. ويكتسي الموقف الفرنسي أهمية انه يجيء في سياق خلق توازن دولي في الموقف من مناورة حكومة نتنياهو بإعلانها عن

عزمها الانسحاب من جنوب لبنان، بشروط أمنية محددة، مخالفة في مضمونها لآليات تطبيق القرار ٤٢٥ كما نص عليه مجلس الأمن في قراره الرقم ٤٢٦. وليس خافياً أن أهداف مناورة حكومة نتنياهو هو الفصل بين المسارين السوري واللبناني، كما ليس خافياً أن مناورة حكومة نتنياهو تلقى تأييداً غير خفي من واشنطن، التي دعت اللبنانيين إلى «التعامل إيجاباً» مع الاقتراح الإسرائيلي. وفي موقف واشنطن ما يجدد التأكيد أنها آخذة في تكييف موقفها بالمنحى العام مع مواقف حكومة ائتلاف اليمين الإسرائيلي، ليس فقط على المسار الفلسطيني، بل وكذلك على المسار السوري. فدعم الولايات المتحدة لمحاولة نتنياهو الفك بين المسارين اللبناني والسوري، يصب في نهاية الأمر، في إفساح الطريق أمام إسرائيل للاستفراد بلبنان واضعاف سوريا.

من هذه الزاوية يأتي الموقف الفرنسي بميوله رفض الفصل بين المسارين السوري واللبناني ليخلق توازناً في المداخلات الدولية. كما يأتي تماسك الموقفين اللبناني والسوري ليشكل أرضية يقف عليها الموقف الفرنسي، في إطار مراكمة التدخل الأوروبي في شؤون الشرق الأوسط من موقع المزاحمة المستمرة للدور الأميركي.

إن مثل هذا التدخل لا يؤشر في الوقت الراهن إلى قرب ولادة مبادرة أوروبية خاصة بالمنطقة، لكنه يبرز الحرص الأوروبي على أن يكون الحل المرتقب حلاً متوازناً مقبولاً من كل الأطراف، ولعل نموذج الحل الذي تم التوصل إليه مؤخراً في أيرلندا بطموح وهدف تسجيل نهاية لمأساة دامت أكثر من ثلاثين سنة، لعل في هذا النموذج ما يشجع المضي بالجهود المبذولة أوروبياً، للإسهام في بلورة حل متوازن للصراع العربي ـ الإسرائيلي وللقضية الفلسطينية.

إن الحل الوسط الذي تم التوصل إلى اتفاق حوله في أيرلندا (١١/٤/٩٨)، بصرف النظر عن الصعوبات التي يواجهها راهناً والتي سوف تزداد بقدر ما تتقدم تطبيقات هذا الحل، يؤكد حقيقة أن ما من حل قابل للحياة إلا إذا قام على قبول كافة الأطراف له، بعيداً عن الإذعان والإرغام وفرض الشروط المسبقة، والحلول المنحازة. فضلاً عن ذلك، فما من حل يمتلك القدرة على الحياة إذا ما

تمت صياغته من خلف أصحاب القضية الحقيقيين. من هنا، على سبيل المثـال، أهمية طرح الحل الأيرلندي على الاستفتاء الشـعبي، وأهميـة تشـكيل برلمانـات بمستويات مختلفة، وفق نظام التمثيل النسبي، للإشراف على تطبيق الاتفاق، بما يتيح لكافة القوى، المؤيدة للحل والمعارضة له، من ممارسة دورها ميدانياً بكـل حرية وديمقراطية.

(10)
الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

١ـ تتكاثف الوقائع والمؤشرات على بلوغ عملية أوسلو نقطة الاستعصاء التي تقوّض المرتكزات التي قامت عليها، فتوقفت بعد بروتوكول الخليل (٩٧/١/١٧) على عتبة الاستحقاقات الجادة المتوجبة على إسرائيل في المرحلة الانتقالية[1]: إعادة انتشار على ٣ مراحل (نبضات) في الضفة الغربية باستثناء المناطق المشمولة بمفاوضات الوضع الدائم (القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية، الحدود)، الممر الآمن بين الضفة والقطاع، الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، المرفأ، المطار، تفكيك الإدارة المدنية في الضفة الغربية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي، السيطرة على المياه..

(١) بعد إنجاز إعادة الإنتشار من مدن الضفة الغربية (باستثناء الخليل)، ثم إنتخابات المجلس الفلسطيني (٩٦/١/٢٠) فانعقاد المجلس الوطني لتعديل الميثاق (٩٦/٤) كخطوات مترابطة بموجب إتفاق أوسلو ٢ (٩٥/٩/٢٨)، تم تأجيل إعادة الإنتشار في الخليل الذي كان من المفترض ان يطبق في آذار/مارس ٩٦، مما إقتضى مفاوضات جديدة بعد مجيء حكومة نتنياهو (إثر انتخابات أيار/مايو ٩٦) أفضت إلى التوقيع على بروتوكول الخليل (٩٧/١/١٧) الذي أبقى ٢٠٪ من مساحتها النوعية (قلب المدينة) بيد المستوطنين.

أما عملية إعادة الإنتشار في الضفة الغربية باستثناء المناطق التي يندرج بحثها في نطاق مفاوضات الوضع الدائم، فقد نص إتفاق أوسلو٢ على إتمامها على ٣ مراحل وفي غضون ١٨ شهراً من تاريخ تولية المجلس الفلسطيني (٩٧/٣/٦)، أي في: ٩٦/٩/٦، ٩٧/٣/٦، و٩٧/٩/٦.

وأتى بروتوكول الخليل ليترك تحديد مساحة إعادة الإنتشار في كل مرحلة (نبضة) لاسرائيل وحدها بعد ان كان شأناً تفاوضياً بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بموجب إتفاق إوسلو٢، وغيّر روزنامة إعادة الإنتشار، فرحّل النبضة الأولى إلى ٩٧/٣/٦ والنبضة الثالثة حتى منتصف عام ٩٨. إثر ذلك، أعلنت اسرائيل عن النبضة الأولى في ٩٧/٣/٦، فأتت هزيلة (٢ بالمئة من منطقة جـ و٧ بالمئة من منطقة ب)، مما أضطر السلطة إلى رفضها.

وفي هذا الإطار، فإن المبادرة الأميركية بعد إستيعاب تعديلات عليها لصالح إسرائيل ليست أكثر من وسيلة، وباقل كلفة ممكنة للطرف الإسرائيلي، لختم المرحلة الانتقالية كمرحلة مستقلة وقائمة بذاتها نصّت عليها بوضوح اتفاقات أوسلو. . إن هذه المبادرة هي مخرج عملي مؤقت، بأقل كلفةٍ ممكنة للطرف الإسرائيلي، لختم المرحلة الانتقالية والدخول في مفاوضات الحل الدائم ضمن شروط وتحديدات اتفاقيات أوسلو، دون ان يكون ثمة افق مرئي لإنجاز هذا الحل. وهذا ما يقود إلى إشغال المساحة التي تفصلها عن انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية (١٩٩٩/٥/٤) بالتفاوض حول المبادرة الأميركية وآليات تطبيقها، وبما يوحي باستمرار عملية أوسلو وتقدمها. وهذا يترتب عليه، إدامة ما أنجز من الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي لفترة زمنية غير محددة، أي بما يتجاوز استحقاق ١٩٩٩/٥/٤ آنف الذكر.

من هنا سلبية المبادرة الأميركية وخطورة بعدها التواطؤي مع إسرائيل، لقد تحوّلت هذه المبادرة بعد تبنيها الرسمي من قبل السلطة الفلسطينية، إلى مظلة لتجاذبات أميركية ـ إسرائيلية على خلفية تباين، آني ومحدود، بين رؤية القوة العظمى للمنحى الراهن للتسوية وأولويات التركيز في ضوء مصالحها الإجمالية، وبين نزوع هذه القوة الإقليمية إلى مكاسب إضافية يمكن ان تخل، راهناً على الأقل، بالتوازن الإجمالي للسياسة الأميركية بازاء التسوية، والترتيبات الإقليمية قيد الإنجاز. إن الضجة التي تثيرها هذه التجاذبات، الناجمة عن تباين حقيقي وإن يكن غير جوهري في الرؤى السياسية، لا يجب ان يحجب عنا حقيقة رسوّها بعد حين، على توافق أميركي ـ إسرائيلي تشكل قاعدته المبادرة الأميركية بمضمونها الرئيسي، والتي تضعنا عملياً مع دنو استحقاق ١٩٩٩/٥/٤، تاريخ انتهاء المرحلة الإنتقالية بحسب أوسلو، أمام استمرار الأمر الواقع الاحتلالي ـ الاستيطاني لأمد غير محدود تحت مظلة الحكم الذاتي.

انطلاقاً من هذا يطرح نفسه بإلحاح السؤال التالي: في ضوء اقتراب الموعد المحدد وفقاً للاتفاقات الموقعة، لنهاية المرحلة الانتقالية قبل إنجاز معظم وأهم قضايا هذه المرحلة، وهذا ما بات بحكم المؤكد حتى في حال تطبيق المبادرة الأميركية.. ما

هي الاحتمالات والخيارات التي سنقف أمامها؟

✪ **الاحتمال الأول:** هو القبول، الضمني أو الصريح، بتمديد هذا الموعد. إن مؤشرات هذا الاحتمال ومقدماته قائمة في المبادرة الأميركية التي تتجاهل النبضة الثالثة من إعادة الانتشار وتحيلها ـ عملياً ـ للبحث في إطار لجنة ثلاثية تعمل بالتوازي[1] مع مفاوضات الوضع الدائم، ما يعني عملياً إحالتها إلى جدول أعمال هذه المفاوضات. والأمر نفسه سينطبق على قضايا المرحلة الانتقالية الأخرى التي ما زالت معلقة، فالمبادرة الأميركية تلحظ استئناف مفاوضات الوضع الدائم في الأسبوع الأخير (الثاني عشر) من روزنامة تطبيق المبادرة.

إن إحالة قضايا المرحلة الانتقالية إلى جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم يجعل ـ بحكم التقارب أو التداخل القائم موضوعيا ـ الأولى جزءا من الثانية مع احتمال أن تحل مكانها أو أن تتقدم عليها: فتحل قضية النازحين أو جوانب معيّنة منها مكان قضية اللاجئين، وتسبق المفاوضات حول النبضة الثالثة تلك المتعلقة بالانسحاب من الضفة الغربية على مواصلة المفاوضات حول الممر الآمن بين الضفة وغزة، أو يجري تبادل لكل هذا أو لجزء منه بالمحاور الاستراتيجية للبنية التحتية الإسرائيلية (عابر السامرة، عابر يهودا، الطريق رقم ٦٠ ...)..

إن مصير المستوطنات والقدس واللاجئين والوضع القانوني ـ السياسي للكيان الفلسطيني ومساحته وحدوده وعلاقاته الخارجية.. بدأ التحضير للبت بها منذ اليوم الأول

(١) إن مصطلح التوازي في هذا السياق يعني إحالة متعددة الأوجه: فالقضايا العالقة من المرحلة الإنتقالية تُحال إلى جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم فتكون الميزة المحققة اسرائيلياً هي إدخالها في سرداب بلا نهاية باعتبار هذه المفاوضات غير مسقوفة زمنياً، فتصبح هذه القضايا جزءاً منها.
وفي هذا السياق تصبح النبضة الثالثة جزءاً من موضوع اوسع يطول حدود المستوطنات والقدس و«الكيان الفلسطيني»، فتندرج النبضة الثالثة في هذا الإطار.. ويصبح الممر الآمن جزءاً من الترتيبات الجغرافية و«السيادية» المندرجة في إطار الوضع الدائم.. وتصبح السيطرة على المياه جزءاً من القضايا «السيادية» والأمن المائي.. وهكذا.

للمرحلة الانتقالية، ولم تنتظر الحكومة الإسرائيلية (تحالف الوسط واليسار الصهيوني سابقا، والائتلاف اليميني ـ الديني حاليا) انقضاء خمس سنوات لولوج أبوابها. وبقدر ما نقترب من استحقاق ٩٩/٥/٤ تحشد إسرائيل ما تستطيع من إمكانيات لفرض تصورها حول مصير هذه القضايا التي تشكل جوهر المسألة الوطنية: من خلال الوقائع الميدانية بالأساس.. وكذلك من خلال إقصاء هذه القضايا ما أمكن عن جدول أعمال المفاوضات.. لذلك فهي تسعى أن تهيل على قضايا الوضع الدائم القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية، فتتحول الأخيرة إلى سقف للمطالب الفلسطينية.

إسرائيل تعي أن مجرد بدء مفاوضات الوضع الدائم سيغطي على تنكرها لاستحقاقات المرحلة الانتقالية. أكثر من هذا، هي تدرك أن الاهتمام سيتمحور حول بدء هذه المفاوضات وليس القضايا التي تتناولها، أكانت من صلب جدول أعمالها أو مرحلة إليها من الفترة الانتقالية، فالمهم هو الانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم وليس ما يدور بين جدرانها.

إن أي قبول، ضمني أو صريح، بتمديد موعد ٩٩/٥/٤ ـ الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية بحسب اتفاقات أوسلو يمكن أن يشكل خسارة وطنية كبيرة إذ ينطوي على تسليم باستمرار الاحتلال إلى أمد غير محدد وتحويل الحل الانتقالي، القائم على الحكم الذاتي الخاضع لهيمنة الاحتلال، إلى حل نهائي سواء كان ذلك مرسما أو بالأمر الواقع.

✪ **الاحتمال الثاني:** في ضوء استبعاد إمكانية التوصل إلى اتفاق مقبول وطنيا مع حكومة نتنياهو حول الوضع الدائم، فإن البديل لهذا الخيار الخاسر وطنيا الذي أتينا عليه، البديل هو الإعلان عن بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دوليا كأراض فلسطينية (الضفة، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ٦٧).

هنا، لابد من جلاء نقطة فائقة الأهمية تكون في العادة موضع التباس أو غموض (متعمد لدى بعض أوساط السلطة، وغير مقصود لدى قطاعات واسعة من

الرأي العام الفلسطيني): ما نحن بصدده ليس إعلاناً للاستقلال، فالدولة الفلسطينية المستقلة سبق أن أعلنت في ١٥/١١/٨٨ على يد المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في دورته الثامنة عشرة. وحازت هذه الدولة على اعتراف أكثر من مئة دولة في العالم. ومن باب أولى أن نؤكد أيضاً أن ما نحن بصدده ليس إعلاناً عن دولة مستقلة بدون تعيين لحدودها، أو دولة مستقلة في «المناطق المحررة»[1]. فهذا الإعلان يقع خلف خطوة إعلان الإستقلال في دورة الجزائر، فضلاً عما ينطوي عليه من مخاطر سنأتيها بعد قليل.

وأخيراً، فأن ما نحن بصدده ليس إعلاناً ببسط السيادة دون تحديد جغرافي أو بما يقتصر على «المناطق المحررة». ففي هذا تراجع عن المشروع الوطني القائم على انتزاع الاستقلال الوطني وبناء الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧. كما أنه ينطوي على التسليم بالأمر الواقع الإحتلالي ـ الاستيطاني على غالبية الأراضي الفلسطينية المحتلة. بل يفسح في المجال أمام إسرائيل كي تعلن، من جهتها وبخطوة من طرف واحد، على ضم هذه الأراضي. فإعلان بسط السيادة على جزء من الأراضي يترك ما تبقى منها عرضة لإطلاق العنان أمام الأطماع الإسرائيلية وشهوتها التوسعية كي تعبر عن نفسها بدون قيود. وهو يقدم مدخلاً، لن تحجم عنه إسرائيل ولن تتردد في استثماره، لفك الاشتباك الصراعي في موضوع بسط السيادة بين قسم أعلنت عليه السيادة الفلسطينية وآخر ستعلن عليه من خلال الضم السيادة الإسرائيلية.

استحقاق ٤/٥/٩٩، موعد انتهاء المرحلة الانتقالية، يضعنا عملياً أمام ثلاثة خيارات: الخيار الإسرائيلي وقوامه الضم. الخيار الأميركي وهو استمرار الأمر الواقع لأمد غير محدد. الخيار الوطني الفلسطيني وهو إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كأراض فلسطينية. وهذا الإعلان يعني عودة إلى حالة الصراع

---

(١) المقصود هنا هو ٦٢ بالمئة من مساحة غزة (اي باستثناء المستوطنات والحدود ومنطقة المنشآت العسكرية) +منطقة أريحا +المناطق (أ) في الضفة الغربية أي المدن، وأحياناً يضاف إليها المناطق (ب)، حيث تمارس السلطة الفلسطينية صلاحياتها المدنية. ويضاف إلى كل هذا المساحة التي ستؤول إلى السلطة في حال نجاح المبادرة الأميركية وتطبيقها.

الفلسطيني - الإسرائيلي ومحوره طرف يحتل أرض شعب آخر ويحرمه منها ومن حقه في تقرير مصيره عليها، الأمر الذي يمهد لإرساء مفاوضات الوضع الدائم على أسس جديدة، حيث ستقوم بين دولتين، إحداهما (أي إسرائيل) تعطل سيادة الأخرى (أي فلسطين) على أراضيها من خلال استمرار الاحتلال والاستيطان وإدارة الظهر لقرارات الشرعية الدولية. إن رفع السيادة المعطلة على الأرض الفلسطينية هو موضوع الصراع وتالياً المفاوضات بين دولتين. هكذا نواجه الأمر الواقع الإسرائيلي بأمر واقع فلسطيني، بمقدوره أن يدير الصراع متجاوزاً قيود اتفاقات أوسلو ومتحرراً من إملاءاتها.

لكن التلويح الكلامي بهذا الخيار، خيار إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المعترف بها دولياً، ليس كافياً، ولا يمكن أن تعتبر وحده جدياً. فالواضح أن هذا الإعلان سوف يجابه برفض إسرائيلي[1]. انطلاقاً من الادعاء بأن المرحلة الانتقالية تبقى مستمرة حتى يتم الاتفاق على الحل الدائم، وأنه في حال انهارت أو توقفت المفاوضات النهائية فإنه نظراً لأن الحكومة الذاتية الفلسطينية قد قامت تحت اشراف السلطة العليا للحكم العسكري الإسرائيلي، فإن مصدر السلطات بعد انتهاء المرحلة الانتقالية يبقى اسرائيل. ومن منظور اسرائيلي أيضاً «فإن الاتفاقات المعقودة تنص على تحريم متبادل لأي محاولة تغيير للوضع في الضفة وغزة، وهو تحريم يتخطى الفترة الزمنية الملحوظة للمرحلة الانتقالية ولا يقتصر عليها. وعليه لا يوجد سوى طريق واحد لمعالجة المسائل الصعبة للوضع الدائم، وهو المفاوضات المباشرة التي تبقي على كافة الخيارات مفتوحة، الأمر الذي يجعل من اعلان السيادة (أو الدولة ذات السيادة) من جانب واحد محاولة واضحة للإضرار بنتائج هذه المفاوضات». لذلك، فالمتوقع أنه يترتب على هذا الرفض الشديد لإعلان السيادة ردود فعل عدوانية حادة.

مواجهة ردود الفعل هذه والتصدي لها يتطلب إعداداً لا يقتصر على الجوانب

---

(١) كنموذج من الحجج التي يستند اليها هذا الرفض الاسرائيلي راجع الملحق رقم ٦ (ص ١٠٩)، مقالة يوئيل زينغر مسؤول قسم الشؤون القانونية في الخارجية الاسرائيلية، الذي وضع مشروع نص الاتفاق حول اعلان المبادئ (٩٣/٩/١٣).

السياسية ـ القانونية أو التقنية، على أهميتها البالغة وضرورة أن تولى أقصى الجهد الممكن. بل هو في الأساس إعداد سياسي جوهره تعبئة قوى الشعب وتوحيد صفوفه للصمود بوجه الخطوات العدوانية الإسرائيلية المقبلة حتماً وصدها. إن وقف المفاوضات الجارية وتفعيل الحوار الوطني بهدف استعادة الوحدة الوطنية هو أبرز متطلبات الاستعداد لهذا الاستحقاق الخطير القادم خلال فترة وجيزة نسبياً.

إن اقتراب موعد انتهاء المرحلة الانتقالية بالاستحقاقات التي يطرحها هو عامل إضافي للانتهاء من الانقسام السياسي (بقواه السياسية والاجتماعية) الفلسطيني حول موضوع اتفاقات أوسلو. رهان القوى على أوسلو كممر للاستقلال الوطني يقترب الآن من المحك النهائي الذي يُبرز عدم جدوى هذا الرهان. وبالتالي تتسع القاعدة الموضوعية لإمكانية استعادة الإجماع الوطني على أساس تجاوز اتفاقات أوسلو.

تجاوز أوسلو ليس بالضرورة العودة إلى النظام القديم، أي إلى واقع الاحتلال حسب ادعاء البعض في محاولة فاشلة لإثبات عدم وجود خيار خارج نطاق المسار الذي اختطته هذه الاتفاقات. تجاوز أوسلو يعني في الحالة المحددة التي نواجه: التقدم نحو الاستقلال الوطني. هذا هو الخيار الذي نطرح كخيار رئيسي. وهو خيار يفتح على إمكانية استعادة الإجماع الوطني على هذا الأساس، ويوفر شروط توحيد الحركة الشعبية عليه، بصرف النظر عن موقف السلطة أو الشرعية المهيمنة فيها.

٢ـ الخلفية القانونية[1] والشرعية الدولية لإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كأراض فلسطينية يوفرها القرار الرقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٤٧/١١/٢٩ بعنوان: «التوصية بخطة لتقسيم فلسطين»، حيث ورد في الفقرة (أ/٣) من القرار المذكور ما يلي: «تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس،... على ألا يتأخر ذلك، في أي حال، عن ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية، ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني

(١) راجع المحور بعنوان «في الأساس القانوني والسياسي لإعلان السيادة» في هذا الكتاب (ص ٢٠٣).

والثالث أدناه. كما ورد في الفقرة (أ/٤) من نفس القرار ما يلي: «تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العمومية توصيتها بشأن مسألة فلسطين، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية (أي من ٤٧/١١/٢٩ وحتى ٤٨/١٠/١)، فترة إنتقالية».

والجدير بالذكر أن القرار ١٨١ تناول بالتفصيل محددات الدولة العربية (٤٤,٥٪ من مساحة فلسطين) والدولة اليهودية (٥٥,٥٪) ومدينة القدس (كيان منفصل Corpus Separatum خاضع لنظام دولي خاص)، فرسم الحدود وحدد الخطوات التمهيدية للإستقلال، وإنتخاب «الجمعية التأسيسية» لكل من الدولتين وشروط المواطنة والإتحاد الاقتصادي الفلسطيني الخ...

وإستناداً إلى هذا القرار تم الإعلان عن دولة إسرائيل فبسطت سيادتها على المساحة المحددة لها وتجاوزتها بعد حرب الـ٤٨ (ولاحقاً في الـ٤٩)، وكان هذا القرار إلى جانب القرار ١٩٤ هو الأساس في قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة (القرار ٢٧٣ بتاريخ ٤٩/٥/١١ الصادر عن الجمعية العامة بعنوان «قبول إسرائيل» عضواً في الأمم المتحدة). غير إن الدولة الفلسطينية لم تعلن بالتوازي مع الدولة اليهودية، فتأخر هذا الإعلان حتى العام ٨٨ (دورة المجلس الوطني الـ١٨)، وما زالت سيادة هذه الدولة على أراضيها حتى هذه اللحظة معطلة.

وإذا كان قرار الجمعية العمومية الرقم ١٨١ يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والإستقلال الوطني، فإن إتفاق أوسلو، بالمستوى الراهن الذي بلغته تطبيقاته وأمام الاحتمالات المؤكدة في عدم التوصل إلى اتفاق حول حل دائم بسقف إنتهاء المرحلة الانتقالية، اتفاق اوسلو لا يتعارض مع هذا استنادا إلى انه حدد المرحلة الانتقالية لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات[1]. وعندما تنتهي الفترة الانتقالية، فإن المبادئ والترتيبات والقيود ذات الطبيعة الانتقالية المتضمنة في الاتفاق تفقد قوتها

---

(١) حسب المادة ٣ بند ٤ من الإتفاقية الإنتقالية (أوسلو٢) فإن الصلاحيات المعطاة لرئيس السلطة والمجلس الفلسطيني (التشريعي) سينتهي مفعولها في ١٩٩٩/٥/٤، إذ ينص هذا البند على: «ينتخب المجلس ورئيس السلطة التنفيذية التابعة للمجلس لفترة إنتقالية لا تتجاوز الخمسة أعوام بدءاً من توقيع إتفاق.... في ٤ أيار / مايو ١٩٩٤».

الإلزامية، وبالتالي تبقى الخيارات بعد هذه الفترة مفتوحة. ومن المؤكد أن من مصلحة حكومة نتنياهو أن تستمر المرحلة الانتقالية وسقفها الحكم الذاتي، وهذا ما يقع على النقيض من المصلحة الفلسطينية التي تجد خيارها الوطني في إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المعترف بها دولياً، مما يرفع الصراع إلى مستوى جديد ويفتح على إرساء مفاوضات الوضع الدائم بين دولتين على أسس جديدة.

رد الفعل الإسرائيلي على إعلان بسط السيادة سيكون قوياً، حيث تملك إسرائيل، من موقعها، أكثر من خيار بوسعها اللجوء إليه. وبإمكاننا، أولياً، أن نتصور ثلاثة خيارات بوسع إسرائيل أن تعتمد أي منها، أو بعضها، أو كلها مجتمعة:

✪ **الخيار الأول:** تعلن الحكومة الإسرائيلية بسط سيادتها على أقسام واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يعني ضمها إلى دولة إسرائيل. والمعروف انه سبق لحكومة نتنياهو أن ناقشت مشروعين للضم على قاعدة خارطة المصالح الأمنية (مقدم من وزير الدفاع اسحق مردخاي) وخارطة المصالح الوطنية (مقدم من وزير البنى التحتية أرييل شارون).

والخارطة الأولى (مردخاي) تقتطع ضماً ٥٥ بالمئة من مساحة الضفة: شريط غربي بعرض يتروا‌ح من ٣ إلى ٦ كم + شريط شرقي يتروا‌ح من ١٠ إلى ١٥ كم + محورين عرضيين يخترقان «يهودا والسامرة» + ضم ١٠٢ مستوطنة من أصل ١٤٢ والأراضي المحيطة + القدس الشرقية ومحيطها بطبيعة الحال. أما الخارطة الثانية (شارون) فإنها تقتطع ٧٠ بالمئة من مساحة الضفة: شريط شرقي بعرض ٢٠ كم + شريط غربي يتراوح من ٧ إلى ١٢ كم + ٣ محاور عرضية + دمج خارطة المستوطنات مع الخارطة الأمنية + القدس الشرقية ومحيطها.

وللضم سابقتين في تاريخ الاحتلال منذ العام ٦٧، الأولى للقدس الشرقية عام ٦٧، والثانية للجولان عام ٨١، تمهيدية لضم الجولان[1] ما يسمح بتصور خطوة

(١) حيث قررت اسرائيل فرض قوانينها وسلطاتها وإداراتها في مرتفعات الجولان، مما استتبع صدور قرار مجلس الأمن الرقم ٤٨٧ (١٩٨١/١٢/١٧) الذي اعتبر القرار الإسرائيلي «ملغياً وباطلاً ←←

ضم في النطاق المشار إليه (خطة شارون، أو خطة مردخاي، أو أي خطة أخرى تولف بينهما) إمتداداً لخطوات الضم السابقة.

إن الضم، على افتراض إقدام الحكومة الإسرائيلية عليه، لا يعني أن نتيجته ستكون نهائية أو مفروغ منها أو ميئوس من احتمال أن تعيد إسرائيل النظر فيه أو تتراجع عنه. فقد مرت مياه كثيرة تحت جسر الصراع مع إسرائيل في السنوات الثلاثين الأخيرة ولن تمر هذه الخطوة بهدوء إقليمياً (حيث عالجنا مظاهر التحسن في الوضعين العربي والإقليمي) أو دولياً (حيث أشرنا إلى الصعوبات التي تواجهها زعامة القطب الواحد في أكثر من موقع رئيسي في العالم، كما أشرنا إلى تنافس المصالح وصراعها في المنطقة وما توفره من مساحات مناورة لدولها وشعوبها والحركة الفلسطينية بالذات، والدور الأوروبي النازع دائماً إلى إعلان حضوره في المنطقة)، بل سوف تشكل استفزازاً هائلاً وتحدياً كبيراً للرأي العام الدولي.

إن إقدام اسرائيل على قرار الضم يناقض احكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، فأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة هي أراض محتلة بحسب قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ وما تلاه من قرارات الأمم المتحدة، ولا يجوز للقوة المحتلة ان تغيّر الوضع القانوني والسياسي للمناطق المحتلة. وهذا ما تؤكده ايضاً إتفاقيات كمب ديفيد (١٩٧٨/٩) ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (١٩٧٩/٣) سارية المفعول حتى اليوم التي تمنع اسرائيل من تغيير الوضع القانوني والسياسي للضفة الغربية وغزة. إن خطوة الضم من جانب اسرائيل ستكون كافية للتهديد الجدي لما تم إنجازه في عملية السلام منذ زيارة الرئيس السادات للقدس (١٩٧٧/١١).

إن الإعلان الإسرائيلي عن ضم أقسام من المناطق الفلسطينية المحتلة، في ظل الوضع المستجد في المنطقة على تراكمات أكثر من ٣٠ سنة من النضال

←← ومن دون فعالية على الصعيد الدولي».

أما بالنسبة للقدس وبعد ٣١ سنة من الإحتلال، فالجدير بالذكر ان اياً من دول العالم البالغة ١٩٢ دولة لم تقم بالإعتراف بحق اسرائيل في السيادة على القدس الشرقية.

الوطني الفلسطيني، يأتي، إن وقع، في ظرف سياسي مغاير للذي ساد قبل ٣٠ سنة، وسيؤدي، على الأرجح، إلى خلق شروط تملي إطلاق مفاوضات على نار ساخنة لمعالجة وتطويق ذيوله لأنه ينطوي على احتمال قوي بأن يتحول إلى نقطة تفجير فعلية للوضع الإقليمي بكامله. إن نتائج الضم، بهذا المعنى، سترتد سلباً على السياسة الإسرائيلية.

✪ **الخيار الثاني:** هو فرض الحصار الشامل على مناطق السلطة واجراءات الخنق الاقتصادي التي يمكن أن تلجأ إليها إسرائيل. وهذا سلاح فعال لأنه، في حال تطبيقه على قطاع غزة مضافاً إليه المناطق (أ) في الضفة الغربية، سيؤدي إلى النتائج التالية: ١ـ حرمان العمالة الفلسطينية من سوق العمل الإسرائيلية. ٢ـ المساس بحركة الاستيراد والتصدير التي تمسك إسرائيل بمغاليقها. ٣ـ حرمان السلطة الفلسطينية من المبالغ المجباة في إسرائيل والتي تحولها إليها مباشرة.

المبلغ المحول من إسرائيل إلى السلطة يتراوح من ٥٠٠ إلى ٥٥٠ مليون دولار سنوياً (بلغ ٥٢٣ مليون دولار عام ١٩٩٧) ومصادره هي الضرائب والرسوم التي تجبى: ضريبة الاستيراد على السلع المستوردة عبر إسرائيل + ضريبة القيمة المضافة على المشتريات من إسرائيل + الرسوم على أسعار الوقود والسجائر والكحول وغيرها + ضريبة الدخل للعمال الفلسطينيين العاملين في المشاريع الإسرائيلية. وتشكل هذه الأموال (التي تطلق عليها السلطة أموال المقاصة في محاولة منها لتصوير الموقع الإسرائيلي في الموضوع جابياً وليس ممسكاً بعنق السلطة مالياً) حوالي ٦٢٪ من دخل السلطة (المقدر من وزارة المالية في موازنة ١٩٩٨ بـ ٨٧٧ مليون دولار)، وبالتالي فإن قطع هذه الأموال يؤثر إلى حدود بعيدة جدا على موارد السلطة وعلى مصالح الشرائح الطفيلية المستفيدة من الحالة السائدة، بما في ذلك الصفقات التي تدار تحت مظلة هذه العلاقات الاقتصادية، والاحتكارات التي تدار بحمايتها.

إن مواجهة اجراءات الخنق الاقتصادي، على صعوبته، أمر ممكن التحقيق. غير أنه يفترض الإقدام على خطوات تصطدم مع المصالح الحيوية للشرائح الطفيلية

المستفيدة. وتتمثل هذه الخطوات بما يلي: ١ ـ تنمية الناتج المحلي. ٢ ـ فصم العلاقة مع السوق الإسرائيلية. ٣ ـ تنشيط المعونات الخارجية. ٤ ـ إعادة النظر بأولويات السياسة الاقتصادية. ٥ ـ مراجعة لأوجه الصرف وللموازنات المعتمدة. ٦ـ العودة إلى اقتصاد الانتفاضة بما هو توجه مجتمعي متكامل للإعتماد على الذات وعلى المجتمع الأسري والمحلي المتضامن لتغطية احتياجات المواطنين وتلبيتها بهدف الحفاظ على الصمود.

وإذا كان بوسع اسرائيل من الناحية العملية ان تفرض الحصار الشامل على مناطق السلطة معززا بحصار داخلي بين المدن بما يطول حركة الاقتصاد والمواطنين الخ.. فإن هذا يرتب تبعات باهظة ومسؤوليات ثقيلة على اسرائيل التي ستعتبر أعمالها هذه وإجراءاتها عملا عدوانيا وإعلان حرب من قبل دولة على دولة، حيث يتيح القانون الدولي للدولة الفلسطينية الدفاع المشروع عن النفس بما يتضمنه ذلك من طلب مساعدة من دولة صديقة أو التوجه لتفعيل «معاهدة الدفاع العربي المشترك أو مخاطبة مجلس الأمن للتدخل من أجل وقف العدوان وإصدار قرار جديد يفرض على اسرائيل الإنسحاب من الأراضي المحتلة»..

الحصار المذكور على فعاليته وآثاره السلبية المدمرة على الجانب الفلسطيني لن يتسنى لاسرائيل أن تفرضه لفترة طويلة، إذ سيتبعه بالتأكيد تحرك عربي ودولي وتتخلله مواجهات داخلية ستؤدي إلى محاصرة اسرائيل، الطرف المعتدي، عربياً ودوليا، دون أن تتمكن من تحقيق أهدافها. اسرائيل سترغم، بالنتجية، على رفع هذا الحصار.

✪ **الخيار الثالث:** هو احتمالات التحرش الأمني والمساس بالمفاصل الحساسة والمؤثرة في المجتمع والحركة الوطنية والمؤسسات والادارات الخ.. وهذا أسلوب تعتمده الحكومة الإسرائيلية في الأوقات العادية، ومن باب أولى أن تستحضره على نطاق واسع (ما يسمى بإرهاب الدولة) عندما يتحرك التحدي على مستوى التصدي لبسط السيادة على الأراضي المحتلة.

وإذا كانت احتمالات الاجتياح العسكري للمناطق الفلسطينية «المحررة» (غزة + المنطقة أ) واردة في حسابات القيادة الإسرائيلية التي لحظت لها عديد الخطط انطلاقاً من تعدد الاحتمالات (منها خطة حقل الأشواك وغيرها)، وعليه ينبغي أن تكون دون ترجيحها على غيرها من الإحتمالات، مدرجة بشكل جدي في الحسابات الفلسطينية، نظراً للخسائر العالية التي يتوقع أن تلحقها في صفوف الطرف المعتدي، الذي يسعى، كما هو معروف، قدر المستطاع إلى تفاديها أو تقليصها إلى حدودها الدنيا. هذا إلى جانب تفعيلاتها السياسية الخارجية (وحتى في داخل إسرائيل) وما سوف ينجم عنها من ضغوطات كبيرة على حكومة تل أبيب.

٣ـ مما تقدم يتضح أن إعلان بسط السيادة قرار سياسي مفصلي يتعدى المناورة الضيقة المعدة للاستهلاك الآني. إنه سلاح ماضٍ بيد الشعب وقواه الوطنية من أجل التقدم على طريق الاستقلال والحقوق الوطنية. إن الإقدام على هذه الخطوة يقتضي تعبئة طاقات الشعب لمواجهة الضغط الاسرائيلي باحتمالاته المختلفة، إطلاق زخم الحركة الجماهيرية في سياق تجديد الانتفاضة، تجهيز البدائل السياسية لإدارة معركة سياسية وتفاوضية شديدة التعقيد... إن هذا التوجه نحو إعلان بسط السيادة يتطلب توفير جملة من الإجراءات في المقدمة منها:

ـ إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والشعب لجهة ارسائها على أسس من الديمقراطية، والشفافية، واحترام القانون، وتفعيل المؤسسات، وتنشيط المجتمع المدني بكل خلاياه، واحترام التعددية، واطلاق الحريات السياسية والديمقراطية، ومكافحة الفساد، واعادة صياغة الخيارات والأولويات الاجتماعية والاقتصادية لصالح دعم صمود الشعب والمجتمع في مواجهة الاحتلال والاستيطان.

ـ الشروع بحوار وطني جدي يشمل جميع القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والاجتماعية يغطي طيف القضايا والملفات التي تواجه المجتمع والحركة الوطنية سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً، تحالفياً... من أجل إعادة بناء الاجماع الوطني على قاعدة البرنامج المشترك واستعادة الائتلاف الوطني.

- تفعيل جدي لـ م.ت.ف. ومؤسساتها من خلال فصلها عن إدارات السلطة وصيانة استقلالها وعدم التدخل في دائرة عملها واعتماد الأساليب والأسس الديمقراطية والجبهوية في انتخاب هيئاتها وتشكيلها... إن التفعيل الجاد لمؤسسات م.ت.ف. هو الضمانة الرئيسية والأكيدة لوحدة جناحي الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج ضمانة لوحدة الشعب على قاعدة سياسية قوامها برنامج العودة وحق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

- اطلاق حركة اللاجئين، حركة جماهيرية ديمقراطية وتزخيم فعلها لتصبح مؤثرة في ميزان القوى والقرار السياسي.

مطلع أيار/مايو ١٩٩٨

الملاحق

رقم ١

المبادرة الأميركية
(بصيغتها المتداولة لدى لجنة المفاوضات
في السلطة الفلسطينية مطلع ٢/ ٩٨)

تقوم هذه المبادرة (الخطة) على منهج التوازي في تطبيق الالتزامات من الجانبين وفقاً لجدول زمني محدد على النحو التالي:

✪ **المرحلة الأولى** تمتد من الأسبوع الأول إلى السادس. بعد اعلان القبول الرسمي للمقترح الأميركي من الجانبين يتم مايلي:

١- تتشكل لجنة ثلاثية أمنية بهدف التركيز على التهديد الذي يمثله الارهاب.

٢- يتم تفعيل التنسيق الأمني الثنائي الإسرائيلي - الفلسطيني بدون شروط وعلى كافة المستويات وبتعاون كامل. وسوف تجتمع لجنة التنسيق الثلاثية مرة كل أسبوعين وتقدم تقاريرها حول تقييم التعاون الأمني إلى الرئيس عرفات ونتنياهو مباشرة.

٣- خلال أسبوعين سوف يطبق الجانب الإسرائيلي النبضة الأولى من إعادة الانتشار، كما أعلنت في آذار ١٩٩٧ وهي تعني تحويل ١,٩٪ من منطقة (ج) إلى منطقة (ب)، و ٠,١٪ من منطقة (ج) إلى منطقة (أ)، و ٧٪ من منطقة (ب) إلى منطقة (أ).

٤- يلتزم الجانب الفلسطيني بأن يصدر خلال هذه الفترة مرسوماً يحظر التحريض.

٥- يتم إنشاء لجنة ثنائية إسرائيلية - فلسطينية لمعالجة التحريض تضم مسؤولاً من كل جانب + صحفي من كل جانب + رجل أمن من كل جانب + رجل

قانون من كل جانب. ويمكن أين يشارك فيها الأميركيون.

٦ـ تتشكل لجنة أميركية ـ فلسطينية للتعامل مع قضايا أمنية محددة مثل متابعة ملفات أشخاص ارتكبوا عمليات ارهابية أو شاركوا فيها بمعرفة وضعهم (هل تمّ اعتقالهم، هل حوكموا، هل ما زالوا في السجن ؟ ...).

٧ـ اللجنة الأمنية الثلاثية سوف تعالج قضايا الإرهاب الخارجية على المستوى الإقليمي وسوف تضع آليات تطبيق ومراقبة دائمة لعملية تدمير البنى التحتية للإرهاب.

٨ـ تصادق اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على رسالة الرئيس عرفات إلى كلينتون بشأن البنود الملغاة من الميثاق.

✪ المرحلة الثانية تمتد من الأسبوع السادس إلى نهاية الأسبوع الحادي عشر. يقوم الجانب الإسرائيلي بإعادة الانتشار بتحويل ٥٪ من منطقة (ج) إلى منطقة (ب). وبالمقابل يلتزم الجانب الفلسطيني بمايلي:

١ـ يصادق الرئيس عرفات على قانون حيازة الأسلحة بعد إقراره من المجلس الفلسطيني.

٢ـ يقدم الجانب الفلسطيني إلى الإسرائيليين قائمة بأسماء أفراد الشرطة الفلسطينية.

٣ـ يتفرع عن اللجنة الثلاثية لجنة فرعية ثلاثية لمعالجة قضايا تهريب الأسلحة.

٤ـ يعقد اجتماع للجنة الارتباط العليا ولجنة التوجيه لبحث مسألة «نقل المشبوهين» (المقصود هو تسليم المطلوبين).

✪ المرحلة الثالثة في الأسبوع الثاني عشر. يقوم الجانب الإسرائيلي بنقل ٥٪ من منطقة (ج) إلى (ب) + ١٪ من (ج) إلى (أ) + ٥٪ من (ب) إلى (أ). [بمحصلة مجموع العملية ينتقل ١٣،١٪ من المنطقتين (ج) و (ب) إلى المنطقة (أ)، وينتقل ١١،٩٪ من منطقة (ج) إلى منطقة (ب)]. وفي هذه الأثناء تكون مفاوضات الوضع الدائم قد استؤنفت.

رقم ٢

المبادرة الأميركية

(بصيغتها المنشورة في جريدة «هآرتس» في ٩٨/٦/٤)

خلال فترة ١٢ أسبوعاً مقسم إلى ثلاث مراحل، يتم تنفيذ التعهدات والالتزامات الفلسطينية والإسرائيلية وفقاً لمقاربة تقوم على التمرحل المتوازي على النحو التالي:

✪ المرحلة الأولى: الأسبوع الأول حتى نهاية الأسبوع الخامس

أ ـ على الفور:

١ـ تستأنف مفاوضات الوضع الدائم فوراً.

٢ـ يتم تفعيل اللجنة الأمنية الثلاثية (الأميركية ـ الفلسطينية ـ الإسرائيلية) لمعالجة جميع القضايا الأمنية. خلال الاجتماعات الأولى، يقدم مسؤولو الأمن في السلطة الفلسطينية تقريراً عن نتائج التحقيق مع المعتقلين لديها. تنعقد اللجنة مرة كل أسبوعين وتقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو.

ب ـ خلال الأسبوعين الأولين:

٣ـ خلال الأسبوعين الأولين سوف يقوم الجانب الإسرائيلي بإعادة الانتشار من ٢٪ من المناطق (ج) [المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة] لتتحول إلى (ب) [المناطق الخاضعة لسيطرة أمنية إسرائيلية وادارة فلسطينية] ومن ٧,١٪ من المناطق (ب) لتتحول إلى (أ) [المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة].

٤ـ يتم احياء التنسيق والتعاون الأمني الفلسطيني ـ الإسرائيلي على

جميع المستويات ودون شروط.

٥- تصادق اللجنة التنفيذية على رسالة عرفات إلى الرئيس كلينتون بشأن الميثاق (الرسالة تحدد المواد التي تم إلغاؤها من الميثاق بموجب قرار المجلس الوطني في نيسان/أبريل ١٩٩٦).

٦- يصدر عرفات مرسوماً رئاسياً لتحريم التحريض.

٧- تنشأ لجنة إسرائيلية - فلسطينية لمعالجة قضايا التحريض، ويمكن للجانب الأميركي أن يشارك فيها. تتشكل اللجنة من ممثل منتخب من كل من الجانبين، بالإضافة إلى رجل أمن ومحام وصحفي من كل جانب.

٨- تنشأ لجنة أمنية فلسطينية - أميركية لمعالجة قضايا أمنية محددة من مثل: متابعة ملفات الأشخاص الذين قاموا بنشاطات ارهابية: هل تم اعتقالهم؟ هل حوكموا؟ هل صدرت أحكام بحقهم؟ هل ما زالوا في السجن؟ كذلك تتابع اللجنة اعتقال الأشخاص المشتبه بقيامهم بأعمال عنف وارهاب، وفقاً لقائمة سيتم وضعها بشكل مشترك، وذلك من أجل استجوابهم ومحاكمتهم.

٩- تضع اللجنة الأمنية الثلاثية آليات رقابة وتنفيذ لمحاربة الارهاب على المستوى الإقليمي. في الاجتماعات الأولى تقدم السلطة الفلسطينية تقارير حول الخطوات التي اتخذتها لتحريم الجماعات العنيفة والمتشددة (واعتبارها خارجة على القانون).

✪ المرحلة الثانية: الأسبوع السادس وحتى نهاية الأسبوع الحادي عشر:

١- يقوم الجانب الإسرائيلي بإعادة الانتشار من ٥٪ من مناطق (ج) لتتحول إلى (ب).

٢- يصادق عرفات على قانون حيازة الأسلحة، ويعقب ذلك إنشاء برنامج منهجي (دائم) لجمع الأسلحة غير الشرعية والتخلص منها.

٣- تعالج اللجنة الأمنية الثلاثية موضوع تهريب الأسلحة.

٤- يسلم الجانب الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي قائمة بأسماء رجال قوة الشرطة الفلسطينية انسجاماً مع الاتفاق المرحلي.

٥- تعالج لجنة التوجيه مسألة تسليم المطلوبين. بعد استلامها المواد ذات العلاقة، تجيب السلطة الفلسطينية (على طلبات التسليم) خلال أربعة أسابيع وفقاً للاتفاق المرحلي.

✪ **المرحلة الثالثة:** الأسبوع الثاني عشر:

يقوم الجانب الإسرائيلي بإعادة الانتشار من ٥٪ من مناطق (ج) لتتحول إلى (ب)، ومن ١٪ من مناطق (ج) للتحول إلى (أ) ومن ٧,١٪ من مناطق (ب) لتتحول إلى (أ).

عناصر أخرى:

١- تتشكل لجنة فلسطينية - إسرائيلية لبحث النبضة الثالثة من إعادة الانتشار اللاحقة. وتقدم اللجنة تقريراً إلى الجانب الأميركي مرة في الأسبوع. وسوف يلتزم الجانب الأميركي برسالة كرستوفر المؤرخة في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٧ [الملحقة باتفاق/ بروتوكول الخليل].

٢- القضايا البارزة للمرحلة الانتقالية - اطلاق سراح الأسرى، المطار، المنطقة الصناعية – سيتم تنفيذها خلال الأسابيع الاثني عشر. وتبذل جهود جدية لتنفيذ قضايا أخرى.

وثمة ملحق بالمبادرة الأميركية تحت عنوان (خارج نطاق الصفقة) ينص على مايلي:

سيكون ثمة تفاهم أميركي – إسرائيلي، وتفاهم أميركي – فلسطيني، حول الإجراءات أحادية الجانب:

أ- الجانب الفلسطيني سوف يتعهد بمايلي:

١- عدم الاقدام على اجراءات أحادية الجانب تغير مكانة الضفة الغربية وقطاع غزة حتى الرابع من أيار ١٩٩٩.

٢- عدم قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالطعن بأوراق اعتماد إسرائيل في الأمم المتحدة.
٣- عدم قيام السلطة الفلسطينية بمنح رخص بناء في مناطق (ج) خارج اطار اللجنة المشتركة.

ب- الجانب الإسرائيلي سوف يتعهد بمايلي:

١- عدم بناء مستوطنات جديدة.
٢- عدم الاقدام على توسيع هام للمستوطنات القائمة. لن يتم التوسيع في مناطق تتجاوز المحيط المباشر للمستوطنات.
٣- عدم القيام بمصادرة أراض. وإذا صودرت أراضي لأغراض شق الطرق الالتفافية، فإن الجانب الإسرائيلي سيقدم المخطط المحدد والمبررات المحددة لكل طريق.
٤- تمتنع إسرائيل عن هدم المنازل المقامة دون ترخيص (١٨٠٠ منزل).

رقم ٣

النص الحرفي لمذكرة التفاهم الأمني بين السلطة الفلسطينية واسرائيل (١) بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٧

١ـ مكافحة العنف والإرهاب هو من واجب ومسؤولية إسرائيل والسلطة الفلسطينية. والجهد الفاعل يجب أن يكون شاملاً، ضد الارهابيين، وضد البنية الارهابية وضد الشروط البيئية التي تؤدي إلى دعم الارهاب. ويجب أن يكون هذا الكفاح متواصلاً ومستمراً، ويجب أن ينفذ بالتعاون المشترك، ذلك لأن كل جهد لا يمكن أن يكون فاعلاً بدون تبادلية إسرائيلية فلسطينية وبدون تبادل مستمر في المعلومات والأفكار والتعاون التنفيذي.

٢ـ يعمل الطرفان من أجل ضمانة معالجة فورية فعّالة وناجعة ضد العنف أو الارهاب سواء نفذ من قبل فلسطينيين أو من قبل اسرائيليين.

٣ـ يتم تبادل معلومات أمنية متبادلة وتنسيق في السياسة وطرق النشاطات.

٤ـ كل طرف يعمل ويرد بصورة فورية وبنجاعة أثناء وقوع الأحداث الإرهابية أو أثناء التخطيط المسبق للنشاطات الارهابية، العنف، أو التحريض، ويتخذ كافة الوسائل المطلوبة من أجل منع وقوع أحداث من هذا القبيل.

---

(١) وافق على هذه المذكرة المستوى الأمني في اسرائيل وتتصل منها المستوى السياسي (مجلس الوزراء) بدعوى أنها ساوت بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية فيما يخص الواجبات بإزاء مكافحة الارهاب، بينما المطلوب هو تحديد واجبات السلطة الفلسطينية بهذا الخصوص باعتبار الارهاب أساساً «ظاهرة» فلسطينية.

٥- تصادر السلطة الفلسطينية الأسلحة غير القانونية وتتخذ كافة الخطوات المطلوبة - بالتنسيق وبخطوات متبادلة مع إسرائيل - من أجل الحيلولة دون تهريب سلاح غير قانوني إلى مناطق السلطة الفلسطينية. والحكومة الإسرائيلية تصادر اسلحة من مواطنين اسرائيليين يخططون، يدعمون علناً أو يتورطون في عمليات إرهابية.

٦- لا يقوم أي طرف بالإفراج عن إرهابي مشتبه به من المعتقل بدون إعطاء فرصة للطرف الآخر، بتوفير معلومات من أجل إعادة النظر مجدداً بعملية الإفراج.

٧- تواصل السلطة الفلسطينية ملاحقة الأذرع العسكرية، غير القانونية، وتخرج عن القانون الأذرع العسكرية التابعة لأحزاب أو منظمات معارضة، وتتخذ السلطة كافة الوسائل القانونية من أجل تشجيع ومنح مساعدة لكل إطار فلسطيني معارض ينبذ استخدام العنف والإرهاب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية.

٨- السلطة الفلسطينية تحث كافة الجهود لإعتقال المتورطين في العمليات الارهابية.

٩- مكافحة الإرهاب والارهابيين هي ضرورة حيوية لصالح السلطة الفلسطينية. والسلطة الفلسطينية تعلن أمام وسائل الإعلام عن استنكارها لكل عملية ارهابية أو عنف ضد إسرائيل وكذلك ضد السلطة الفلسطينية نفسها.

١٠- تواصل السلطة الفلسطينية تعزيز الجهود لقطع طرق الاتصال ونقل الأموال إلى خلايا إرهابية مشبوهة.

١١- تعتقل السلطة الفلسطينية فوراً كل شخص متورط في عملية إرهابية أو عنف وتقدمه للمحاكمة.

١٢- البنية المدنية وتلك التي تستغل الدين لأهداف إرهابية توضع تحت الرقابة ويتبادل الطرفان المعلومات عن هذه الأطر.

١٣- السلطة الفلسطينية تتخذ كافة الوسائل الأمنية من أجل التغلغل إلى المنظمات الإرهابية والعمل من أجل القضاء عليها من الداخل من خلال إضعافها والرقابة عليها.

١٤- مركز تنسيق يقام ويتم تعيين أعضائه أثناء الأزمات.

١٥- يتم تبادل وجهات نظر مهنية، وخبرات وتدريبات ومساعدات أخرى.

١٦- يتفق الطرفان على إقامة جهاز رقابة على تنفيذ بنود هذه المذكرة.

رقم ٤
نص رسالة عرفات إلى كلينتون

عزيزي السيد الرئيس

في رسائل الاعتراف المتبادل بيني وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل اسحق رابين في التاسع والعاشر من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٣، التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بحق دولة اسرائيل في الوجود بسلام وأمان، وبقبول قراري مجلس الأمن «٢٤٢» و «٣٣٨» وبالحل السلمي للصراع بين الطرفين.

ووافقت منظمة التحرير الفلسطينية على تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني(١) بما يتناسب مع هذه التعهدات.

وبناءاً على ذلك، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة غزة بين ٢٢ ـ ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٩٦، وبجلسة عادية قرر تعديل الميثاق الوطني بإلغاء جميع البنود التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في التاسع والعاشر من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٣.

وكانت هذه الصيغة قد حظيت على مباركة وموافقة الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية، وأرسلت رسائل بخصوص هذا القرار لفخامتكم ولرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيرس، وقمت أيضاً بإرسال رسالة مماثلة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بعد تسلمه السلطة.

ورحب فخامتكم ورئيس الوزراء الإسرائيلي بقرار المجلس الوطني الفلسطيني.

---

(١) راجع الميثاق الوطني في كتاب «القبضة المثقوبة» ـ صادر عن دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر (ص١٧٧).

وتقديراً لهذا القرار فقد قام حزب العمل الإسرائيلي بإلغاء البند الخاص برفض الدولة الفلسطينية من برنامجه السياسي كرد على الخطوة الفلسطينية.

من وقت لآخر طرحت أسئلة حول آثار قرار المجلس الوطني الفلسطيني، وتحديدا حول أي من البنود الـ «٣٣» التي تم إلغاؤها نتيجة للقرار.

ورغبة مني في وضع حد لهذه التساؤلات. فإن المجلس الوطني الفلسطيني وبما يتوافق مع المادة «٣٣» من الميثاق، جاء بمثابة تعديل شامل للميثاق. بحيث شملت التعديلات بنود الميثاق الـ «٣٣» التي تتعارض مع الالتزامات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل والعيش بسلام إلى جانبها.

ونتيجة لذلك فقد تم إلغاء المواد من ٦ ــ ١٠، و ١٥، ٩ ــ ٢٣ و ٣٠ وإلغاء الأجزاء من المواد ١ ـ ٥، ١١ـ ١٤، ١٦ـ ١٨، ٢٥ ـ ٢٧ و ٢٩ التي تتعارض مع الالتزامات الواردة أعلاه.

ولن يكون هناك أي نشر للميثاق الوطني دون التغييرات(١) الواردة أعلاه.

وأود أن أؤكد لكن باسم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بأن جميع بنود الميثاق التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة في التاسع والعاشر من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٣ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل اسحق رابين، قد تم إلغاؤها.

نابلس في ١٩٩٨/١/١٨(٢)
ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

---

(١) في ضوء ذلك تم إلغاء (٩) مواد كما تم إلغاء أجزاء من (١٦) مادة، أي ما مجموعه (٢٥) مادة من أصل (٣٣) مادة يتشكل منها الميثاق الوطني.
(٢) قدمت هذه الرسالة إلى الرئيس الأميركي في ١٩٩٨/١/٢٢.

رقم ٥

حول مساحة القدس المستقطعة من مساحة الضفة الغربية

✪ ما هو أساس المساحة المعتمدة في إحتساب النسب المئوية لإعادة الإنتشار في الضفة الغربية البالغة ٥٦٩٠ كم٢؟

تنطلق هذه المساحة من استقطاع مساحة القدس الواقعة ضمن الحدود البلدية (١٣٠كم٢) + استقطاع مثلث اللطرون الذي يضم القرى الثلاث: عمواس، يالو، بيت نوبا (٦٠كم٢)، أي ما مجموعه ١٩٠ كم٢، فيصبح الأساس المعتمد لإحتساب مساحة الضفة الغربية: ٥٦٩٠كم٢ ـ ١٩٠كم٢ = ٥٥٠٠كم٢. **والحال هذه يساوي كل ١٪ = ٥٥ كم٢.**

هنالك صيغة أخرى لاحتساب مساحة القدس تعتمدها بعض الأوساط في إسرائيل (مصدرها روني شكيد ــ جريدة يديعوت أحرونوت أواخر آذار/مارس ١٩٩٨) تنطلق من استقطاع مساحة القدس الكبرى (أي بما يشتمل المستوطنات المحيطة بالقدس) البالغة ١٦٣٠كم٢ أي ٢٩٪ من مساحة الضفة الغربية، فيصبح الأساس المعتمد لإحتساب مساحة الضفة الغربية: ٥٦٩٠كم٢ – ١٦٣٠كم٢ = ٤٠٦٠كم٢. **والحال هذه يساوي كل ١٪ = ٤٠,٦ كم٢**، لكن هذه الصيغة ليست معتمدة رسمياً.

رقم ٦

السير على حافة الهاوية[١]

يوئيل زينغر

«مذكرة واي»[٢] لاتشمل تعهد رئيس السلطة الفلسطينية بالإمتناع أحادي الجانب عن إعلان إقامة دولة فلسطينية مع إنتهاء فترة الخمس سنوات لمحادثات الحكم الذاتي. يمكن الإفتراض بأن عرفات سيجدد تهديداته بالإقدام على هذه الخطوة بعد الإنتهاء من تطبيق إتفاق واي إن لم يتم التوقيع على إتفاق التسوية الدائمة حتى تاريخ الرابع من أيار ١٩٩٩. عرفات يدعي بأن إتفاقات أوسلو ستنتهي في هذا الموعد، ولذلك سيكون له مطلق الخيار في القيام بما يراه في الضفة الغربية وغزة دون أن يتقيد بأيه قيود حددت في هذه الإتفاقات.

السؤال حول ما الذي سيحدث مع إنتهاء الفترة الإنتقالية ذات السنوات الخمس، أثير لأول مرة خلال المفاوضات حول إتفاق كامب ديفيد. خطة الحكم الذاتي الأصلية لمناحم بيغن إقترحت الحكم الذاتي كحل دائم في الضفة وغزة، وإن كان بيغن مستعداً لإعادة النظر في بنود الإتفاق بعد مرور السنوات الخمس.

عندما عرض بيغن مشروعه على رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر أجاب بأن الجانب العربي لا يستطيع قبول فكرة الحكم الذاتي كحل دائم. ولذلك طلب كارتر من بيغن الذي وافق بدوره على إدخال تعديل «صغير» على الخطة:

---

(١) نشرت هذه المقالة في جريدة «هآرتس» (٢٠/١١/ ١٩٩٨).

(٢) أي الإتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي الذي تم التوصل إليه بمساهمة أميركية نشطة في واي بلانتايشن بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٩٨.

الحكم الذاتي سيكون حلاً إنتقالياً لمدة خمس سنوات فقط، وفي نهايتها يتحدد مصير المناطق على قاعدة المفاوضات بين الطرفين.

لكن إتفاق كمب ديفيد لم يحدد ماسيحدث إن لم يتم التوصل لاتفاق حول الوضع الدائم في نهاية المرحلة الانتقالية. بيغن إفترض أنه بغياب هكذا إتفاق، سيتواصل الحكم الذاتي إلى ما لا نهاية باعتباره خيار الإخفاق، وبذلك يكون هدفه الأساسي قد تحقق.

هذا الترتيب نقل تقريباً كلمة بكلمة من إتفاق كمب ديفيد إلى إتفاق أوسلو. في ضوء ذلك تصبح تخوفات عرفات مفهومة بشكل أفضل من أن يتورط في الوضع الذي قصد بيغن الوصول إليه: إنتهاء الفترة الإنتقالية دون التوصل إلى الحل الدائم، يكرس الحكم الذاتي إلى الأبد. إن تهديد عرفات بالإعلان أحادي الجانب عن الدولة هو مناورة يقصد منها مساعدته على تفادي الوقوع في هذه المصيدة.

مثلما يتوجب على الإسرائيليين أن يتفهموا شكوك الفلسطينيين في الأفخاخ التي ينطوي عليها إتفاق أوسلو، يحتاج الفلسطينيون إلى فهم المخاوف التي تثيرها تهديدات عرفات. إن استراتيجية عرفات الجارية بسيطة: كل ما يحتاجه من أجل أن يحصل على دولة مستقلة في كل الضفة الغربية وغزة في نهاية المرحلة الإنتقالية هو أن يرفض كل إقتراح اسرائيلي يقدم له. وعندها، في نهاية السنوات الخمس، ستسقط كل المناطق في حضنه كثمرة ناضجة. وكما سنوضح فيما يلي، فإن هذا الأسلوب في التفكير يتناقض تماما مع ما تتضمنه الإتفاقات المعقودة.

كلما إقتربنا في نهاية المرحلة الإنتقالية، البنية الفريدة لإتفاقات كمب ديفيد وأوسلو التي تقوم على البدء في التنفيذ ليتقرر الهدف النهائي بعد خمس سنوات، هذه البنية تقود بلا ريب، مع إنتهاء المرحلة الإنتقالية إلى مواجهة شديدة، مواجهة على حافة الهاوية.

....

ولكن، قبل أن يشتبكا سيحاول كل من الطرفين جذب تأييد العالم إلى جانبه. أغلبية دول العالم ستبلور مواقفها على أساس حسابات وإعتبارات سياسية صرف.

ولكن جزءاً من هذه البلدان ـ وبخاصة الولايات المتحدة ـ سيأخذ بالإعتبار أيضاً الجوانب القانونية. المعاينة الموضوعية لإتفاقات أوسلو ستظهر بأن اسرائيل على حق وأن عرفات ليس مخولاً بالإعلان أحادي الجانب عن الدولة الفلسطينية.

خلافاً للإدعاءات الفلسطينية إتفاقات أوسلو لاتنتهي في ٤أيار ١٩٩٩ ، فلهذه الإتفاقات تاريخ بداية، إلا أنها بدون تاريخ إنتهاء. وهي مكونة من طبقتين من الترتيبات ذات قوة معيارية متباينة. التواريخ الأساسية محددة في إتفاق الإعتراف المتبادل وإعلان المبادىء (DOP) لعام ١٩٩٣ ، ونية (توجه) كلا الطرفين كانت بأن هذه الإتفاقات ستبقى سارية المفعول بشكل دائم. وعلى مستوى معياري أدنى هناك الإتفاقات التطبيقية (كما إتفاق غزة أريحا لعام ١٩٩٤ والإتفاق الإنتقالي لعام ١٩٩٥)، حيث حددت لكل منها فترة زمنية للتطبيق. وحقيقة أن الفترة التطبيقية لأحد هذه الإتفاقات الأخيرة (الحديثة) قد إنقضت لا تلغي مفعول إتفاقات أوسلو الأصلية (الأساسية).

إحدى إكثر التعهدات أساسية التي أخذتها م.ت.ف. على عاتقها تظهر في الفقرة الثالثة من إتفاق الإعتراف المتبادل: «تلتزم م.ت.ف. عملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلمياً للنزاع بين الطرفين، وتعلن أن جميع المسائل المعلقة والمتعلقة بالوضع الدائم ستحل من خلال المفاوضات».

صحيح أن إعلان المبادئ (DOP) يثبت إستكمال الطرفين المفاوضات حتى نهاية المرحلة الإنتقالية ذات الخمس سنوات، لكن في حالة عدم التوصل إلى إتفاق حتى هذا التاريخ فإن هذا يتطلب تمديد فترة المفاوضات وليس إتخاذ خطوات أحادية الجانب. الجانبان ملزمين يخوض مفاوضات بنية خالصة. حتى الآن رفض الفلسطينيون الدخول في مفاوضات الوضع الدائم رغم إعلانات إسرائيل المتكررة بعزمها على ذلك. وفي هذه الظروف بالإمكان إتهام الفلسطينيين التصرف بسوء نية، بعد أن رفضوا الإنخراط في محادثات الوضع الدائم، ويدعون إمتلاك الحق في إتخاذ خطوات أحادية الجانب، طالما لم يتم التوقيع على إتفاق

الوضع الدائم.

أكثر من هذا فقد ورد في المادة ٣١ (٧) من الإتفاق الإنتقالي بوضوح تعهد فلسطيني واضح بعدم إتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب من شأنها التغيير من وضع المناطق، حتى بعد إنتهاء المرحلة الإنتقالية، وإلى أن يتم التوصل إلى إتفاق حول الوضع الدائم: «لن يبادر أو لن يتخذ أي من الفريقين أية خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، في إنتظار ما تسفر مفاوضات الوضع النهائي عنه». وما من شك أن الإعلان أحادي الجانب عن الدولة الفلسطينية سيغير من مكانة المناطق، إن إعلاناً كهذا سيعتبر خرقا واضحا لإتفاقات أوسلو.

من جهة أخرى، بإمكان عرفات الإدعاء قد ضاق ذرعاً باتفاقات أوسلو وأنه يتخلى عنها. فهل سيكون بإمكان عرفات، والحال هذه، مخولاً لإعلان دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ إن إحدى الشروط الضرورية لوجود دولة هو خلوها من السيطرة الأجنبية. وما من شك أن اسرائيل تحافظ على سيطرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ سيطرة تامة في المنطقة (ج)، وجزئية في المنطقة (ب) (تتجاوز الولاية الفلسطينية ـ كما ورد في القسم ١٣ من الإتفاق الإنتقالي). وبحسب بعض المواد المتضمنة في الإتفاق الإنتقالي، حتى في المنطقة (أ)، إن الحكم الذاتي الفلسطيني يتبع الولاية الأعلى للحكم العسكري الإسرائيلي.

أولاً: المادة (١) من الإتفاق الإنتقالي يقرر بأن الحكم العسكري لن يلغى تماماً وإنما يخرج مادياً من المنطقة (أ) ويواصل الإحتفاظ بكل الصلاحيات التي لم تنقل للفلسطينيين. اسرائيل إحتفظت لنفسها في داخل المنطقة (أ) بالمسؤولية عن الأمن الخارجي والأمن العام للإسرائيليين (المادة ٤/١٠ من الإتفاق) وكذلك المسؤولية عن العلاقات الخارجية (المادة ٥/٩)، وبناء على المادة (١/١٢) من الإتفاق إحتفظت اسرائيل لنفسها «بجميع الصلاحيات لاتخاذ الخطوات الضرورية للقيام بهذه المسؤولية».

وهكذا عندما جرت المفاوضات حول هذه البنود إعترض عليها المفاوضون

الفلسطينيون بشدة. وادعوا أنها تسمح للإسرائيليين بإدخال كل الجيش الإسرائيلي إلى مناطق (أ) كما يحلو لهم وأن يفعلوا ما يريدونه فيها. الاسرائيليون ردوا عليهم بالضبط أن هذا مايفكروا به، فهم بعد حكم ذاتي وليس دولة. والحكم الذاتي تابع للولاية (الحكم) العسكرية، وفي الوضع العادي لن يدخل الجيش الإسرائيلي إلى مناطق (أ). ولكن إن وقع تهديد على أمن اسرائيل فإن الجيش الاسرائيلي يحتفظ لنفسه بحرية العمل التامة في مناطق (أ). وفي نهاية المطاف قبل الجانب الفلسطيني موقفنا هذا.

وعليه، فإن اسرائيل تواصل على هذا النحو لعب دور مصدر الصلاحيات للحكم الذاتي، بما فيها المنطقة (أ)، وإن لم يقع إتفاق على وضع دائم في نهاية مرحلة الحكم الذاتي، يتوجب أن تعدد الصلاحيات التي أحيلت للفلسطينيين إلى السلطة العسكرية، لأن اسرائيل وافقت في إتفاقات أوسلو على نقل هذه الصلاحيات للفلسطينيين لفترة خمس سنوات فقط.

إن هذا ليس للإقتراح بأن يدخل الجيش الاسرائيلي إلى المنطقة (أ) إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق على الوضع الدائم عند إنتهاء المرحلة الإنتقالية من أجل تفكيك مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني وإعادة السيطرة العسكرية. إن كل ما أسعى لقوله هو أنه في حال إدعى عرفات أنه في الرابع من أيار ١٩٩٩ ستلغى السلطة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيكون لاسرائيل حجة قانونية قوية، لأنه في واقع الأمر إذا كان ثمة صلاحيات من المفترض أن تلغى في نهاية مرحلة الحكم الذاتي فإنها ستكون الصلاحيات الفلسطينية وليس الإسرائيلية.

كواحد قضى ساعات لا تحصى في معية عرفات ويعرف طريقة تفكيره جيداً، سئلت أكثر من مرة إن كان سينفذ تهديده بإعلان الدولة الفلسطينية في أيار ١٩٩٩ القادم. أنا لست أعتقد أنه سيفعل ذلك، فهو يدرك أن خطوة كهذه ستستدرج كارثة على الأرجح، لكنه يريد أن يستخدم هذه الورقة لينتزع تنازلات من اسرائيل. إن خوفه من الوقوع في فخ الحكم الذاتي الدائم ليس أقل من خوفه من رد فعل اسرائيل في حالة إقدام على إعلان دولة.

اسرائيل ينبغي أن تواجه تهديد عرفات بنفس هجومي (عدواني)، لكن في الوقت نفسه عليها أن تبقى حساسة تجاه مخاوفه الحقيقية. ففي الصراع على حافة الهاوية، بإمكان أي خطوة غير محسوبة أن تودي بالطرفين معا إلى الهاوية. وفي منتصف ليل الثالث من أيار ١٩٩٩ يتوجب التوقيع على إتفاق يجنب حركة فلسطينية أحادية الجانب، إتفاق بتحديد فترة المفاوضات ويؤكد لعرفات في الوقت نفسه أن الحكم الذاتي لن يتحول إلى مصيدة دائمة له.

المبادرة الوطنية الشاملة
لتجاوز مأزق أوسلو واستعادة الوحدة

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
المؤتمر الوطني الرابع
٤/٢٤ - ١٩٩٨/٥/٨

بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران /يونيو ١٩٦٧ [1]

في ١٥ أيار (مايو) تحل الذكرى الخمسون للنكبة، حيث أقيمت دولة اسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين التاريخية بينما عطلّت ظروف ذاتية فلسطينية وإسرائيلية توسعية وإقليمية عربية ودولية تنفيذ الشق الآخر من القرار الدولي رقم ١٨١ الخاص بإقامة الدولة العربية الفلسطينية، وترتب على ذلك تعطيل السيادة الوطنية وتشريد غالبية شعبنا وتبديد كيانه الوطني. وتستكمل اليوم أربع سنوات منذ بدء عملية تطبيق اتفاقيات أوسلو، ويقترب الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية، في الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٩، بعد عام واحد فقط، بينما لاتلوح في الأفق امكانية اخراج هذه العملية من الاستعصاء الذي زجّت فيه، ناهيك عن السير بها نحو حل دائم يؤمن لشعبنا حقوقه الوطنية ويرسي أساساً لسلام مستقر في المنطقة. وبينما تمعن حكومة نتنياهو في ممارساتها الاستيطانية والقمعية وتواصل تنصلها من الاستحقاقات التي يمليها عليها الاتفاق، يتضح أكثر فأكثر أن الرهان على المبادرة الاميركية للإفراج عن مأزق أوسلو هو رهان عقيم وأن كلفته باهظة إذ هو يملي على السلطة الفلسطينية التزاماً بالإتفاق من جانب واحد وانسياقاً مع الضغوط الأميركية ـ الاسرائيلية الهادفة إلى زجها في مواجهة مع شعبها بذريعة «مكافحة الارهاب»، وجرها إلى الانزلاق نحو أتون الفتنة الأهلية، والامعان في تمزيق الصف الفلسطيني.

---

(١) نص «المبادرة الوطنية الشاملة لتجاوز مأزق أوسلو وإستعادة الوحدة» الصادرة عن المؤتمر الوطني العام الرابع (٢٤/٤ ـ ٨/٥/٩٨) للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

إن مغادرة هذا الرهان العقيم، وإخماد فتيل الفتنة، والتوجه نحو تجاوز الانقسام الناجم عن اتفاقيات أوسلو الظالمة واستعادة الوحدة الوطنية، هو وحده المخرج الحقيقي من المأزق الراهن. وتصبح هذه المهمة أكثر إلحاحاً في ضوء اقتراب الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية لما ينطوي عليه تمديد هذا الموعد، سواء بالاتفاق أو بالأمر الواقع، من مخاطر تحويل الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي إلى حل نهائي.

إن بلورة الخيار الوطني الفلسطيني لمواجهة هذا الاستحقاق الخطير باتت ضرورة ملحة. ولابد لهذا الخيار أن يستند إلى إعادة بناء الاجماع الوطني وتفعيل الحركة الجماهيرية لمواجهة سياسة اسرائيل في فرض الأمر الواقع بالقوة وبسطوة الاحتلال، بأمر واقع فلسطيني يستند إلى الحق المدّعم بالشرعية الدولية وبقوة النضال الجماهيري. إن خيار تجسيد اعلان الاستقلال وبسط السيادة الفلسطينية على الأرض المعترف دولياً بهويتها الفلسطينية، يمكن أن يشكل أساساً لتجاوز دوامة اوسلو واستعادة الوحدة الوطنية. إن الصعوبات المؤكدة التي ينطوي عليها هذا الخيار تتطلب الإعداد الجاد لتوفير مقومات النجاح له فلسطينياً وعربياً ودولياً. وبإسناد هذا الخيار بوحدة وطنية ائتلافية متينة ونهوض جماهيري وطني عارم، نحيي العام الخمسين للنكبة ببدء العد العكسي لتجاوز مفاعيل النكبة والانطلاق برحلة الاستقلال وتقرير المصير والعودة.

أولاً ـ عناصر المبادرة الوطنية لتجاوز مأزق أوسلو وإعادة بناء الاجماع الوطني

إن إعادة بناء الاجماع الوطني هي هدف ممكن إنجازه على أساس سياسي واضح يتجاوز الانقسام الداخلي الذي أحدثته اتفاقيات أوسلو الظالمة ويحقق التوافق على خطة للخروج من المأزق الذي قادت إليه، والتوجه نحو سلام شامل ومتوازن يضمن لشعبنا حقوقه الوطنية، ونحن نقترح أن تتضمن هذه الخطة العناصر التالية:

١ـ إعلان دولة فلسطين بسط سيادتها الكاملة على الأراضي المعترف بها دوليا كأراض فلسطينية محتلة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم (٦٠٥) و(٦٠٧) و(٦٠٨)، وهي أراضي الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة حتى

حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وذلك على أساس وثيقة اعلان الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة في الجزائر في ١٩٨٨/١١/١٥.

٢- بعد التوافق على هذا الخيار من قبل الفصائل والقوى والفعاليات الوطنية والاسلامية، يصدر الاعلان المشار اليه، في مدى أقصاه الخامس من أيار (مايو) ١٩٩٩، عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المخول بموجب قرار المجلس الوطني بأن يقوم بدور البرلمان المؤقت لدولة فلسطين، مشفوعاً بنداء يتوجه إلى المجتمع الدولي للتدخل من أجل حمل اسرائيل على سحب قواتها من أراضي دولة فلسطين، وتمكين الدولة الفتية من ممارسة سيادتها المعطلة منذ أن أعاقت الظروف الاقليمية والدولية تطبيق الشق الثاني من القرار الدولي رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

٣- دعوة حكومة اسرائيل إلى إجراء مفاوضات لإقرار سلام دائم ومتوازن على أساس تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يقران مبادلة الأرض بالسلام والحل العادل لقضية اللاجئين والنازحين الذي يتطلب تنفيذ القرارين ١٩٤ و ٢٣٧. وتجري المفاوضات، وفقاً لمنطوق القرار ٣٣٨، في إطار صيغة دولية مناسبة تسمح من جهة بإستعادة الترابط والتنسيق بين المسار الفلسطيني وسائر المسارات العربية المعنية بالحل، وتكفل من جهة أخرى إشرافاً دولياً جماعياً على عملية السلام يستبدل التفرد الأميركي بالمشاركة الحيوية للأمم المتحدة وسائر القوى الدولية الفاعلة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة.

٤- بناء إجماع وطني على الحدود الدنيا التي لايمكن إبرام أي إتفاق للحل الدائم بدون ضمانها وهي:

أ - الإنسحاب الاسرائيلي الكامل إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وذلك تطبيقاً للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ب - إبطال الضم الاسرائيلي للقدس العربية، عملاً بالقرار الدولي رقم

٤٧٨ (الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠)، والاعتراف بها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

جـ - تفكيك الوجود الاستيطاني ورحيل المستوطنين عملاً بالقرار الدولي رقم ٤٦٥ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠.

د - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال والسيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

هـ - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة والتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

٥- تأكيد الإجماع الوطني الفلسطيني على أن قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أرض الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس العربية، لن يشكل مساساً بحق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار ١٩٤، ولن يكون ثمنه التخلي عن هذا الحق. إن دولة فلسطين، وفقاً لإعلان الاستقلال، هي «دولة للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق». إن قيام الدولة المستقلة بتجسيد سيادتها على الأرض سوف يشكل تعزيزاً للنضال المتواصل من أجل حق العودة من خلال التمسك بهذا الحق والعمل على تأكيد استمرار الالتزام الدولي بالقرار ١٩٤ الذي يكفله.

ثانياً - مقومات النجاح لخيار البديل الوطني

إن توفير مقومات النجاح للمبادرة الوطنية، وبخاصة خطوة إعلان السيادة في حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، يتطلب إعادة ترتيب البيت الفلسطيني لتأمين مستلزمات الصمود في مواجهة الاجراءات العدوانية المتوقعة من جانب اسرائيل، والتحرك لضمان الدعم العربي والدولي اللازم. إن الخطوة المقترحة تكتسب مصداقيتها اذا استندت إلى استراتيجية نضالية فلسطينية موحدة تعتمد التعبئة الشعبية العامة لمواجهة العنف الاسرائيلي بتحرك جماهيري عارم يستأنف المسيرة التي شقت طريقها هبة الأقصى المجيدة (أيلول/سبتمبر ٩٦) نحو تجديد الانتفاضة

الشعبية الشاملة بأشكالها الجديدة. إن التحضير الجاد لهذا الخيار الوطني يتطلب:

أ ـ تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال، داخل الوطن، بإتخاذ الاجراءات التي تكفل إزالة عوامل الاحتقان والتوتر الناجم عن الهوة المتسعة بين السلطة والشعب، وذلك من خلال احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين وتحريم امتهان كرامتهم ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي والمداهمات والتعذيب، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية، واحترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحطات الاعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والإجتماع والتظاهر لجميع المواطنين، وصون استقلال القضاء، وإجراء إنتخابات ديمقراطية حرة لجميع هيئات الحكم المحلي من مجالس بلدية وقروية، واحترام التعددية السياسية وحق التنظيم والنشاط السياسي لجميع القوى الوطنية والاسلامية وإقامة العلاقات بين القوى السياسية، وبينها وبين السلطة، على أسس ديمقراطية وحضارية تستبعد اللجوء إلى القمع أو العنف كوسيلة لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وتوطيد وحدة الصف الوطني والاسلامي في النضال المشترك ضد الاستيطان، دفاعاً عن الأرض وعن عروبة القدس، وضد الحصار والإغلاق، ومن أجل الافراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط.

ب ـ تأمين مقومات الصمود الاقتصادي عبر خطة مدروسة للتحرر من أعباء اتفاق باريس المجحف والتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المالي والاقتصادي، ومحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية، وإلغاء امتيازات المسؤولين وانتهاج سياسة تقشف تضمن وقف تبذير واهدار المال العام على النفقات الجارية لجهاز بيروقراطي متضخم وتوجيه الموارد المتاحة نحو إطلاق عجلة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ج ـ استنهاض دور جماهير شعبنا في الشتات تأكيداً لوحدة شعبنا الفلسطيني بكافة أماكن تواجده وذلك في إطار حركة جماهيرية ديمقراطية منظمة للاجئين تشكل ركيزة أساسية من ركائز إئتلاف م.ت.ف. بهدف الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم

في العودة الذي يكفله القرار ١٩٤، والتصدي للمحاولات الهادفة إلى تمييع الالتزام الدولي إزاء هذا القرار، بما في ذلك رفض المساس بمكانة المخيمات أو محاولات تقليص وتصفية خدمات وكالة الغوث أو إحالة صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية والدول المضيفة، نظراً لما تجسده الوكالة من التزام دولي سياسي وقانوني تجاه قضية اللاجئين، والعمل على تحسين الظروف الحياتية للمخيمات، ومقاومة مخططات التوطين والتهجير والمطالبة بإقرار وصون الحقوق المدنية والانسانية والاجتماعية للاجئين باعتبار ذلك هو الضمان لإفشال تلك المخططات.

د - تعزيز التواصل والالتحام المصيري مع جماهير شعبنا داخل حدود ٤٨، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من شعبنا الفلسطيني الواحد الموحد، وتعزيز نضالها ضد سياسات التمييز والتهجير والهضم القومي ومن أجل حقها في المساواة وصون انتماءها الوطني والاعتراف بهويتها وحقوقها القومية، ولتكون رافعة رئيسية من روافع استنهاض المعارضة للسياسات العدوانية العنصرية التي تنتهجها حكومة نتنياهو، وتطوير العلاقة مع قوى السلام الاسرائيلية ودعوتها لتفعيل دورها في السعي من أجل سلام متوازن، يقوم على قرارات الشرعية الدولية.

هـ - إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية ببرنامجها الوطني وتكوينها الائتلافي الشامل والسعي لكي يتسع لجميع قوى شعبنا الوطنية والاسلامية الفاعلة داخل الوطن وخارجه، وضمان استقلال مؤسساتها عن أجهزة السلطة، وتحقيق الوحدة الوطنية ضمن إطارها عبر اعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية تضمن المشاركة الحقيقية في صوغ القرار الوطني، ومن خلال انتخابات ديمقراطية حرّة للمجلس الوطني.

و - التحرك على الصعيد العربي لضمان دعم الدول العربية الشقيقة للخيار الوطني الفلسطيني، والدعوة إلى قمة عربية شاملة تعيد بناء التضامن العربي وتضمن التنفيذ الدقيق لقرارات قمة القاهرة (٩٦) والمجلس الوزاري للجامعة العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل طالما الأرض الفلسطينية والسورية واللبنانية محتلة وتعليق المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، والعمل على تطويرها

نحو تفعيل المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل والضغط على الولايات المتحدة لإنهاء تحيزها للموقف الاسرائيلي واعادة بناء أسس التنسيق والترابط بين المسارات العربية المعنية بالحل.

ز - التحرك على الصعيد الدولي بهدف تأمين الدعم للخيار الوطني الفلسطيني بإعلان استعادة السيادة المعطلة، إنفاذاً للشق الثاني من القرار (١٨١)، باعتباره المخرج الوحيد لإنقاذ جهود السلام من المأزق الذي انتهت اليه مسيرة أوسلو في ضوء اقتراب نهاية الفترة الزمنية المحددة لترتيبات المرحلة الانتقالية، ومن أجل تفعيل الضغط الدولي على اسرائيل لحملها على وقف تجاوزاتها والاستجابة لمتطلبات السلام واحترام ارادة شعبنا في الاستقلال والسيادة على أرضه.

ثالثاً - الخطوات المباشرة

إن الرد على التعنت والصلف الاسرائيلي والتقدم نحو تحقيق توافق فلسطيني على عناصر المبادرة الوطنية ومقومات نجاحها يتطلب الاقدام على عدد من الخطوات التمهيدية المباشرة والتي من بينها:

أ - وقف المفاوضات العقيمة الجارية. وتعليق سائر أشكال التنسيق والتعاون - وبخاصة الأمني - مع اسرائيل، حتى تكف الحكومة الاسرائيلية عن ممارساتها الاستيطانية وتستجيب لمتطلبات واستحقاقات السلام.

ب - إزالة التوتر الناشئ في العلاقات داخل الصف الفلسطيني، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية.

ج - المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل يتوجه لمعالجة جوهرية للأسس السياسية والتنظيمية لإستعادة الوحدة ولبلورة استراتيجية نضالية وسياسية موحدة تنقذ شعبنا وقضيته الوطنية من مأزق أوسلو الظالم الذي زجّت فيه.

المبادرة الوطنية الشاملة
لتجاوز مأزق أوسلو واستعادة الوحدة

الملاحق

* رقم ١ : قرارات الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) الوارد ذكرها في المبادرة الوطنية
* رقم ٢ : إعلان الاستقلال (١٩٨٨/١١/١٥)

رقم ١

قرارات الشرعية الدولية (الأمم المتحدة)[١]
التي وردت في المبادرة الوطنية الشاملة
لتجاوز مازق أوسلو واستعادة الوحدة

١- فقرات من قرار الجمعية العمومية الرقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩

٢- الفقرة ١١ من قرار الجمعية العمومية الرقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١

٣- من مقدمة قرار الجمعية العمومية الرقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١١

٤- قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤

٥- قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢

٦- قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢

٧- قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١

٨- قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠

٩- قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٠

١٠- قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢

١١- قرار مجلس الأمن الرقم٦٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٥

١٢- قرار مجلس الأمن الرقم٦٠٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤

---

(١) المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي - مؤسسة الدراسات الفلسطينية (الطبعة الأولى - آذار /مارس ١٩٩٥).

(أ)

قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١
(الدورة ٢) بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩

التوصية بخطة لتقسيم فلسطين

(أ) الديباجة

إن الجمعية العامة،..

توصي المملكة المتحدة، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه.

•••••

(ب) خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول ـ دستور فلسطين وحكومتها المستقبلية

٣ـ تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس،.. على ألا يتأخر ذلك، في أي حال، عن ١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية، ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه.

٤ـ تكون الفترة (اي من ١٩٤٧/١١/٢٩ حتى ١٩٤٨/١٠/١) ما بين تبني الجمعية العمومية توصيتها بشأن مسالة فلسطين، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

•••••

الجزء الثاني - الحدود

الدولة العربية (الفلسطينية): ٤٤,٥٪ من مساحة فلسطين.

الدولة اليهودية: ٥٥,٥ من مساحة فلسطين.

مدينة القدس: يجعل لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

(٢)
قرار الجمعية العامة
الرقم ١٩٤/ الفقرة ١١ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي وتقرير حق اللاجئين في العودة إلي ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

إن الجمعية العامة،..

١١ـ تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، ان يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الإقتصادي والإجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الإتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

(٣)
قرار الجمعية العامة الرقم ٢٧٣ المقدمة
١١ أيار (مايو) ١٩٤٩

قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.

إن الجمعية العامة،..

إذ تذكر قراراتها رقم ١٨١ ورقم ١٩٤، وإذ تأخذ علماً بالتصريحات وبالإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة،..

(٤)

قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ (١٩٦٧)
بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧

دعوة إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط ١٩٦٧

إن مجلس الأمن،

إذ يأخذ بعين الإعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين وأسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط، وإذ يعتبر انه يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف حتى في ظروف الحرب المتقلبة.

وإذ يعتبر أنه يجب الامتثال لجميع الالتزامات الناجمة عن اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة اسرى الحرب تاريخ ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، من قبل الأطراف المعنية في النزاع،..

١- **يدعو** حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال.

٢- **يوصي** الحكومات المعنية بأن تحترم بدقة، المبادئ الإنسانية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، التي تتضمنها اتفاقيات جنيف الصادرة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩.

٣- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار تنفيذاً فعالاً، ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس الأمن.

تبنى المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ١٣٦١، بإجماع الأصوات

(٥)

قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، وبالحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد أيضاً ان جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق،

١- **يؤكد** أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ - انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير،

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢- **يؤكد** أيضاً الحاجة الى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة،

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين،

ج - ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة

عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤ـ يطلب من الأمين العام ان يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ١٣٨٢، بإجماع الأصوات.

(٦)

قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ (١٩٧٣)
بتاريخ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣

طلب وقف اطلاق النار والدعوة
إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه

إن مجلس الأمن،

١- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

٢- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

٣- يقرر ان تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

تبنى المجلس القرار،
في جلسته رقم ١٧٤٧، بـ١٤ صوتاً مقابل لا شيء،
ولم تشترك الصين في التصويت على هذا القرار.

(٧)
قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥ (١٩٨٠) بتاريخ ١ آذار /مارس ١٩٨٠

مطالبة اسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن التخطيط للمستوطنات وبنائها في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس.

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقارير لجنة مجلس الأمن التي أُلفت بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) لدرس الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، المتضمنة في الوثائق (S/13450, Corr.1, S/13679)

وإذ يحيط علماً ايضا برسالة كل من المندوب الدائم للاردن (S/13801)، والمندوب الدائم للمغرب رئيس المجموعة الإسلامية (S/13802)،

وإذ يشجب بقوة رفض اسرائيل التعاون مع اللجنة، ويأسف لرفضها الرسمي للقرارين ٤٤٦ (١٩٧٩) و٤٥٢ (١٩٧٩)[1]،

وإذ يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأراضي العربية

---

(١) يقرر القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) ان سياسة اسرائيل وممارساتها باقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة تشكل عقبة خطرة في وجه السلام في الشرق الأوسط وليس لها أي مستند قانوني. اما القرار ٤٥٢ (١٩٧٩) فيطلب من اسرائيل وقف النشاط الاستيطاني في الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس.

التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس،

وإذ يشجب قرار حكومة اسرائيل بتأييدها الرسمي للاستيطان الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن ممارسات السلطات الإسرائيلية الرامية إلى تنفيذ سياسة الاستيطان في المناطق العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، ونتائجها بالنسبة إلى السكان المحليين العرب والفلسطينيين،

وإذ يأخذ في اعتباره ضرورة النظر في تدابير لحماية الاراضي والممتلكات العامة والخاصة والموارد المائية، من دون استثناء،

وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص للقدس، لا سيما ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة والمحافظة عليها،

وإذ يلفت الانتباه إلى النتائج الخطرة التي ستتركها سياسة الاستيطان على اية محاولة للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،

وإذ يذكّر بقرارات مجلس الأمن النافذة، وبصورة خاصة بالقرارات ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران /يونيو ١٩٦٧، و٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار /مايو ١٩٦٨، و٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز / يوليو ١٩٦٧، و٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٦٩، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧١[1]، وكذلك بالبيان الاجماعي لرئيس مجلس الأمن المؤرخ في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦،

وقد دعا السيد فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل في الأراض المحتلة، إلى تزويده بالمعلومات وفقا للقاعدة ٣٩ من القواعد الاجرائية المؤقتة،

---

(١) يدعو القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) اسرائيل إلى احترام حقوق الانسان في المناطق التي تأثرت بالنزاع في الشرق الأوسط. اما القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨)، ٢٦٧ (١٩٦٩)، و٢٧١ (١٩٦٩)، فتدعو اسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير وضع القدس. ويشجب القرار ٢٩٨ (١٩٧١) عدم قيام اسرائيل بذلك.

١- **ينوه بالعمل** الذي انجزته اللجنة في تحضير التقرير المتضمن في الوثيقة (S/13679)؛

٢- **يوافق** على النتائج والتوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة المذكورة اعلاه؛

٣- **يدعو** الأطراف كافة، وبصورة خاصة حكومة اسرائيل، إلى التعاون مع اللجنة؛

٤- **يشجب بقوة** قرار اسرائيل بمنع رئيس البلدية، فهد القواسمة، من حرية السفر للمثول أمام مجلس الأمن، ويطلب من اسرائيل السماح له بحرية السفر إلى مقر الأمم المتحدة الرئيسي لهذا الغرض؛

٥- **يقرر** ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو أي جزء منها، ليس لها أي مستند قانوني، وان سياسة اسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٦- **يشجب بشدة** استمرار اسرائيل وتصميمها على متابعة هذه السياسات والممارسات، ويدعو حكومتها وشعبها إلى وقف هذه الاجراءات وتفكيك المستوطنات القائمة. كما يدعوها، بصورة خاصة، إلى التوقف فوراً عن إنشاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٧- **يدعو** الدول كافة إلى عدم تقديم اية مساعدات إلى اسرائيل يمكن استعمالها خصوصاً فيما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة؛

٨- **يطلب** إلى اللجنة الاستمرار في درس الوضع المتعلق بالمستوطنات في

الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، والتحقيق في الأنباء عن الاستنزاف الجاد للموارد الطبيعية، وخصوصاً المائية، بقصد ضمان حماية هذه الموارد الطبيعية المهمة في الأراضي الخاضعة للاحتلال، وبقاء تطبيق القرار الحالي تحت التمحيص الدقيق،

٩- يطلب إلى اللجنة ان ترفع تقريرها إلى مجلس الأمن قبل الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، ويقرر العودة إلى الانعقاد في اقرب وقت ممكن بعد ذلك للنظر في التقرير وفي التطبيق الكامل للقرار- الحالي.

تبنى المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ٢٢٠٣، بالإجماع.

(٨)
قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٦ (١٩٨٠)
بتاريخ ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٠

اعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير طابع القدس

ان مجلس الأمن،

وقد نظر في رسالة مندوب باكستان، الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الاسلامي، المؤرخة في ٢٨ أيار /مايو ١٩٨٠، كما تضمنتها الوثيقة (S/13996) المؤرخة في ٢٨ أيار /مايو ١٩٨٠،

إذ يؤكد مجدداً انه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص بالقدس، خصوصاً ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ على هذا البعد،

وإذ يؤكد من جديد قراراته المتعلقة بمعالم مدينة القدس الشريف ووضعها، خصوصاً قراراته ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار /مايو ١٩٦٨، و٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز /يوليو ١٩٦٩، و٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٦٩، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧١، و٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار /مارس ١٩٨٠،

واذ يذكر باتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب /اغسطس ١٩٤٩، والمتعلقة بحماية المدنين وقت الحرب،

وإذ يشجب استمرار اسرائيل في تغيير المعالم المادية والتركيب الجغرافي والهيكل المؤسسي ووضع مدينة القدس الشريف،

وإذ **يساوره** بالغ القلق بشأن الخطوات التشريعية التي بدأها الكنيست الاسرائيلي بهدف تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها،

١- **يؤكد** من جديد الضرورة الملحة لانهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٢- **يشجب بشدة** استمرار اسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، في رفض التقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقة؛

٣، **يؤكد مجدداً** ان جميع الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، القوة المحتلة، والرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، ليس لها أي مستند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٤- **يؤكد** ان كل هذه الاجراءات التي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها الجغرافي والسكاني والتاريخي هي اجراءات باطلة اصلاً، ويجب إلغاؤها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

٥- **يدعو بالحاح** اسرائيل، القوة المحتلة، إلى التقيد بهذا القرار وقرارات مجلس الأمن السابقة، والى التوقف عن متابعة السياسة والاجراءات التي تمس معالم مدينة القدس الشريف ووضعها؛

٦- **يؤكد مرة أخرى** تصميمه، في حال عدم تقيد اسرائيل بهذا القرار، على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٢٤٢،
بـ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد
ضده وامتناع الولايات المتحدة.

(٩)
قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٨٨٠)
بتاريخ ٢٠ آب /اغسطس ١٩٨٠

عدم الاعتراف بـ«القانون الاساسي» بشان القدس ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها

إن مجلس الأمن،

اذ يذكر بقراره ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران /مايو ١٩٨٠،

وإذ يؤكد مجدداً أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يساوره القلق العميق بشأن المصادقة على «قانون اساسي» في الكنيست الإسرائيلي يعلن إجراء تغيير في معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، مع ما له من مضاعفات على السلام والأمن،

وإذ يشير إلى ان اسرائيل لم تتقيد بقرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠)،

وإذ يؤكد مجدداً تصميمه على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لضمان التنفيذ الكامل لقراره ٤٧٦ (١٩٨٠)، في حال عدم تقيد اسرائيل،

١- **يلوم اشد اللوم** مصادقة اسرائيل على «القانون الاساسي» بشأن القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

٢- **يؤكد** ان مصادقة اسرائيل على «القانون الأساسي» تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب

/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٣- يقرر ان جميع الاجراءات والأعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً «القانون الاساسي» الاخير بشأن القدس، هي اجراءات باطلة اصلاً ويجب إلغاؤها؛

٤- يؤكد أيضاً أن هذا العمل يشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٥- يقرر عدم الاعتراف بـ«القانون الاساسي» وغيره من اعمال اسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ويدعو جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى:

أ) قبول هذا القرار؛

ب) دعوة الدول التي اقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة؛

٦- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الامن عن تنفيذ هذا القرار قبل ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠؛

٧- يقرر متابعة هذا الوضع الخطر.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٢٤٥،
بـ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا احد ضده
وامتناع الولايات المتحدة الأميركية.

(١٠)

قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٥ (١٩٨٧)
بتاريخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

شجب الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٧، والموجهة من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة لشهر كانون الأول /ديسمبر،

وإذ يضع في اعتباره الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب، المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى قراراته ذات الصلة بالحالة في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ومن ضمنها القدس، بما في ذلك قراراته ٤٤٦ (١٩٧٩) و٤٦٥ (١٩٨٠) و٤٩٧ (١٩٨١) و٥٩٢ (١٩٨٦)،

وإذ يشير أيضاً إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب /أغسطس ١٩٤٩،

وإذ يثير قلقه وجزعه البالغين تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس،

وإذ يضع في الإعتبار الحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير تكفل الحماية المتجردة للسكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي،

وإذ يرى ان السياسات والممارسات الراهنة التي تتبعها إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي المحتلة لابد وأن تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة إلى المساعي التي تبذل من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،

١- **يشجب بشدة** ما تتبعه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبصفة خاصة قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار مما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزل؛

٢- **يؤكد من جديد** ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب /أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٣- **يطلب مرة أخرى** إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ان تتقيد فوراً وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وان تكف فوراً عن اتباع سياساتها وممارساتها التي تمثل انتهاكاً لأحكام الاتفاقية؛

٤- **يدعو علاوة على ذلك** إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس من أجل المساهمة في إحلال السلم؛

٥- **يؤكد** الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي؛

٦- **يطلب** إلى الأمين العام ان يدرس الحالة الراهنة في الأراضي المحتلة مستخدما جميع الوسائل المتاحة له وان يقدم تقريراً في موعد لا يتجاوز ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ يتضمن توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي؛

٧- **يقرر** إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، قيد الاستعراض.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٧٧٧،
بـ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده
وامتناع الولايات المتحدة.

(١١)

قرار مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨)
بتاريخ ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٨

الطلب إلى إسرائيل ان تمتنع من ترحيل مدنيين فلسطينيين عن الأراضي المحتلة

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٧،

وإذ يعرب عن شديد قلقه إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وقد علم بقرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال «مواصلة ترحيل» المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة،

وإذ يشير إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب /أغسطس ١٩٤٩، وخاصة المادتين ٤٧ و٤٩ من تلك الاتفاقية،

١- **يؤكد من جديد مرة أخرى** ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٢- **يطلب** إلى اسرائيل ان تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الأراضي المحتلة؛

٣- **يطلب بشدة** من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ان تتقيد بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقية؛

٤- **يقرر** إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، قيد الإستعراض.

تبنى المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ٢٧٨٠، بالإجماع.

(١٢)
قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٨ (١٩٨٨)
بتاريخ ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨

الطلب إلى إسرائيل إلغاء أمر ترحيل المدنيين الفلسطينيين وكفالة عودة من تم ترحيلهم فعلاً

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٨،

وإذ يعرب عن أسفه البالغ لأن إسرئيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قامت بترحيل مدنيين فلسطينيين، متحدية ذلك القرار،

١- **يطلب** إلى إسرائيل إلغاء أمر ترحيل المدنيين الفلسطينيين، وكفالة العودة الآمنة والفورية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم ترحيلهم بالفعل؛

٢- **يطلب** من إسرائيل ان تكف فوراً عن ترحيل أي فلسطينيين مدنيين آخرين من الأراضي المحتلة،

٣- **يقرر** إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، قيد الاستعراض.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٧٨١،
بـ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده
وامتناع الولايات المتحدة الأميركية.

رقم ٢

إعلان الإستقلال
الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني
في دورته الـ ١٨ ـ الجزائر ـ ١٥/١١/١٩٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور، وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة.. فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات.. من مطامح ومطامع ونزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالارض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن.

مطعمًا بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهما نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان وعلى خطى الأنبياء المتواصل على هذه الأرض المباركة، أعلن على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه. ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطوليا لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ قيمه الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسيّر عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة، فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة «إن فلسطين هي أرض بلا شعب». وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي، في المادة ٢٢من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣، قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده، وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الاسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية، واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم من ديارهم.. بقوة الارهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية، ولميثاق الأمم المتحدة، ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة عن أرض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته، لقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الارادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير

الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الاجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن، وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية، في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرجعية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والارهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الإنعطاف التاريخي الحادة. وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية

والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على اساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية، هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة، وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدولة العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل وإحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أوثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة اتجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلن، في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وإنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨، ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاؤوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر الجديد، واستشهدوا من أجل أن يحيى الوطن، ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الإنتفاضة المباركة ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا وحارسة نارنا الدائمة، ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال، إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الإلتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به، والدفاع عنه ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائماً وطناً حراً لشعب من الأحرار.

بسم الله الرحمن الرحيم

«قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء
وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذلّ
من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير»

«صدق الله العظيم»

في قضايا إعلان السيادة الوطنية

قيس عبد الكريم (ابو ليلى)   تيســـير خـــالد

(١)

المغزى السياسي لإعلان السيادة : الضوابط الوطنية ومقومات النجاح [١]

قيس عبد الكريم (ابو ليلى)

(أ)

مرت خمس سنوات ونيف منذ تم التوقيع على اتفاق أوسلو، ويقترب الآن بتسارع الموعد الزمني الذي يحدده الاتفاق لنهاية المرحلة الانتقالية في الرابع من أيار ١٩٩٩. وعبر أكثر من خمس سنوات من التفاوض والتطبيق، والتفاوض على سبل التطبيق، انتهت مسيرة أوسلو إلى استعصاء مستحكم، وهو ما توقعه البعض لها منذ البداية. بات واضحاً الآن أن هذه العملية، بمرتكزاتها العرجاء وتناقضاتها الداخلية، ليست هي السبيل إلى ارساء السلام والاستقرار في المنطقة، وليست هي الممر إلى نيل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. إن حصيلتها سلبية على كل صعيد: فالاستيطان لم يتوقف بل تسارع تسارعاً محموماً. ووتيرة نهب الأرض تضاعفت. وعملية تهويد القدس بلغت مستوى التطهير العرقي المنهجي. والوضع الأمني لشعبنا إزداد تدهوراً، وتفاقمت إلى حد مفزع العقوبات الجماعية التي يفرضها الاحتلال من إغلاق وحصار وتنكيل واعتقالات إدارية وحرمان من حقوق العمل والسفر والتنقل. أما الوعود بإنهاء المعاناة الاقتصادية فقد تبخرت: انخفض معدل الدخل الفردي إلى النصف، وارتفعت البطالة إلى أرقام فلكية. والحلم الوردي لسنغافورة المتوسط تحول إلى كابوس يثقل على صدور المواطنين.

---

(١) الورقة المقدمة إلى ورشة العمل التي نظمها المجلس الوطني الفلسطيني في مقر المجلس بنابلس في ١٩٩٨/١٠/١٨ تحت عنوان «الخلفية والأبعاد السياسي لقيام الدولة».

ليس ثمة في الأفق ما يشير إلى إمكانية إيجاد مخرج جدي من الاستعصاء الذي انتهت اليه عملية أوسلو. فالمفاوضات الجارية الآن على أساس المبادرة الأميركية، لن تنجح بأكثر من تحقيق انفراج محدود ومؤقت من خلال التوصل إلى اتفاق لحل بعض القضايا العالقة للمرحلة الانتقالية بأقصى تقدير، ولكنها (لأسباب سوف نتناولها لاحقاً في هذه الورقة) لن تنجح في الافراج عن المأزق المستعصي، بل سوف تنتقل به إلى مستوى جديد أكثر تعقيداً وصعوبة. وفي جميع الحالات فإن الأكثر تفاؤلاً بيننا لا يتوقعون أن يكون ثمة إمكانية للتوصل إلى اتفاق على قضايا الوضع الدائم مع حكومة نتنياهو خلال الفترة الزمنية المتبقية حتى الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية في ١٩٩٩/٥/٤.

(٢)

هذا يطرح السؤال الملح: ماذا بعد ١٩٩٩/٥/٤، ما هي الخيارات المتاحة لمواجهة هذا الاستحقاق الخطير؟ هذا السؤال مطروح على شعبنا بكل قواه السياسية. إنه مطروح، بالتأكيد على السلطة التي اختارت طريق أوسلو وتتحمل مسؤولية نتائجه. ولكنه مطروح ايضاً على قوى المعارضة التي ليس بوسعها، إذا كان لها أن تتصرف من موقع المسؤولية الوطنية، أن تدير ظهرها لهذا الاستحقاق أو أن تعالجه بمنطق أن على أصحاب أوسلو أن يقلعوا شوكهم بأيديهم. فاشواك أوسلو، للأسف، تدمي أقدام شعبنا بأسره.

إن خطورة هذا الاستحقاق تنبثق من حقيقة أن أي تمديد للمرحلة الانتقالية، سواء تم ذلك بالاتفاق بين الطرفين أو بفعل الأمر الواقع، ينطوي على خطر تحول الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي إلى حل نهائي. إن التمديد يعني، بالضرورة، التسليم ـ ضمناً أو صراحة ـ بأن الترتيبات الانتقالية التي ينص عليها اتفاق أوسلو، ويحدد مداها الزمني بخمس سنوات، سوف تبقى قائمة، بكل ما تنطوي عليه من قيود وشروط مجحفة، إلى أن يتم التوصل عبر المفاوضات إلى اتفاق بشأن قضايا الوضع الدائم. وبهذا التسليم يصبح بإمكان إسرائيل أن تماطل

بالمفاوضات إلى أمد غير محدد وأن تحافظ هكذا على ترتيبات الحكم الذاتي، المفترض أن تكون انتقالية، لتحولها بالأمر الواقع إلى ترتيبات دائمة.

المخاطر التي ينطوي عليها خيار التمديد تملي التأكيد على ضرورة التمسك بأن موعد ٩٩/٥/٤ ينبغي أن يكون موعداً مقدساً، خلافاً لسائر المواعيد التي تضمنها الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق. وهذا يطرح ضرورة بلورة الخيار الوطني الفلسطيني البديل لخيار التمديد والرضوخ للأمر الواقع. ولابد لهذا الخيار أن يستند إلى تجاوز الانقسام الناجم عن اتفاقيات أوسلو واعادة بناء الاجماع الوطني وتفعيل الحركة الجماهيرية لمواجهة الأمر الواقع التوسعي الإسرائيلي المفروض بالقوة والعنف وسطوة الاحتلال، بأمر واقع فلسطيني يستند إلى الحق المدعم بالشرعية الدولية وبقوة النضال الجماهيري. إن المخرج الحقيقي من المأزق الراهن هو الافلات من دوامة أوسلو وتجاوز اشتراطاته المجحفة والتحرر من قيوده وإملاءاته.

ما الذي يعنيه هذا في الممارسة العملية؟ إن رفض خيار التمديد للمرحلة الانتقالية، في غياب إمكانية اتفاق على الوضع الدائم، يضعنا أمام خيار وحيد هو إعلان سيادة دولة فلسطين على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ٦٧، أي الضفة الفلسطينية ـ بما فيها القدس ـ وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، وهي الأراضي التي يعترف المجتمع الدولي، بموجب عدد من قرارات مجلس الأمن التي صدرت بالإجماع بعد عام ١٩٨٧، بأنها أرض فسطينية ومحتلة.

لنلاحظ هنا أننا نتحدث عن إعلان سيادة وليس عن إعلان دولة. فالدولة أعلنت في ١٩٨٨/١١/١٥. ومنذ ذلك الحين أعترفت بها أكثر من مائة دولة. وأخذت الأمم المتحدة رسمياً علماً بهذا الإعلان بموجب عدد من قرارات الجمعية العامة آخرها القرار الذي اتخذ في ١٩٩٨/٧/٨ برفع مكانة بعثة فلسطين من درجة عضو مراقب إلى عضو مشارك في المناقشات والمقترحات وإبداء الرأي، والذي صوتت إلى جانبه أغلبية ساحقة من الدول (١٢٤ دولة)، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، ولم تعارضه سوى أربع دول من بينها إسرائيل والولايات المتحدة. ثمة خطر من تكرار الحديث عن إعلان الدولة مجدداً. فهذا قد يطرح ضرورة تجديد الاعتراف الدولي بها، وهذا ما

لسنا بحاجة إليه. ما نحن بصدده، إذن، هو إعلان سيادة الدولة (دولة فلسطين التي أعلنها المجلس الوطني في ١٥/١١/١٩٨٨) على الأرض المعترف دولياً بهويتها الفلسطينية. ذلك ما فعلته، على سبيل المثال، روسيا الاتحادية عندما قررت تفكيك الاتحاد السوفييتي. فهي لم تصدر إعلاناً بالاستقلال أو بقيام دولة روسيا الاتحادية، بل هي اصدرت ما عرف «بإعلان السيادة» الذي أعلنت بموجبه استعادة سيادتها التي كانت فوضتها في السابق إلى سلطات الاتحاد السوفييتي. وثمة اسانيد قانونية تؤكد أن إعلان السيادة من جانبنا سيكون بمثابة «استعادة للسيادة» التي لم نفوضها إلى أحد بل عطلتها ظروف قاهرة خارجة عن إرادة شعبنا.

(٣)

خطوة إعلان سيادة دولة فلسطين تنطوي بلا شك على محاذير عديدة. والبعض يعتقد أن من بين أبرز هذه المحاذير أن يكون هذا الإعلان مدخلاً للتكيف مع واقع الاحتلال، من خلال تحويل الدولة إلى طربوش يركب على واقع هو أقرب إلى الحكم الذاتي، أو من خلال قبول إسرائيل بدولة في غزة مقابل بقاء الاحتلال، أو فرض التقاسم الوظيفي، في الضفة. ولكن، لماذا تصمت إسرائيل طوعا على دولة في غزة ـ ناهيك عن أن تعترف بها ـ ما لم يكن ثمن ذلك اتفاق رسمي على الوضع الدائم يسلم في الجانب الفلسطيني بمطامعها التوسعية في القدس وسائر الضفة؟ اسرائيل لا يمكن أن تكتفي باتفاق ضمني على مثل هذه الصفقة، فهذا يعني انها تقدم تنازلاً مجانياً بالاعتراف بدولة غزة، أو الصمت على قيامها، بينما يبقى الباب مفتوحاً لتجدد الصراع على مكانة القدس وسائر الضفة.

ولذلك فإن الأرجح أن تصر اسرائيل على اتفاق سلام نهائي يسلم فيه الجانب الفلسطيني رسمياً بالتنازل عن القدس وبالتقاسم الوظيفي في الضفة، ثمناً للقبول الاسرائيلي بدولة غزة. والسؤال الآن: هل يمكن للطرف الفلسطيني المفاوض، ضمن التكوين القيادي الراهن لمنظمة التحرير وموازين القوى داخلها، أن يقبل بمثل هذه الصفقة بما تنطوي عليه من تنازل رسمي معلن عن القدس وعن السيادة على الضفة؟ إذا افترضنا أن هذا ممكن فإن المحذور في هذه الحالة لا ينبع من

خطوة إعلان سيادة الدولة بحد ذاتها، بل من الاستعداد للقبول بما هو أقل من السيادة الكاملة على القدس وسائر الضفة حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، وعلى هذا الاستعداد للتنازل يجب أن تنصب المعارضة والرفض، وليس على إعلان السيادة كخطوة قائمة بذاتها خصوصاً إذا تضمن هذا الإعلان تحديداً واضحاً للأرض التي تطالب الدولة الوليدة بالسيادة عليها، بحيث تشمل هذه الأرض جميع المناطق الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل بعدوان حزيران بما فيها القدس. وفي هذه الحالة فإن علينا أن نبرز أن أي استعداد لقبول صفقة «دولة في غزة مقابل تقاسم وظيفي في الضفة» هو تنازل خطير عن إعلان السيادة وليس تطبيقاً له، هو تفريط يتناقض مع إعلان السيادة الذي ندعو له وليس نتيجة طبيعية لهذا الإعلان.

أما التخوف من أن تكون الدولة طربوشاً يتستر على واقع الحكم الذاتي، فهو يهمل المغزى السياسي لإعلان السيادة. إن مجرد صدور هذا الإعلان يعني أن الطرف الذي اصدره، أو شارك في إصداره، يعلن انه لم يعد ملزماً بأية قيود أو تعهدات أو التزامات تنتقص من هذه السيادة، بما في ذلك القيود والالتزامات المجحفة التي تفرضها الاتفاقات على سلطة الحكم الذاتي. إن إعلان السيادة هو، بالضرورة، إعلان عن التحرر من الالتزام بهذه القيود والتعهدات بقدر ما هي تنتقص من سيادة الدولة على أراضيها. هذه القيود قد تبقى على أرض الواقع بفعل سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود والطرق والأجواء والمياه ومساحات هامة من الأرض. ولكن ثمة فرق جوهري. ففي ظل اتفاق الحكم الذاتي فإن الجانب الفلسطيني يرتضي هذه القيود والالتزامات ويوافق عليها ويتعهد باحترامها، وبالتالي يضفي عليها شرعية معينة، ولو لفترة مؤقتة. أما في حال إعلان السيادة فإن بقاء سيطرة الاحتلال، وما تفرضه من استلاب للسيادة بالقوة، يفقد شرعيته ويعود إلى وضعه الطبيعي كقوة احتلال غربية قائمة بالأمر الواقع على أرض دولة ذات سيادة. ثمة بلا شك فرق كبير بين إعلان السيادة، وبين ممارسة السيادة الحقيقية على الأرض. ولكن إعلان السيادة هو إعلان للعزم على استئناف الكفاح من أجل جلاء المحتلين والمستوطنين بما يمكن الدولة الوليدة من ممارسة سيادتها على أرضها فعلاً.

(٤)

إن إدراك هذا المغزى السياسي لإعلان السيادة يجيب على التساؤل الذي يردده البعض احيانا، التساؤل القائل: ما هو الجديد في الأمر، فنحن أعلنـّا عن الدولة في ١٩٨٨، فما الجديد الذي سيحصل إذا كررنا هذا الإعلان في أيار/مايو ١٩٩٩؟ إذا دققنا في الأمر جيدا، سنجد أن ثمة بالتأكيد شيء جديد. صحيح اننا اعلنا عن دولة في ١٩٨٨. ولكن بعد هذا الاعلان جاء إبرام اتفاق أوسلو. واتفاق أوسلو هو في الواقع تعليق لمفعول إعلان الاستقلال بقدر ما يتعلق الأمر بسريانه على أرض الضفة وغزة. بموجب اتفاق أوسلو ارتضت منظمة التحرير (أو بالأحرى قيادتها الرسمية) أن يكون وجودها على الأرض الفلسطينية، خلال المرحلة الانتقالية على الأقل، بصيغة سلطة حكم ذاتي لا بصيغة دولة مستقلة. وبموجب اتفاق اوسلو اصبحت الأراضي التي استولت عليها اسرائيل بعدوان حزيران ٦٧، أو جزء رئيسي منها على الأقل، أرضا متنازعا عليها يتقرر مصيرها بالمفاوضات بين الطرفين، لا أرضا محتلة. إن إعلان السيادة يعني أن م.ت.ف. ـ في غياب امكانية التوصل إلى حل دائم بنهاية المرحلة الانتقالية ـ تعلن أنها باتت في حل من هذا الالتزام. وهي بذلك تنهي تعليق مفعول اعلان الاستقلال وتعود لاعتباره ساريا على أرض الضفة، بما فيها القدس، وقطاع غزة، بما يعني أن هذه الأرض تستعيد مكانتها كارض محتلة لدولة ذات سيادة بعد أن حولها اتفاق اوسلو إلى ارض متنازع عليها.

لذلك، دون التقليل من أهمية هذه المخاوف، فإن المحاذير والمخاطر التي تنطوي عليها خطوة إعلان السيادة لا تنبثق من احتمال أن تنحو إسرائيل بإتجاه التعايش مع هذا الإعلان، وهي الفرضية التي تنبثق منها المخاوف المذكورة أعلاه، بل على العكس من ذلك تماما. إن خطوة إعلان السيادة على الأرض حتى حدود ٦٧ هي تجاوز للاشتراطات المجحفة التي يفرضها اتفاق أوسلو ومدخل للتحرر من قيوده وإملاءاته، وهي بذلك تجديد للاشتباك السياسي والنضالي مع

الاحتلال الإسرائيلي. وبدون دبلوماسية نستطيع أن نقول أنها في الواقع تجديد «لحالة الحرب». ورد الفعل الإسرائيلي عليها سيكون على الأرجح إعلان الحرب على الدولة الوليدة، لا التعايش معها. وبيد إسرائيل رزمة من الخيارات العدوانية التي يمكن أن تلجأ اليها رداً على إعلان السيادة منها: ضم الضفة أو ضم المناطق (ج) التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة بموجب الاتفاق، الإغلاق والحصار الاقتصادي للضفة وغزة وتقطيع أوصال الضفة بتطويق وعزل المناطق (أ)، وقف تحويل الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية والتي تجنى عبر القنوات الإسرائيلية، وفي حالات متطرفة ربما قطع المياه و/ أو الكهرباء عن المناطق (أ)، وأخيراً الاجتياح العسكري لهذه المناطق أو لأجزاء حيوية منها.

((٥))

بسبب من ردود الفعل العدوانية الإسرائيلية المتوقعة، بما يتوفر لدولة الاحتلال من خيارات وأسلحة فتاكة قد تلجأ إليها لمحاولة وأد الدولة الوليدة قبل أن تعزز سيادتها، يخشى البعض من أن يقود إعلان السيادة إلى كارثة تحل بشعبنا.وهذا «البعض» هو من نوعين: الأول من الشرائح الطفيلية والكومبرادورية التي نسجت شبكة من الروابط المصلحية الوثيقة مع الإسرائيليين والتي يتوقف صون مصالحها على استمرار الوضع الراهن وتفادي أي صدام واسع النطاق مع إسرائيل يمكن أن يدمر أو يشل شبكة المصالح هذه. هذه الشرائح في الواقع تخشى من كارثة تحل بمصالحها الفئوية الضيقة لا بالشعب وقضيته الوطنية. والنوع الثاني هو من بعض الاوساط المعارضة والمتشككة بنوايا وممارسات السلطة، والتي يقودها هذا التشكك المشروع إلى حالة من البلبلة والارتباك تجعلها تتردد إزاء الخطوة المقترحة (خطوة إعلان السيادة).

مما لا شك فيه أن إعلان السيادة سيجابه بردود فعل عدوانية إسرائيلية تقود إلى صدام واسع النطاق مع الاحتلال سينطوي بالضرورة على كم هائل من المصاعب والآلام لشعبنا ويتطلب منه تضحيات جمة. والتخوف الشعبي واسع

النطاق من أن يكون الفشل نصيب هذه الخطوة، بما ينطوي عليه ذلك من كارثة، هو تخوف مشروع دون أدنى ريب، ولكن ما ينبغي أن يستخلص منه هو ضرورة التركيز بجدية على سبل تأمين مقومات النجاح لهذا الخيار الوطني، وتوفير مستلزمات الصمود الشعبي بما يقلص من حجم الصعوبات والآلام والتضحيات المحتملة. وذلك هو برأينا ما ينبغي أن ينصب عليه تركيز واهتمام قوى المعارضة دون أن يكون لديها أدنى تردد إزاء ضرورة وأهمية خطوة إعلان السيادة باعتبارها الخيار الوطني الوحيد المتاح لمجابهة استحقاق الرابع من أيار ١٩٩٩. فإذا كان ثمة من يخشى أن يقود إعلان السيادة إلى كارثة، فإن عليه أن يتذكر أن الكارثة الأكبر التي يمكن أن تحل بشعبنا وبقضيته الوطنية هي تكريس الوضع الراهن وتمديد ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية بما ينطوي عليه ذلك من خطر تحويلها إلى وضع دائم وحل نهائي مفروض بالأمر الواقع.

ودون التقليل من فعالية الخيارات العدوانية الإسرائيلية المتاحة، وبالتالي دون التهوين من أهمية الاعداد الجاد لمواجهتها وتوفير مقومات الصمود إزاءها، فنحن نرى ضرورة الحذر من الوقوع في مطب تحويل هذه المخاطر إلى فزاعات تدب الرعب وتغذي التردد إزاء خطوة إعلان السيادة المطلوبة. إن اقدام اسرائيل على ضم الضفة، أو أجزاء منها، ردا على إعلان السيادة، سوف يشكل استفزازاً هائلاً وتحدياً كبيراً للرأي العام الدولي وخرقاً فاضحاً لقرارات الشرعية الدولية. وسوف يأتي هذا الإجراء في ظروف دولية مختلف تجعله اضعف الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل بضم القدس أو الجولان، وهي اجراءات لم تستطع بعد رغم مرور الزمن أن تكتسب الصفة النهائية التي لا رجعة عنها، ولم تحظ بالقبول أو التسليم لا من قبل الأطراف العربية والمعنية ولا من قبل المجتمع الدولي (بل أن اسرائيل، فيما يخص الجولان على الأقل، وافقت من حيث المبدأ على امكانية إعادة النظر بالضم مقابل شروط أمنية معينة).

وفي الظروف المحيطة، فإن اجراء ضم الضفة أو أجزاء منها سيكون أضعف مفعولاً واقل قدرة على الثبات والاستقرار. وإذا جوبه هذا الإجراء بتصعيد

للنضال الجماهيري الفلسطيني المناهض للاحتلال، كما ينبغي أن يكون عليه الحال مترافقاً مع إعلان السيادة، فإنه سوف يؤدي على الأرجح إلى خلق شروط تملي إطلاق مفاوضات على نار ساخنة لمعالجة وتطويق نيوله كيلا يتحول إلى نقطة تفجير للوضع الإقليمي باكمله. وبهذا المعنى فإن اجراء الضم سيكون مزعزع الركائز، غير قابل للاستقرار على الأرض، وسترتد نتائجه سلباً على السياسة الإسرائيلية. وفي جميع الحالات فإن اجراء الضم لن يكون سوى ترسيم قانوني لواقع الضم الفعلي القائم الآن بالأمر الواقع دون إعلان عنه. أما اجراءات الإغلاق والحصار وعزل المدن وحجب الأموال واحتمالات الاجتياح أو التحرش العسكري والأمني، فإن تجربة انتفاضة السنوات السبع تؤكد أن شعبنا يمتلك كل المقومات الضرورية للصمود بوجهها واحباطها، ولكن هذا يتطلب بالتأكيد برنامجاً شاملاً لتعبئة طاقات الشعب واستنهاض الحركة الجماهيرية واعداد متطلبات الصمود، على الصعيد الاقتصادي والأمني والتعبوي، بما يساعد على تقليص الصعوبات والآلام والتضحيات. ولذلك تؤكد المبادرة التي تبناها المؤتمر العام الرابع للجبهة الديمقراطية: «ان خطوة إعلان السيادة تكتسب مصداقيتها إذا استندت إلى استراتيجية نضالية تعتمد التعبئة الشعبية العامة لمواجهة العنف الإسرائيلي بتحرك جماهيري عارم يستأنف المسيرة التي شقت طريقها هبة الأقصى المجيدة (أيلول/سبتمبر ٩٦) نحو تجديد الانتفاضة الشعبية الشاملة بأشكالها الجديدة».

(٦)

إن الاتفاق على خيار إعلان سيادة دولة فلسطين، بما ينطوي عليه من تجاوز لشروط اتفاقيات أوسلو المجحفة، يمكن أن يكون مدخلاً لتخطي الانقسام الذي احدثته هذه الاتفاقيات في صفوف حركتنا الوطنية وإعادة بناء الاجماع الوطني واستعادة الوحدة. ولكن لا يكفي من أجل ذلك الاتفاق على الشعار، الذي يمكن أن يتحول إلى موقف كلامي اجوف ما لم يتم التوافق على خطوة وطنية شاملة تضع الضوابط لهذا الإعلان وتؤمن مقومات نجاحه. ذلك أن المخاوف من سياسة

التلويح الكلامي بهذا الخيار، وتوظيفه تكتيكاً للضغط على مجرى المفاوضات الراهنة، أو لتخدير الرأي العام المحلي، دون الجدية في الإعداد له وفي وضعه موضع التطبيق العملي عندما يحين موعد استحقاق ٩٩/٥/٤، هذه المخاوف هي بالتأكيد مشروعة، وثمة في السياسة الرسمية الممارسة ما يزكيها ويؤكدها، وهي برأينا المحذور الرئيسي الذي ينبغي أن ينصب الاهتمام والجهد على التحذير منه واستنهاض الضغط الشعبي لمواجهته.

إن تفادي هذا المحذور يتطلب أن يأتي إعلان السيادة في سياق خطوة وطنية شاملة، متفق عليها، تحدد الضوابط الوطنية لهذا الخيار، كما تحدد مقومات نجاحه. إن أبرز الضوابط التي نرى ضرورة التأكيد عليها هي:

١- أن يحدد إعلان السيادة بوضوح الحدود الجغرافية للمناطق التي تعتبرها الدولة الوليدة واقعة ضمن نطاق سيادتها. إن هذا التحديد هو بمثابة إعلان عن الخطوط الحمر وحدود الحد الأدنى التي لا تنازل عنها ولا مساومة عليها في أي مفاوضات أو اتفاق مستقبلي للسلام. ونحن نرى أن إعلان السيادة يجب أن يشمل جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل بعدوان حزيران/يونيو ٦٧، أي الضفة - بما فيها القدس - وقطاع غزة. لماذا أراضي ٦٧؟ لأن هذه الأراضي تحظى باعتراف المجتمع الدولي بها بصفتها أرضاً فلسطينية اولاً ومحتلة ثانياً، وهذا ما تؤكده القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن، وبعضها اتخذ بالإجماع بموافقة الولايات المتحدة، في الفترة التي اعقبت اندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧.

إن الاعتراف الدولي ليس بالتأكيد العنصر الحاسم ولكنه عنصر هام ومؤثر في ضمان مقومات النجاح والظفر في المعركة التي سوف تدور من أجل تحويل السيادة المعلنة إلى سيادة ممارسة على الأرض. نحن نؤكد على أهمية هذه النقطة آخذين بعين الإعتبار أن ثمة العديد من الاجتهادات الأخرى بشأنها، منها الرأي القائل بضرورة التمسك منذ البداية بحدود التقسيم التي منحنا إياها القرار ١٨١، أو ضرورة الامتناع عن تحديد حدود الدولة المعلنة مقتدين بذلك بما فعلته إسرائيل عند قيامها عام ١٩٤٨

عسى أن نستطيع الحصول على ما هو أبعد من حدود ٦٧، أو ربما كي لا يسجل علينا اننا تنازلنا عن حقنا التاريخي في كامل تراب فلسطين. وأخيراً هناك الرأي القائل بأن علينا أن نعلن الدولة في حدود مناطق (أ) و(ب) حيث نستطيع أن نمارس سيادة فعلية. إن مخاطر الرأي الأخير واضحة، فهو ينطوي على التسليم بالأمر الواقع الاحتلالي على ما تبقى من مناطق ٦٧، حيث تتكرس الصفة التي اضفاها اتفاق أوسلو على هذه المناطق باعتبارها ارضاً متنازعاً عليها ويكتسب مصداقية، وقبولاً دولياً أكبر، أي اجراء اسرائيلي بضم هذه الأراضي. وبالتالي فإن خطوة إعلان السيادة على مناطق (أ + ب) هي في الواقع خطوة تكيف وتأقلم وفك اشتباك مع واقع الاحتلال، لا خطوة تجديد للصراع من اجل جلائه الكامل.

أما الرأي القائل بالامتناع عن تحديد حدود الدولة فهو ـ في واقعنا الراهن وفي المدى المرئي ـ لا يفتح آفاقاً لنيل ما هو أبعد من حدود ٦٧، بل هو بالعكس يسقط الضوابط التي تقيد نمو النزعات التفريطية المستعدة للتنازل عن بعض مناطق ٦٧، خاصة أن خيار التمسك بحدود التقسيم لا يحظى ـ الآن ـ بالحد الأدنى من القبول الدولي مما يفقدنا أحد الأسلحة الفعالة في المعركة التي ستنشب من أجل تجسيد إعلان السيادة على الأرض. ليس ثمّة أساس للمقارنة بين وضعنا الآن، وبين وضع اسرائيل عند إعلان قيامها عام ١٩٤٨. إن الخيار الفعلي الذي نواجهه ـ ضمن الشروط الإقليمية والدولية وموازين القوى القائمة ـ هو ليس بين حدود ١٩٤٧ وحدود ١٩٦٧، بل هو في الواقع بين حدود ٦٧ وبين خارطة المصالح الوطنية لأريئيل شارون، أو خارطة المصالح الأمنية لمردخاي، أو على الأقل مشروع آلون الذي لم يتخل عنه بعد رسمياً حزب العمل [نود أن نضيف هنا أن اعلان السيادة في حدود ٦٧ لا يسقط تلقائياً حقنا في المطالبة بحدود التقسيم. إن ما نقوله بهذا الإعلان هو أن الضفة، بما فيها القدس، وقطاع غزة هي ارض فلسطينية لا جدال في حقنا في السيادة عليها، ولا إمكانية للمساومة بشأنها، وهي غير خاضعة للتفاوض. أما المفاوضات بشأن الحدود، التي هي عنصر من عناصر مفاوضات الوضع الدائم، فيجب أن تجري على قاعدة التسليم المسبق بسيادتنا على

أراضي ٦٧ وبعد ذلك يمكن المطالبة بإعادة رسم الحدود بما يأخذ بعين الإعتبار الحقوق التي منحنا إياها قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧].

٢- أن يقوم إعلان السيادة على أساس وثيقة إعلان الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة في الجزائر في ١٩٨٨/١١/١٥، وان يكون حصيلة توافق بين القوى والفصائل والفعاليات الوطنية والإسلامية، على أن تكون الجهة المعنية بإعلانه هي منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال مجلسها الوطني، أو من خلال المجلس المركزي الذي خولته دورة الجزائر لعام ١٩٨٨ بأن يقوم بدور البرلمان المؤقت لدولة فلسطين، وذلك تأكيداً على مكانة المنظمة كممثل شرعي ووحيد لشعبنا ومرجعية عليا للبت في القرارات المتعلقة بقضيته الوطنية.

٣ - أن يستند هذا الإعلان إلى تأكيد الإجماع الوطني الفلسطيني على أن قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أرض الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس العربية، لن يشكل مساساً بحق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار ١٩٤، ولن يكون ثمنه التخلي عن هذا الحق. إن دولة فلسطين، وفقاً لإعلان الاستقلال، هي «دولة للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق». إن قيام الدولة المستقلة بتجسيد سيادتها على الأرض سوف يشكل تعزيزاً للنضال المتواصل من أجل حق العودة من خلال التمسك بهذا الحق والعمل على تأكيد استمرار الالتزام الدولي بالقرار ١٩٤ الذي يكفله.

٤- أن يستند إعلان السيادة إلى توافق وطني شامل، واضح ومرسّم ومعلن، على الحدود الدنيا التي لا يمكن إبرام أي اتفاق للحل الدائم دون ضمانها وهي:

أ - الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وذلك تطبيقا للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ب - ابطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية، عملاً بالقرار الدولي الرقم ٤٧٨ [الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠]، والاعتراف بها

عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

ج ـ تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين عملاً بالقرار الدولي الرقم ٤٦٥ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠.

د ـ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

هـ ـ التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة والتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

إن التوافق الوطني على هذه الضوابط والخطوط الحمراء قد لا يقطع دابر نزعات التفريط والتنازل، ولكنه على الأقل يطوقها ويقيدها ويساهم في بناء مناخ من الثقة بين القوى الوطنية يسمح بتعزيز عملها المشترك للنهوض بأعباء هذا الخيار.

٥ـ إن التوافق على خيار إعلان السيادة يجب أن يترافق مع اتفاق بين القوى الوطنية على سبل إدارة المفاوضات مع إسرائيل واسسها، وبرأينا أن إعلان السيادة يجب أن يتضمن دعوة حكومة إسرائيل إلى إجراء مفاوضات لاقرار سلام دائم ومتوازن على أساس تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يقرّان مبادلة الأرض بالسلام والحل العادل لقضية اللاجئين والنازحين الذي يتطلب تنفيذ القرارين ١٩٤ و ٢٣٧ على أن تجري المفاوضات، وفقاً لمنطوق القرار ٣٣٨، في إطار صيغة دولية مناسبة تسمح من جهة باستعادة الترابط والتنسيق بين المسار الفلسطيني وسائر المسارات العربية المعنية بالحل، وتكفل من جهة أخرى اشرافا دولياً جماعياً على عملية السلام يستبدل التفرد الأميركي بالمشاركة الحيوية للأمم المتحدة وسائر القوى الدولية الفاعلة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة. إن هذا يعني إرساء العملية التفاوضية مع إسرائيل على أسس جديدة تماماً: مفاوضات بين دولتين، على أسس الشرعية الدولية، وتحت اشراف دولي جماعي.

(٧)

يجب أن نؤكد هنا أن الحديث عن اعلان السيادة، والتحضير الجاد لهذا الإعلان بما يكفل مقومات نجاحه، لا ينسجم مع استمرار الرهان العقيم على المبادرة الأميركية[١] ومواصلة المفاوضات الجارية الآن[٢] على أساسها، وبخاصة بعد أن اتضحت للعيان الوظائف الخبيثة لهذه المبادرة. فهي من جهة مكنت نتنياهو، وما تزال، من كسب الوقت الثمين لمواصلة فرض الوقائع الاستيطانية والتوسعية على الأرض تحت غطاء استمرار المفاوضات، وهي من جهة أخرى نجحت في خفض السقف التفاوضي الفلسطيني فضلاً عن شل وتخدير التحركات والمبادرات العربية والدولية الأخرى التي يمكن أن تشكل عوامل ضغط على إسرائيل [الدعوة إلى القمة العربية، المبادرة المصرية - الفرنسية[٣] الخ..]. ويتأكد الآن أن الرهان على إمكانية الضغط الأميركي على إسرائيل، أو احداث شرخ في العلاقة بين واشنطن وتل أبيب، من خلال القبول الفلسطيني من جانب واحد

(١) حول المبادرة الأميركية بصيغتها الأولى والمعدلة، راجع الملحق ١ و٢ (ص٩٥ وص٩٧).

(٢) المفاوضات الجارية في واي بلانتيشن والتي أفضت لاحقاً إلى «مذكرة واي ريفر» في ١٩٩٨/١٠/٢٣.

(٣) أطلقت المبادرة المصرية - الإسرائيلية في ١٩٩٨/٥/١٨، وعنوانها «نداء من أجل السلام» أثناء زيارة الرئيس مبارك إلى باريس وتضمنت تأكيداً على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وإلى «المسؤولية المتعاظمة لجميع القوى الدولية وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي في مواصلة جهودها من أجل تخطي العقبات التي تعوق معاودة عملية السلام في الشرق الأوسط على كل المسارات وإنجاحها». واقترح النداء «عقد مؤتمر للدول المصممة على انقاذ السلام. ومن شأن هذا المؤتمر إبقاء كل المبادئ والاتفاقات القائمة وتأكيدها وتوجيه الدعوة بعد ذلك إلى الأطراف المتنازعين لكي يعطوا لعملية السلام أملاً جديداً، وانطلاقة جديدة».

وفي خطابه أمام مبارك قال شيراك: «أدعو إلى سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام مع احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتطلع الشرعي إلى إقامة دولة، وعلى الأمن الذي تريده اسرائيل وتتمسك به فرنسا. فلا سلام من دون أمن ولا أمن من دون سلام». وأوضح أن السلام يجب أن يرتكز «على احترام التعهدات ووقف الاستيطان ومواصلة اعادة الانتشار». وقال أن السلام يعني ضمان الاستقرار في كل المنطقة وصولاً إلى الخليج ومكافحة الارهاب كما قررنا في شرم الشيخ.

للمبادرة الأميركية، هو رهان عقيم ينطوي على قدر كبر من السذاجة في أفضل الحالات.

وكما كان متوقعاً فإن الإدارة الأميركية، بدلاً من إعلان مبادرتها كوسيلة من وسائل الضغط على حكومة نتنياهو، أقدمت في الواقع على إعلان وفاة مبادرتها بالصيغة التي وضعت فيها في مطلع العام ٩٨، وذلك بدعوتها الأطراف إلى العودة للتفاوض المباشر دون أن تحصل على موافقة مسبقة من نتنياهو على عناصر المبادرة كما صيغت في شهر ١/ ٩٨، وهكذا بدلاً من أن تكون هذه العناصر هي «الحل الوسط» المفترض بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد أصبحت الأفكار الأميركية في الواقع سقفاً جديداً للموقف التفاوضي الفلسطيني وبات البحث يدور لإيجاد «حل وسط» بينها وبين الموقف المتعنت لصقور حكومة نتنياهو. وبالفعل فقد أظهر المفاوض الفلسطيني استعداداً للتنازل عن العناصر الأصلية للمبادرة الأميركية، التي قيل عند الموافقة عليها أنها تشكل الحد الأدنى، وللقبول بتعديلها لصالح الاقتراب من الموقف الإسرائيلي.

(٨)

أين يكمن التناقض بين هذا المنهج التفاوضي وبين التحضير الجاد لخيار إعلان السيادة في ١٩٩٩/٥/٤؟ إن أوساط السلطة تنفي هذا التناقض مستندة إلى الادعاء بأن تنفيذ المبادرة الأميركية سيضمن توسيع مساحة المنطقة (أ) إلى ١٨,٢٪ من مساحة الضفة، ومساحة المنطقة (ب) إلى ٢١,٨٪ من الضفة [الآن أصبحت ١٨,٨٪ + ٣٪ محميات طبيعية] وإن هذا سيوفر أرضية جغرافية أكثر ثباتاً، وأوسع مساحة، لإعلان الدولة. ونظرياً تبدو هذه الحجة متماسكة. ولكنها في الواقع لا تصمد أمام النقد. ذلك أن أحد وظائف المبادرة الأميركية، بالإضافة إلى ما ذكرناه أعلاه، تتمثل في تسويغ قبول التمديد للمرحلة الانتقالية بعد الموعد الزمني المحدد لها في اتفاق أوسلو، أي بعد ١٩٩٩/٥/٤. ربما يأتي ذلك عن طريق الضغط من أجل تضمين الاتفاق، الذي يجري طبخه الآن في واي

بلانتايشن، نصاً واضحاً يلزم الجانب الفلسطيني بعدم الإعلان عن الدولة في ١٩٩٩/٥/٤ باعتبار ذلك إجراء من طرف واحد. ولكن حتى لو لم يتم ذلك فإن الجدول الزمني الذي تعتمده المبادرة الأميركية لتنفيذ عملية إعادة الانتشار سينقلنا إلى عشية موعد ٩٩/٥/٤ ونحن نعيش في أجواء من الارتخاء والانفراج المؤقت [في العلاقة مع الإسرائيليين طبعاً] مما يعطي ثقلاً وحافزاً إضافياً لجهات نافذة ومؤثرة في مركز قرار السلطة الفلسطينية لكي تضغط بقوة أكبر باتجاه الأخذ بخيار التمديد [إذا افترضنا إن اتفاقاً أولياً قد أبرم اليوم في واي بلانتايشن، فإن نتنياهو سيطلب بضعة أسابيع للمصادقة على هذا الاتفاق في الحكومة، ثم في الكنيست. وبالتالي لن يبدأ تنفيذ الاتفاق عملياً، على الأرجح، قبل بداية العام ١٩٩٩، وحيث أن المبادرة الأميركية تحدد جدولاً زمنياً من ثلاثة أشهر لإنجاز النبضة الأولى والثانية من عملية إعادة الانتشار، فإن هذا يعني أن التنفيذ لن ينتهي قبل نهاية آذار/مارس ٩٩، ومع شيء من المماطلة الإسرائيلية يمكن أن يمتد إلى نهاية نيسان/أبريل أو مطلع أيار/مايو ٩٩. ولكم أن تتصوروا حينذاك الأصوات التي سترتفع لتسويغ التمديد للمرحلة الانتقالية بحجة أن الحصول على مزيد من الأرض لنمارس عليها السيادة فعلاً هو أجدى من إعلان سيادة «على الورق»!!].

فضلاً عن ذلك فإن عناصر المبادرة الأميركية لا تقتصر على عملية إعادة الانتشار الإسرائيلية، بل هي تتضمن، ثمناً لذلك، سلسلة من الالتزامات الأمنية الفلسطينية التي تبدأ بتفكيك البنية التحتية لما يسمى بمنظمات «الارهاب»، وتمر عبر «تحريم التحريض» (!)، وصولا إلى «تحريم الجماعات المتشددة والتي تحض على العنف واعتبارها خارجة على القانون»، وانتهاء بوضع السلطة الفلسطينية تحت الوصاية والرقابة الدائمة الأميركية - الإسرائيلية بحجة التحقق من مدى التزامها بهذه التعهدات. إن جوهر المبادرة الأميركية هو مقايضة نسبة هزيلة من الأرض مقابل جر السلطة الفلسطينية إلى مواجهة مع شعبها بحجة مكافحة الإرهاب ومنع التحريض. والآن كيف ينسجم الالتزام بهذه التعهدات، والذي ستتوقف عليه متابعة إسرائيل لعملية إعادة الانتشار، مع متطلبات توحيد الصف

الوطني والإسلامي لمواجهة استحقاق ٤/٥/٩٩، أو متطلبات استنهاض الحركة الجماهيرية وتعبئة الشعب لاسناد إعلان السيادة بمواجهة شاملة مع الاحتلال؟ إن مجرد الإعلان عن اتفاق يتضمن هذه التعهدات الأمنية سيكون من شأنه رفع مستوى التوتر في العلاقات بين القوى الفلسطينية، بين السلطة والمعارضة، والامعان في تمزيق الصف الفلسطيني بدلاً من توحيده، وتوسيع الفجوة بين السلطة والشعب بدلاً من ردمها. فما بالكم إذا تم تنفيذ هذه التعهدات ولو بشكل جزئي؟

إن التراجع، تحت الضغط الأميركي والابتزاز الإسرائيلي، عن طرح القرار الفلسطيني بإعلان السيادة عند نهاية المرحلة الانتقالية، على الجمعية العامة للأمم المتحدة وطلب تأييدها لهذا القرار[1]، هو نموذج للممارسة السياسية التي تشتق من الرهان العقيم على المبادرة الأميركية باعتبارها المخرج المتاح من مأزق أوسلو. ان ممارسات كهذه تستنفر الشكوك، وتستثير المخاوف، لدى أوسع قطاعات الشعب من أن يكون التلويح الكلامي بإعلان السيادة مجرد بالون اختبار، أو فزاعة تستخدم تكتيكياً للضغط على مجرى المفاوضات الراهنة. وهذه المخاوف، المشروعة بالتأكيد، تلحق ضرراً فادحاً وتترك انعكاسات سلبية على مستوى التعبئة الشعبية ودرجة الاستعداد الكفاحي للجماهير لتحمل أعباء هذا الخيار الوطني والالتفاف حوله. فإذا كانت تعبئة الشعب للصمود والمواجهة هي الركيزة الرئيسية لإعلان السيادة والسبيل الابرز لترجمته على الأرض، فإن هذا يوضح إلى أية

(١) كان من المفترض أن تتلى الفقرة التالية في خطاب الرئيس عرفات بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٦، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «فذلك اليوم (اي ١٩٩٩/٥/٤) هو تاريخ لـه شرعيته الفلسطينية والاسرائيلية والأميركية والروسية والعربية والأوروبية والدولية. ولا يمكن أن يمضي كأي يوم آخر. يجب أن يكون هناك إتفاق قبل هذا اليوم وهذا خيارنا الأساسي وما نطمح لتحقيقه ونواصل بذل كل جهودنا لهذا الغرض. وإما أن نكون مضطرين للإعلان من جانب واحد عن قيام دولة فلسطين على أرض فلسطين مدركين حتى الآن ما قد يترتب على ذلك من نتائج على العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية والإسرائيلية وظروفها».

وقد استبدل عرفات هذه الفقرة باسقاط كل ما له علاقة بتاريخ ١٩٩٩/٥/٤ودعا بدلاً من ذلك المجتمع الدولي إلى دعم الفلسطينيين لاقامة دولتهم دون الإشارة على الاطلاق لاستحقاق ١٩٩٩/٥/٤.

درجة يتناقض التمسك الجدي بهذا الخيار والتحضير له مع الرهان على المبادرة الأميركية ومواصلة العملية التفاوضية على أساسها. نحن لسنا من الذين يدفعنا التخوف من التوظيف التكتيكي لشعار إعلان السيادة إلى التردد إزاء هذا الخيار أو التشكيك بضرورته. نحن نعتقد أن واجب المعارضين لاتفاق أوسلو، تحديدا، أن يبادروا إلى تبني هذا الخيار والتمسك به والضغط من أجل الالتزام به، وفضح أي تراجع عنه، والدعوة إلى تحويله إلى ممارسة عملية جادة من خلال التحضير له واعداد مقومات نجاحه.

ولكن هذا يتطلب بالضرورة فضح النتائج السلبية لأي ميل نحو التوظيف التكتيكي لهذا الشعار، وتحويله إلى مجرد فزاعة كلامية، كما يتطلب تبيان التعارض بين تبني خيار إعلان السيادة وبين نهج المراهنة على المبادرة الأميركية ومواصلة المفاوضات على أساسها.

(٩)

إن الجدية في تبني هذا الخيار، وبدء التحضير الحقيقي له، يتطلبان وقف المفاوضات الجارية على أساس المبادرة الأميركية، وسحب الموافقة الفلسطينية المبدأية عليها وبخاصة بعد أن اصطدمت بجدار التعنت الإسرائيلي، ووقف سائر أشكال التنسيق والتعاون - وبخاصة الأمني - مع إسرائيل، وربط استئناف المفاوضات بتوقف الحكومة الإسرائيلية عن ممارساتها واستجابتها لاستحقاقات السلام.

وينبغي المباشرة فورا بحوار وطني جاد وشامل يتوجه لمعالجة جوهرية للأسس السياسية والتنظيمية لاستعادة الوحدة الوطنية والاتفاق على استراتيجية سياسية ونضالية تشق طريق الخلاص الوطني أمام شعبنا. إن توفير مقومات النجاح لخيار إعلان السيادة يستوجب في المقام الأول إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وإعادة بناء الوحدة الوطنية لتأمين مستلزمات الصمود في مواجهة ردود الفعل العدوانية المتوقعة من جانب إسرائيل، والتحرك لضمان الدعم العربي والدولي اللازم. إن التحضير الجاد لهذا الخيار الوطني يتطلب:

أ - تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال، داخل الوطن، باتخاذ الإجراءات التي تكفل إزالة عوامل الاحتقان والتوتر الناجم عن الهوة المتسعة بين السلطة والشعب، وذلك من خلال احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين وتحريم امتهان كرامتهم ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي والمداهمات والتعذيب، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية، واحترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحطات الاعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر لجميع المواطنين، وصون استقلال القضاء، واجراء انتخابات ديمقراطية حرة لجميع هيئات الحكم المحلي من مجالس بلدية وقروية، واحترام التعددية السياسية وحق التنظيم والنشاط السياسي لجميع القوى الوطنية والإسلامية واقامة العلاقات بين القوى السياسية، وبينها وبين السلطة، على أسس ديمقراطية وحضارية تستبعد اللجوء إلى القمع أو العنف كوسيلة لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وتوطيد وحدة الصف الوطني والإسلامي في النضال المشترك ضد الاستيطان، دفاعاً عن الأرض وعن عروبة القدس، وضد الحصار والإغلاق، ومن أجل الإفراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط. إننا نشدد في هذا السياق، على الأولوية التي يحتلها إجراء الانتخابات البلدية والقروية فوراً، لما يعنيه هذا الاجراء من تدعيم للمرتكزات الشعبية لبسط السيادة.

ب - تأمين مقومات الصمود الاقتصادي عبر خطة مدروسة للتحرر من أعباء بروتوكول باريس الاقتصادي المجحف والتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المالي والاقتصادي، ومحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية، وإلغاء امتيازات المسؤولين، وانتهاج سياسة تقشف تضمن وقف تبذير واهدار المال العام على النفقات الجارية لجهاز بيروقراطي متضخم، وتوجيه الموارد المتاحة نحو اطلاق عجلة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

يحق لنا أن نتساءل كيف ينسجم التوجه نحو اعلان السيادة مع ترسيم الفساد

وتحويله إلى مؤسسة رسمية، وهو في الجوهر ما ينطوي عليه أسلوب معالجة مسألة التشكيل (أو بالأحرى: التوسيع) الوزاري[1] الأخير؟ كيف ينسجم هذا التوجه مع اعتماد موازنة من نمط تلك التي اعتمدت في حزيران/يونيو١٩٩٨، موازنة تعتمد في ثلثي مواردها على ما يسمى «أموال المقاصة» التي تتحكم بحنفياتها اسرائيل وتخصص ثلثي نفقاتها (تقريباً) لمرتبات الموظفين؟ إن مراجعة هذا النهج الاقتصادي هو حاجة ملحة لتعطى الأولوية لتأمين مستلزمات صمود المواطنين على الصعد المعيشية والتموينية والخدمية والصحية.

ج - استنهاض دور جماهير شعبنا في الشتات، تأكيداً لوحدة الشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده، وذلك في اطار حركة جماهيرية ديمقراطية منظمة للاجئين تشكل ركيزة أساسية من ركائز ائتلاف م.ت.ف. بهدف الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم في العودة الذي يكفله القرار ١٩٤، والتصدي للمحاولات الهادفة إلى تمييع الالتزام الدولي ازاء هذا القرار، بما في ذلك رفض المساس بمكانة المخيمات أو محاولات تقليص وتصفية خدمات وكالة الغوث أو إحالة صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية والدول المضيفة، نظراً لما تجسده الوكالة من التزام دولي سياسي وقانوني تجاه قضية اللاجئين، والعمل على تحسين الظروف الحياتية للمخيمات، ومقاومة مخططات التوطين والتهجير والمطالبة بإقرار وصون الحقوق المدنية والإنسانية والاجتماعية للاجئين باعتبار ذلك هو الضمان لافشال تلك المخططات.

د - تعزيز التواصل والالتحام المصيري مع جماهير شعبنا داخل حدود ٤٨،

---

(١) تشكلت الحكومة الجديدة (٩٨/٨/٥) من (٣٤) عضواً منهم (١٠) أعضاء جدد إلى جانب الأعضاء الـ(٢٤) القدامى. ضمت الوزارة الجديدة (٢٤) عضو مجلس اشتراعي من اصل (٨٨) هم مجموع أعضاء المجلس من بينهم (٩) أعضاء جدد في الوزارة. نالت الحكومة الثقة يوم ٩٨/٨/٩ بأغلبية (٥٥) صوتاً وتغيب عضو واحد عن التصويت.

شُكلت الوزارة بعد أن قدم أعضاء السابقة استقالاتهم لرئيس السلطة، إثر صدور تقرير الهيئة العامة للرقابة وقد اتهم عدد كبير من الوزراء بالفساد. جميع الوزراء المتهمين بالفساد عادوا إلى مواقعهم السابقة مما اثار عاصفة من الانتقادات وخيبة أمل في صفوف الشارع.

باعتبارها جزء لا يتجزأ من شعبنا الفلسطيني الواحد الموحد، وتعزيز نضالها ضد سياسات التمييز والتهجير والهضم القومي ومن أجل حقها في المساواة وصون انتمائها الوطني والاعتراف بهويتها وحقوقها القومية، ولتكون رافعة رئيسية من روافع استنهاض المعارضة للسياسات العدوانية العنصرية التي تنتهجها حكومة نتنياهو اليمينية، وتطوير العلاقة مع قوى السلام الإسرائيلية ودعوتها لتفعيل دورها في السعي من أجل سلام متوازن، يقوم على قرارات الشرعية الدولية.

هـ - إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية ببرنامجها الوطني وتكوينها الائتلافي الشامل الذي يجب أن يتسع لجميع قوى شعبنا الوطنية والإسلامية الفاعلة داخل الوطن وخارجه، بما يعزز مكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وضمان استقلال مؤسساتها عن أجهزة السلطة، وتحقيق الوحدة الوطنية ضمن إطارها عبر إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية تضمن المشاركة الحقيقة في صوغ القرار الوطني.

إن السبيل الرئيسي إلى ذلك هو اجراء انتخابات ديمقراطية حرة للمجلس الوطني الفلسطيني، اننا ندعو إلى التعاطي مع هذه المهمة بالجدية التي تستحقها، وباعتبارها أحد أبرز مرتكزات التحضير الديمقراطي لإعلان السيادة كي يأتي تعبيراً عن الاختيار الطوعي الحر لجماهير الشعب. اننا على قناعة أن إمكانية إجراءات انتخابات المجلس الوطني، على الأقل داخل الوطن، وفي بعض بلدان الشتات، هي إمكانية واقعية. فإذا ما اتخذ قرار سياسي جاد بشأنها، فإن توفير وسائلها الإجرائية وآلياتها فإن الجزء المنتخب من المجلس نفسه هو الذي يمكن أن يقرر كيفية أسس تمثيلها بما يراعي معايير الديمقراطية والتعددية والتمثيل الشعبي الحر.

إن ترتيب البيت الفلسطيني واعادة بناء وحدة الشعب وحركته الوطنية، وفقاً للتوجهات المذكورة اعلاه، هو الذي يشكل القاعدة لنجاح التحرك على الصعد العربية والدولية، لضمان الدعم اللازم لخيار إعلان السيادة. وينبغي أن تولى اهتماما خاصا، في هذا السياق، مهمة تصحيح وتعزيز العلاقة بين منظمة التحرير

وبين سائر الدول العربية وبخاصة تلك التي ما تزال أراضيها محتلة مما يشكل حافزا لتعزيز الروابط الكفاحية المشتركة معها. إن المبادرة الفلسطينية للدعوة إلى إعادة بناء الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل هي خطوة مفيدة بهذا الاتجاه وتدعيم للموقف التفاوضي الفلسطيني في مواجهة الاستفراد الأميركي - الإسرائيلي. وهذا لا يعني فقط سوريا ولبنان، بل هو يعني أيضا تعزيز العلاقات مع مصر، وكذلك مع الأردن، والسعي الحثيث إلى قمة عربية شاملة تعيد بناء التضامن العربي وتضمن التنفيذ الدقيق لقرارات قمة القاهرة (عام ١٩٩٦) والمجلس الوزاري للجامعة العربية بشأن وقف التطبيع مع إسرائيل، وتعليق المشاركة في المفاوضات متعددة الطرف، والعمل على تطوير هذه القرارات باتجاه تفعيل المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل والضغط على الولايات المتحدة للحد من تحيزها للموقف الإسرائيلي، وتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك لحماية الأمن القومي العربي في مواجهة الأخطار المترتبة على التفاهم الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي الذي يحظى بالدعم والرعاية الأميركية.

وأخيرا ينبغي مواصلة الهجوم على الصعيد الدولي بهدف تأمين الدعم للخيار الوطني الفلسطيني بإعلان استعادة السيادة المعطلة، إنفاذا للشق الثاني من القرار ١٨١. إن إعلان السيادة ينبغي أن يكون مشفوعا بنداء ملح يتوجه إلى المجتمع الدولي للتدخل من أجل حمل إسرائيل على سحب قواتها من أراضي دولة فلسطين، وتفكيك مستوطناتها، وتمكين الدولة الفتية من ممارسة سيادتها على أرضها، باعتبار ذلك المخرج الوحيد لإنقاذ جهود السلام من المأزق الذي انتهت إليه مسيرة أوسلو في ضوء اقتراب إنتهاء الفترة الزمنية المحددة لترتيبات المرحلة الانتقالية ■

١٨/١٠/١٩٩٨

(2)

نهاية المرحلة الانتقالية واستحقاق إعلان السيادة[1]

تيسير خالد

(أ)

حددت اتفاقية المرحلة الانتقالية التي تم التوقيع عليها بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل الرابع من أيار ١٩٩٩ موعداً زمنياً ليس فقط لنهاية المرحلة الانتقالية بل وكذلك لوصول مفاوضات الوضع الدائم إلى نهايتها باتفاق حول الوضع الدائم للأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧. هذا إلى جانب مسائل أخرى تتصل بأوضاع اللاجئين وبالحدود والمعابر والمياه والمستوطنات وغيرها.

عن هذا الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية وللاتفاق حول القضايا التي تم تأجيلها لمفاوضات الوضع الدائم لم يعد يفصلنا غير بضعة شهور، ولا تلوح في الأفق إمكانية جدية لتنفيذ ترتيبات تم الاتفاق بشأنها في الاتفاقية المرحلية وما تبعها من اتفاقيات مثل بروتوكول الخليل ومذكرة واي ريفر. أما المفاوضات حول الوضع الدائم فإنها لم تبدأ بعد وليس من الواقعية في شيء الاعتقاد بأن قضاياها الشائكة والمعقدة ستجد حلاً خلال ما تبقى من عمر مفترض لاتفاقية المرحلة الانتقالية. بحسابات بسيطة يمكن لجميع من يتعاطى السياسة أن يقيم معادلة سهلة، وهو يراجع تجربة المفاوضات مع الحكومات الإسرائيلية عمالية كانت أم ليكودية، تمكنه من رسم صورة للأوضاع التي نعيشها واحتمالاتها. فإن كانت المفاوضات حول تنفيذ اعادات الانتشار التي تم الاتفاق عليها في بروتوكول

(١) نشرت في مجلة السياسة الفلسطينية الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية / نابلس (العدد ٢١ ـ شتاء ١٩٩٩).

الخليل قد استغرقت عاماً ونصف من المراوغة والمماطلة التي انتهت بالاتفاق على جدولتها زمنياً على امتداد ثلاثة أشهر في «واي ريفر»، فإن المفاوضات حول الوضع الدائم، وخاصة مع حكومة الائتلاف اليمني الحاكم في إسرائيل، سوف تستغرق أعواماً عديدة. لا أحد في مركز صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية أو في السلطة الفلسطينية يستطيع في ضوء التجربة، سواء مع حكومة العمل أم مع حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية، أن يقنع الرأي العام الفلسطيني أو يشيع أوهاماً في صفوفه بأن مفاوضات الوضع الدائم سوف تُنجز جدول أعمالها قبل الرابع من أيار/مايو ٩٩. فإذا كانت المواعيد أو التواريخ غير مقدسة في زمن حكومة العمل، فإنها لا قيمة لها في زمن حكومة الليكود وحلفائه اللذين يقفون بتطرف على يمينه.

في سياق سياستها في البحث عن حل إقليمي وسط يأخذ بالاعتبار مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى، والتي لا تخلو من أطماع توسيعية، كانت حكومة حزب العمل تبدي استعداداً للبحث في حجم ومدى الأطماع التوسعية في اطار الدور الإقليمي لإسرائيل في المنطقة. وكانت تلك الحكومة تزن بميزان دقيق مدى استعدادها لتقليص أطماعها التوسعية في الأرض الفلسطينية بمدى استعداد الجانب الفلسطيني للتنازل في القضايا الجوهرية وبمدى استعداد الدول العربية للتسليم بدور إسرائيل المركزي في المنطقة وبمدى استعداها للتقدم خطوات جادة وواسعة على مستوى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. كانت حكومة العمل وهي تتفاوض مع الجانب الفلسطيني تركز أنظارها على مساحة الشرق الأوسط وتحتفظ بورقة الأطماع التوسعية في جيبها لتساوم على حجمها ومداها فحسب. وفي كل هذا لم تكن المواعيد أو التواريخ في أجندة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني مقدسة، ولهذا بقي الكثير من ترتيبات المرحلة الانتقالية دون تنفيذه، مثل اعادة الانتشار من مدينة الخليل على سبيل المثال لا الحصر.

حكومة الليكود والأحزاب الدينية واليمينية لا تعنيها المواعيد والتواريخ، فهذا ثابت من أسلوب تعاملها مع المفاوضات على جميع المسارات، فالمسار السوري ـ اللبناني مجمد ويمكن أن يبقى كذلك لاجل طويل، وما تم الاتفاق عليه في بروتوكول

الخليل في مطلع ١٩٩٧ بالنسبة لاعادات الانتشار بنبضاتها الثلاثة تم تجميده لأكثر من عام ونصف، حيث كان من المفترض أن تبدأ النبضة الأولى في آذار ١٩٩٧ وتنتهي النبضة الثالثة في آب ١٩٩٨. هذه الحكومة لا تبحث حتى الآن عن حل اقليمي وسط مع الجانب الفلسطيني بحصة أكبر من الأطماع التوسعية من تلك التي تعكسها سياسية حزب العمل، وهي تريد انتزاع اعتراف بدور إسرائيل المركزي في منطقة الشرق الأوسط دون أن تكون هذه الأطماع التوسعية عنصراً من عناصر المساومة في التسوية مع الجانبين الفلسطيني والعربي. ولذا ينبغي ألا يفاجأ أحد إذا ما أعلنت هذه الحكومة أن مساحة النبضة الثالثة في إعادة الانتشار لن تتجاوز واحد بالمئة (١٪) من مساحة الضفة الغربية وبأنها ستكون «خاتمة أحزان» سياسة «التنازل عن أرضنا» حسب منطق بنيامين نتنياهو، كما ينبغي ألا يفاجأ أحد إذا ما أعلنت هذه الحكومة أن جوهر مفاوضات الوضع الدائم هو شكل ومحتوى السيطرة الفلسطينية على المناطق التي نقلتها جميع الاتفاقيات إلى الجانب الفلسطيني أو إلى السلطة الفلسطينية، فضلاً عن شكل ومحتوى العلاقة بين هذه السلطة ودولة اسرائيل. وفي هذا الإطار سوف تسعى حكومة نتنياهو إلى دمج المسائل العالقة في ترتيبات المرحلة الانتقالية مع المسائل المؤجلة لمفاوضات الوضع الدائم بأولوية للأولى على الثانية باعتبارها الاساس في ترتيبات التسوية الدائمة. هذا يعني أن الرابع من أيار/مايو ١٩٩٩ لن يكون أكثر من يوم عادي بالنسبة لحكومة بنيامين نتنياهو، وقد يأتي ذلك اليوم دون أن تكون هذه الحكومة قد ناقشت أصلاً النبضة الثالثة في إعادة الانتشار، والتي تشير المواقف الرسمية الإسرائيلية إلى أنها سوف تكون هزيلة على كل حال، هذا إذا افتراضنا أنها سوف تنفذ النبضة الثانية كما اتفق على ذلك في «واي ريفر» بعد أن ضاعت النبضة الأولى في دوامة المراوغة والمماطلة الإسرائيلية.

(٢)

هل هذا الاحتمال وارد وواقعي، وما هو الرد الفلسطيني عليه على أبواب الرابع من أيار /مايو ٩٩؟ لاشك أن هذا الاحتمال واقعي، إلا إذا افترض أحد أن حكومة إسرائيل بزعامة بنيامين نتنياهو تسعى إلى السلام أو حتى تفكر به، أو إذا افترض أن

الإدارة الأميركية سوف تلعب دوراً محورياً يدفع بمفاوضات المرحلة الانتقالية وبمفاوضات الوضع الدائم نحو نهاية ناجحة في الأسابيع والأشهر القليلة التي تفصلنا عن الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية التي تتزامن حسب الاتفاقيات مع نهاية المفاوضات حول الوضع الدائم.

التجربة والمؤشرات جميعها تؤكد أن حكومة نتنياهو حكومة استيطان وأطماع توسعية معادية للسلام، كما تؤكد أن الإدارة الأميركية لن تتقدم إلى الأمام لالتقاط الكستناء من نار الاستيطان والأطماع التوسعية الإسرائيلية لتقدمها إلى الجانب الفلسطيني، فذلك لم يحدث على امتداد السنوات السابقة، ولم يحدث في مفاوضات «واي ريفر» ولن يحدث في الأسابيع والأشهر القليلة القادمة. وعليه، فإن الرابع من أيار/مايو ١٩٩٩ سوف يضع الجانب الفلسطيني أمام احتمالات وخيارات عدة من بينها وربما من أهمها:

١- التمديد كأمر واقع أو نتيجة اتفاق مع الجانب الإسرائيلي، استنادا إلى وساطة تقوم بها الإدارة الأميركية أساسا، للمرحلة الانتقالية بسيناريوهات قد يخفف بعضها من وطأة مثل هذا التمديد دون أن يلغي مفاعيله السلبية والخطرة على مجمل الوضع الفلسطيني الرسمي والشعبي.

٢- التعامل مع الرابع من أيار/مايو ١٩٩٩ بالاستناد إلى استراتيجية سياسية وطنية وتفاوضية فلسطينية جديدة تنطلق من ضرورة تجاوز القيود التي فرضتها الاتفاقيات السابقة على الجانب الفلسطيني بعد أن أخذت هذه الاتفاقيات بتطبيقاتها على الأرض فرصة كافية لاختبار مدى استعداد حكومات إسرائيل للسير في طريق تسوية تفاوضية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وأساس هذه الاستراتيجية السياسية الوطنية والتفاوضية هو إعلان سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ عملاً بإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٨٨/١١/١٥ وعملا بقرارات الشرعية الدولية بما فيها القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي أعطى الشعب العربي الفلسطيني حقه في دولة مستقلة، واعادة بناء العملية التفاوضية بين دولتين هما دولة الاحتلال الإسرائيلية

ودولة فلسطين التي تخضع أراضيها للاحتلال، والتوجه في الوقت نفسه إلى الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز وجميع دول العالم ودعوتها للاعتراف بحق دولة فلسطين في بسط سيادتها على أراضيها وبحقها في احتلال مكانها كدولة ذات سيادة في الأمم المتحدة.

(٣)

مثل هذه الاستراتيجية لا ينبغي أن تختصر إلى حدود قرار يسهل التغلب عليه أو أن تختصر إلى حدود مبادرة سياسية أو ورقة ضغط لتحسين مواقع تفاوضية أو مواقف سياسية، فذلك ينطوي على خطورة بالغة وعدم مسؤولية، بل يجب أن تأتي في سياق تعبئة شعبية واسعة تستنهض استعداد الشعب لمواجهة ردود الفعل الإسرائيلية المحتلة واحتوائها وفي سياق سياسة جادة ومسؤولة لاعادة بناء البيت الفلسطيني من الداخل تنظم العلاقة بين السلطة والمعارضة وتستوعب دور جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية لضمان التفافها حول هذه الاستراتيجية الوطنية وانخراطها في الدفاع عنها. هذا فضلا عن إعادة ترتيب أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة الاعتبار لبرنامجها الوطني الكفاحي.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين طرحت هذه الاستراتيجية السياسية الوطنية في وقت مبكر على جدول أعمالها حيث اخضعتها للنقاش في صفوف منظماتها وأقرتها في مؤتمرها الوطني الرابع الذي انعقد في أيار/مايو ١٩٩٨، وبادرت إلى طرحها على القوى السياسية وأوساط واسعة من الرأي العام الفلسطيني في سلسلة من الحوارات التي تتدرج في سياق إعداد الجبهة الداخلية الفلسطينية لحمل هذه الاستراتيجية على أكتاف أوسع للقوى السياسية والقطاعات الشعبية باعتبارها الخيار الوطني الحقيقي في مواجهة استحقاق اشراف المرحلة الانتقالية على نهايتها. وتدرك الجبهة الديمقراطية أن هذا الخيار الوطني الحقيقي سوف يصطدم بردود فعل إسرائيلية تتدرج في عدد من الاحتمالات التي يجب العمل على احتوائها والتغلب عليها، اعتماداً على الطاقات الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى دعم الدول العربية والإسلامية ودول

عدم الانحياز والمجتمع الدولي كذلك. وقد أصبحت ردود الفعل الإسرائيلية المحتملة واضحة، فهي تتراوح بين احتمالات العدوان العسكري على مناطق السلطة الفلسطينية واحتمالات الإغلاق والحصار الاقتصادي واحتمالات ضم المناطق التي تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة. ردود الفعل الإسرائيلية هذه ينبغي ألا تخيف الجانب الفلسطيني أو حتى تشكل قيداً على حركته الحازمة والجادة في هذا الاتجاه.

(ع)

إن احتمال العدوان العسكري يهدف إعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية احتمال وارد، غير أنه خطوة من جانب إسرائيل لا تغلق ملف الاستقلال الوطني الفلسطيني بقدر ما تفتحه على مصراعيه بعد أن ثبت لقادة إسرائيل السياسيين والعسكريين أن الحل مع الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يكون حلاً عسكرياً. ألم يكن هذا هو أحد الدروس التي استخلصتها المؤسسات السياسية والعسكرية في إسرائيل من الانتفاضة الشعبية؟

احتمال الحصار والإغلاق الاقتصادي هو كذلك احتمال وارد وكبير، غير أن الحصار والإغلاق سيف ذو حدين، خاصة إذا ما جرت مواجهته بجبهة وطنية فلسطينية عريضة ومتحدة. صحيح أن الجانب الفلسطيني سوف يتضرر من اقدام إسرائيل على خطوة كهذه، وسوف تؤثر الاضرار على مصالح جميع الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية، غير أن على الجميع أن يتذكر أن حجم التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وبين إسرائيل يتجاوز ثلاثة مليارات دولار هي في الأساس صادرات إسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية، وأن يتذكر أن أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة هي ثاني أكبر سوق للصادرات الإسرائيلية بعد السوق الأميركية، وأن الأضرار الناجمة عن الإغلاق سوف تدفع بقطاعات اقتصادية صناعية ومالية وتجارية إسرائيلية للضغط على حكومتها ليس حباً بالجانب الفلسطيني وخياراته السياسية بل دفاعاً عن مصالحها بالدرجة الرئيسية، هذه المصالح التي لن تتأثر فقط من خسارة الأسواق الفلسطينية بل وكذلك من احتمالات التراجع في علاقات

إسرائيل مع عدد من الدول العربية وعدد من دول العالم.

كما أن ضم إسرائيل للمناطق التي تخضع لسيطرتها الأمنية الكاملة لا يغير من الوضع القانوني لهذه المناطق، فهي وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية أراض فلسطينية محتلة. لقد سبق أن أعلنت إسرائيل عبر الكنيست عن ضم الجولان السوري المحتل، غير أن قرار الكنيست عام ١٩٨١ لم يحل دون انطلاق مؤتمر مدريد ١٩٩١ ومفاوضات واشنطن بين الحكومتين السورية والإسرائيلية على أساس انطباق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على الجولان باعتباره أراض سورية محتلة. ان اقدام اسرائيل على خطوة كهذه من شأنه أن يخلق على الأرض وضعاً معقداً ومتداخلاً يعطي الشعب الفلسطيني مزيداً من الحق للتصدي له بكل أشكال المقاومة دون أن تتمكن أية حكومة في اسرائيل من وصف هذه المقاومة بالإرهاب وسوف تجد رأياً عاماً في اسرائيل وفي الدول العربية والمجتمع الدولي يندد بها ويضغط عليها للتراجع عن خطوة كهذه ليس لها ما يسندها في القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

ذلك كله لا يعني التقليل من الأخطار المترتبة على ردود الفعل الإسرائيلية المحتملة على مصالح الشعب الفلسطيني، بل ان ردود الفعل هذه سوف تزيد من معاناته بكل تأكيد. غير أن الخيارات المفتوحة أمام الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ليست واسعة ومتعددة، فهو بين خيارين رئيسين: اما التمديد لترتيبات المرحلة الانتقالية لسنوات بكل ما ينطوي عليه ذلك من تمديد للمعاناة وإما دفع العلاقة مع إسرائيل نحو أزمة حادة تترتب عليها معاناة شديدة ولكنها وحدها تفتح الطريق أمام فك الارتباط مع الاحتلال وأمام الحرية والاستقلال والتحرر ■

تشرين ثاني (أكتوبر) ١٩٩٨

حول التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية في إسرائيل

داود تلحمي

تحول رأسمالي متسارع
وتعزز الاصطفافات الاثنية

شهدت إسرائيل في السبعينات تحولات واسعة، ناجمة، بالأساس عن سلسلة من التطورات الداخلية والخارجية التي تزامنت لتدفع باتجاه إعادة النظر في النموذج الاقتصادي - الاجتماعي الذي بنيت عليه الدولة الإسرائيلية في أواخر الأربعينات وطوال الخمسينات والستينات.

فقد اتضح أن النموذج المركزي على الصعيد الاقتصادي، والذي كان الحزب المؤسس للدولة (حزب ماباي، الذي أصبح لاحقاً يعرف باسم حزب العمل) قد ادعى أنه ينطلق من الأفكار الاشتراكية، هذا النموذج بات يصطدم بتنامي شريحة من بيروقراطية الدولة ومؤسساتها العامة متناغمة ومتعاونة مع شريحة متزايدة العدد من مقاولي ومستثمري القطاع الخاص المشجع من قبل الدولة نفسها، لها مصلحة في تطوير الطابع الرأسمالي المنفتح، على حساب أوهام الطابع الاجتماعي للقطاع العام والتجربة غير المجدية للكيبوتسات في المجال الزراعي والمشاريع الصغيرة. واستفادت هذه العملية من تراجع انتاجية الاقتصاد الإسرائيلي في أوائل السبعينات، بالرغم مما شكلته السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، من مجال جديد لاستخدام الأيدي العاملة الرخيصة نسبياً ومن سوق جديد وهام لاستهلاك المنتوجات الإسرائيلية على مختلف أنواعها.

وتفاقم هذا التراجع بعد حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط العالمية، وما رافق ذلك من أزمة اقتصادية رأسمالية في العالم كانت قد بدأت معالمها الأولية تظهر في بداية العقد مع أزمة الدولار الأميركي.

أزمة النموذج الاقتصادي لحزب ماباي - العمل

فبينما كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل حوالي ١٠ بالمئة قبل عام ١٩٧٣، انخفض إلى أقل من ٥ بالمئة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ وحتى أقل من

٢ بالمئة خلال العامين ١٩٧٦ و ١٩٧٧. في حين ارتفعت نسبة التضخم من أقل من ٦ بالمئة قبل عام ١٩٦٧ إلى ٥٦,٢ بالمئة عام ١٩٧٤ وحوالي ١٠٠ بالمئة عام ١٩٧٩. كما تفاقم في العقد ذاته العجز في ميزان المدفوعات، والذي لم تعد تغطيه أموال الجباية اليهودية في الخارج والتحويلات المالية الخاصة، فجاءت الهبات والمساعدات الأميركية المتزايدة في تلك الفترة لتغطي هذا العجز وتنقذ الاقتصاد الاسرائيلي من أزمة عامة متفاقمة، خاصة على ضوء تزايد الانفاق العسكري بعد حرب ١٩٧٣ ليشكل ٣٠ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي، مقابل حوالي ١٠ بالمئة في الفترة السابقة (المساعدات الأميركية لاسرائيل، من هبات وقروض، كانت أقل من ١٠٠ مليون دولار في العام ١٩٧٠ واقل من ٥٠٠ مليون دولار في العام ١٩٧٢ وتجاوزت ٢٦٠٠ مليون دولار في العام ١٩٧٤ ووصلت إلى ٣٨٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٦، وبقيت حتى الآن بحدود الثلاثة مليارات دولار سنوياً بصيغة هبات، علاوة على ضمانات القروض التي قدمت في مطلع التسعينات).

كل هذه العوامل، بالاضافة إلى الخضة العامة التي أحدثتها حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، فتحت الباب أمام وصول اليمين القومي المتطرف إلى سدة الحكم في العام ١٩٧٧ بقيادة مناحيم بيغن، زعيم ومؤسس حزب حيروت المنبثق عن حركة أرغون تسفاي لئومي (اتسل) الارهابية في الاربعينات، وزعيم ومؤسس الليكود بعد ذلك. وكان برنامج الليكود الاقتصادي يدعو إلى التحول إلى اقتصاد السوق وتنمية القطاع الخاص متأثرا بأفكار التيار الليبرالي (وخاصة حزب الاحرار، الذي تحالف ثم اندمج في الليكود)، وبالعداء التاريخي بينه وبين التيار الذي يرفع شعارات الاشتراكية الديمقراطية (ماباي ثم العمل).

وزن العامل الأثني - الطائفي

ومن التبسيط اعتبار حزب العمل حزباً اشتراكياً ديمقراطياً في تكوينه الاجتماعي على غرار الأحزاب الشبيهة في الدول الرأسمالية المتطورة. كما من التسطيح اعتبار الليكود حزب الرأسمالية الليبرالية والبورجوازية الكبيرة في اسرائيل. فكلا الحزبين لديهما خصوصية مرتبطة بالمشروع الصهيوني وبالتكوين

الاثني للدولة الاسرائيلية. فحزب العمل الذي حمل أفكار الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية كان بالأساس ومازال، إلى حد كبير، حزباً للاشكناز (اليهود الغربيين) الذين يتحكمون بمفاصل الدولة واقتصادها منذ نشأتها، في حين تشكل حزب حيروت ثم الليكود كحزب شعبوي يعتمد بالاساس على قاعدة شعبية هي في أدنى السلم الاجتماعي ويغلب عليها، في العقدين الأخيرين خاصة، الطابع اليهودي الشرقي (السفارديم). ولا يغير من حقيقة الأمر كون عدد بارز من قيادات هذا الحزب من أصول يهودية غربية (مؤسس الحزب مناحيم بيغن وخليفته اسحق شامير من أصل بولندي، وبنيامين نتنياهو من أصل ليتواني وتربية أميركية).

وحقيقة الأمر ان التكوين الاثني من جهة والمواقف الايدولوجية من جهة أخرى تلعب دوراً مؤثراً في صياغة السياسات الاسرائيلية وفي الانتماءات الحزبية (حتى في اطار الأحزاب الدينية التي كانت، بالأساس، نتاج التيارات الأصولية الاشكنازية، ثم اندفع الشرقيون إلى تمييز أنفسهم في الثمانينات بتشكيل حزب شاس الخاص بهم عشية انتخابات ١٩٨٤، وقد حصل على ١٠ مقاعد في انتخابات الكنيست في العام ١٩٩٦، وهو ما يوازي تقريباً ما حصلت عليه الأحزاب الدينية الغربية التقليدية، الحزب القومي الديني - المفدال - وتيار اغودات يسرائيل الاصولي).

تناقضات التجربة الليكودية

وكان ملفتاً للنظر أن الليكود الذي حكم اسرائيل بمفرده (أي دون حزب العمل) بين العامين ١٩٧٧ و ١٩٨٤، وإن كان مع شركاء صغار آخرين، لم يستطع (ولم يشأ) أن يشق طريق سياسة اقتصادية ليبرالية على غرار تلك التي بدأت معالمها تتضح، في تلك الفترة، في كل من بريطانيا والولايات المتحدة في ظل ادارتي مارغريت تاتشر ورونالد ريغن. القيادات الليكودية، التي كانت تدعو إلى الانفتاح الاقتصادي واللبرلة، اضطرت، في النهاية، إلى اتباع سياسة ارضاء للقاعدة الشعبية والاثنية للحزب من خلال المحافظة على نظام الضمانات الاجتماعية، لا بل وزيادة الانفاق بدون حساب لكسب ولاء مكونات الائتلاف الحكومي (الأحزاب الدينية وغيرها) وولاء الناخبين، خاصة عشية الحملات الانتخابية (في العامين ١٩٨١ و ١٩٨٤). وإذا أضفنا إلى ذلك كله حملة الاستيطان

المسعورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري، وما تعنيه من أعباء مالية اضافية، لأدركنا سبب تدهور الوضع الاقتصادي الاجمالي في ظل حكم الليكود وتفاقم نسبة التضخم التي وصلت في العام ١٩٨٤ إلى ٤٥٠ بالمئة. وقد أدى هذا الوضع، بالاضافة إلى الفشل الذريع في محاولة احتلال لبنان وابادة قوى منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٢، إلى عودة جزئية لحزب العمل إلى الحكم من خلال صيغة شراكة مع الليكود يتناوب فيها زعيما الحزبين (شمعون بيريس واسحق شامير آنذاك) على رئاسة الحكومة وينفذان سياسة اقتصادية صارمة لضبط التضخم وتدهور قيمة العملة الاسرائيلية ولترشيد عملية الانفتاح الاقتصادي وتطوير دور القطاع الخاص مع بقاء حجم أساسي من الاقتصاد الاسرائيلي تابعاً لمؤسسات السلطة وللنقابة العامة (الهستدروت)، بدءا بالصناعات العسكرية التي تطورت كثيرا تلك الفترة وتطورت نسبة الصادرات منها في اطار اجمالي السلع المصدرة، وهي صناعات كانت مرتبطة ارتباطا كاملا بالدولة، وتحت اشرافها المباشر.

وقد حققت حكومة العمل - الليكود نتائج ملموسة على صعيد تخفيض نسبة التضخم التي انحدرت بسرعة شديدة خلال عام واحد من ٤٥٠ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة وقد ساعد على نجاح هذه السياسة الاقتصادية تراجع أسعار النفط في أواسط الثمانينات وانخفاض سعر الدولار والدعم المالي الاستثنائي من قبل الادارة الاميركية، التي قدمت هبة اضافية لدعم عملية الترشيد هذه.

تقدم الالكترونيات والصناعات العسكرية

وحققت اسرائيل في تلك الفترة تقدماً ملموساً على صعيد تطوير اقتصادها وصناعاتها العسكرية والالكترونية الحساسة التي سرعان ما تحولت إلى مكونات رئيسية من صادراتها إلى جانب صادراتها التقليدية (الماس، المواد الزراعية، والصناعات الغذائية). ومع تطور البحث العلمي التطبيقي والهندسة الزراعية شهدت الزراعة والصناعة تطويرا تكنولوجياً وتحديثاً ملموسين، بالرغم من تخلف بعض قطاعات الزراعة والنسيج والبناء، التي بقيت تستفيد من توفر اليد العاملة الرخيصة نسبياً (العمال الفلسطينيين ثم الأجانب المستوردين، ومن ثم سياسة نقل

بعض هذه الصناعات إلى الأردن اثر المعاهدة الاردنية ـ الاسرائيلية في العام ١٩٩٤، على غرار ما تفعله الولايات المتحدة، مثلاً، التي تصدر بعض صناعاتها التقليدية إلى المكسيك وبلدان أخرى في أميركا اللاتينية والعالم الثالث).

لقد شارك كلا الحزبين، الليكود والعمل، سواء أثناء حكمهما المشترك بين العامين ١٩٨٤ و ١٩٩٠ أو اثناء حكم الليكود منفرداً (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) أو أثناء حكم العمل بالتحالف مع اليسار الصهيوني (ميريتس) بين الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٦ في عملية التطوير الاقتصادي المتسارع التي شهدتها اسرائيل في العقدين الماضيين، والتي جعلتها دولة صناعية متطورة (بالرغم من افتقادها لبعض المواد الأولية الحيوية مثل النفط وبعض المعادن الرئيسية) ذات اختصاص تكنولوجي عال، ويقترب فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي من مستويات دول أوروبا الجنوبية، لا بل يتفوق على بعضها. وقد نمت خلال هذه العملية طبقة رأسمالية خاصة ذات ثراء واسع ونفوذ متزايد وحجم متسع، تتعايش وتتعاون مع الشريحة البيروقراطية ذات التوجه الرأسمالي في مؤسسات الدولة والهستدروت، وتحقق هذا التطور، إلى حد غير قليل، باستغلال قوة العمل الفلسطينية الأقل كلفة من اليد العاملة الاسرائيلية، كما بالاستفادة من مساحات وثروات الأراضي المحتلة والسوق الذي تشكله للسلع الاسرائيلية.

بين التكيف مع العولمة الرأسمالية.. ومتطلبات السياسات الداخلية

لكن الطابع الخاص للدولة الصهيونية ذات الوظائف الاستراتيجية الاهم من الاستثمار الاقتصادي البحت. ووجود الكتل الواسعة الضاغطة ذات المصلحة في ابقاء نظام الامتيازات والخدمات الناشئ مع الدولة، جعلا عملية التطور الاقتصادي محكومة بحسابات التوازن بين ضرورات التحديث الرأسمالي من جهة (الخصخصة) وضرورات الحفاظ على دور الدولة ومؤسساتها الراعية للهجرة والحامية للمهاجرين من مساوئ النظام الاقتصادي الليبرالي المنفتح بالكامل. وهكذا تعايشت، ومازالت، قطاعات الاقتصاد الثلاثة، قطاع الدولة وقطاع الهستدروت والقطاع الخاص. وقد تضمن برنامج حزب العمل عشية انتخابات حزيران ١٩٩٢ تبني صيغة «الاقتصاد المختلط التنافسي» المشار إليها، مع تعهد بتنشيط عملية

الخصخصة للقطاع الحكومي، وهو مالم يتم تنفيذه تماماً. ومن مفارقات التركيبة السياسية للحكم، آنذاك، ان الطرف الثاني في الائتلاف الحكومي، ميريتس، تشكل من ثلاثة أحزاب يجمعها حرصها على الطابع العلماني للدولة ومزاجها المعتدل بشأن تسوية المسألة الفلسطينية، في حين ينتمي أحد هذه الأحزاب الثلاثة، وهو مابام، إلى المدرسة المدافعة تاريخياً عن التأميم والقطاع العام، بينما ينتمي حزب آخر، وهو شينوي، إلى التيار الليبرالي الانفتاحي في مجال الاقتصاد. وهذا التناقض الداخلي موجود أيضاً، بشكل آخر، في اطار حزب العمل نفسه. ويرى بعض المحللين أن الصراع الكامن في البنية الاقتصادية الاسرائيلية بين التيار المتمسك بالقطاع العام والخدمات والضمانات الاجتماعية التقليدية في المجتمع الاسرائيلي، من جهة، والتيار الانفتاحي الأقرب إلى الانسجام مع الليبرالية الاقتصادية الجديدة الصاعدة في الدول الرأسمالية المتطورة (ابتداء من الولايات المتحدة وبريطانيا) من جهة أخرى، دفع قادة حزب العمل لتبني استراتيجية تصدير المشكلة من خلال فتح أسواق وامكانيات جديدة أمام الرأسمالية الانفتاحية عبر عملية التسوية التي بدأت في مدريد وتجسدت لاحقاً في صفقة أوسلو والمعاهدة الأردنية ـ الاسرائيلية والمؤتمرات الاقتصادية الإقليمية ـ الدولية في الدار البيضاء والقاهرة وعمان (والمؤتمر المحدود الحضور في قطر).

وعملية التصدير هذه ، التي حققت نجاحات ملموسة، قبل أن تنتكس جزئياً مع مجيء التحالف الليكودي اليميني للسلطة في أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٩٦، تسمح عبر تصدير ضغط التيار الانفتاحي إلى الخارج بالابقاء على البنية الممركزة للاقتصاد الاسرائيلي الداخلي وعلى نظام الخدمات الاجتماعية الذي يساهم في ادماج المهاجرين الجدد وتسهيل حياتهم في اطارها الجديد، كما يساهم في تخفيف حدة التناقضات بين مختلف مكونات المجتمع، طبقات وشرائح وكتلاً اثنية.

وعندما حاول بنيامين نتنياهو ابن المدرسة الليبرالية الجديدة الاميركية على الصعيد الاقتصادي والداعي إلى الانفتاح الاقتصادي الكامل، أن يسرع عملية الخصخصة مع تخفيض الخدمات والضمانات الاجتماعية في موازنة الدولة، ووجه

بحركة اضرابات واسعة شلت اسرائيل طوال عدة أيام في أواخر العام ١٩٩٧، كما ووجه بمعارضة داخلية في اطار الائتلاف الحكومي نفسه أرغمته على التراجع عن بعض هذه التوجهات، وإن دفعت بوزير خارجيته وزعيم حزب «غيشر» اليهودي الشرقي المنشق عن الليكود دافيد ليفي إلى الانسحاب من الائتلاف. فحماس نتنياهو للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي المعولم يحد منه سعي الليكود وبعض حلفائه في الائتلاف الحكومي للحفاظ على ولاء القاعدة الشعبية، التي هي، إلى حد كبير، قاعدة اثنية، يهودية شرقية بالنسبة لليكود وشاس، وروسية وأوروبية شرقية بالنسبة لحزب ناتان شارانسكي المسمى «يسرائيل بعاليا».

وكان النظام الانتخابي الجديد، الذي طبق لأول مرة في انتخابات أيار ١٩٩٦، والذي يقضي بانتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر وبمعزل عن انتخاب أعضاء الكنيست، كان قد دفع إلى التصويت الايديولوجي والاثني بشكل اوسع من السابق، حين كان رئيس الحكومة، في الغالب، هو رئيس الحزب أو الكتلة الأكبر أو الاقدر على تجميع أغلبية برلمانية. فبينما كان العديد من الناخبين يتجهون في الماضي للتصويت لقائمة الحزب الرئيسي الذي يرغبون في ايصاله إلى قمة الحكم، أصبحوا، بعد فصل انتخاب رئيس الحكومة، يشعرون بحرية أكبر في التصويت للحزب أو التيار الذي يعبر عن تطلعاتهم ومعتقداتهم أو انتمائهم الديني والاثني، وهو ما يفسر تضخم أصوات الأحزاب الصغيرة (بما في ذلك وخاصة الأحزاب الدينية) وتراجع حجم الاصوات التي صبت لصالح الحزبين الكبيرين، العمل والليكود. حيث حصل حزب العمل على ٢٦,٨ بالمئة من الاصوات في العام ١٩٩٦ مقابل ٣٤,٦ بالمئة في العام ١٩٩٢، في حين حصل الليكود على ٢٥,١٪ عام ١٩٩٦ وهي تقريباً نفس النسبة التي أخرجته من الحكم في العام ١٩٩٢، وكانت بالتحديد ٢٤,٩ بالمئة. أي أن أصوات كلا الحزبين الكبيرين تكاد لا تتجاوز نصف مجمل أصوات الناخبين، وهو وضع جديد تماماً. بالمقابل، ارتفعت نسبة كل من الحزب الديني القومي (المفدال) وحزب شاس الديني الشرقي من ٤,٩ بالمئة لكل منهما في العام ١٩٩٢ إلى ٧,٨ و ٨,٥ بالمئة على التوالي في انتخابات عام ١٩٩٦. وظهر إلى السطح حزب مهاجري

أوروبا الشرقية «يسرائيل بعليا» مسلحاً بنسبة ٥,٧ بالمئة من الاصوات. وفي السياق ذاته، صبت الاصوات العربية بشكل أكبر لصالح القوائم المسماة عربية، وهي تشمل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش، وهي في الواقع قائمة ذات غالبية عربية وبمشاركة يهودية) والتجمع الوطني الديمقراطي المؤتلف معها في قائمة واحدة حصلت على ٤,٢ بالمئة من عام ١٩٩٦ مقابل ٢,٣ بالمئة فقط لقائمة حداش عام ١٩٩٢، كما تشمل القائمة العربية الموحدة المشكلة من الحزب الديمقراطي العربي (دراوشة) وحركتين اسلاميتين وقد نالت ٢,٩ بالمئة عام ١٩٩٦ مقابل ١,٥ بالمئة فقط للحزب الديمقراطي العربي عام ١٩٩٢. وقد تراجع التصويت «العربي» لصالح الاحزاب الصهيونية بشكل ملموس، فانحدرت الأصوات لصالح حزب العمل من مجمل الأصوات العربية من ٢٠,٣ بالمئة عام ١٩٩٢ إلى ١٦,٦ بالمئة عام ١٩٩٦ ونسبة الليكود من ٨,٨ بالمئة إلى ٢,٢ بالمئة.

هل هناك حقا تحول نحو اليمين؟

فهل يعني كل ذلك أن هناك تحولاً ثابتاً نحو اليمين لدى يهود اسرائيل؟

العملية في الواقع أكثر تعقيداً، وهي تتعلق بجملة من العوامل والظروف التي تدفع تارة بهذا الاتجاه وتارة بالاتجاه المعاكس. وكما ذكرنا، لا يعكس العامل الاقتصادي - الطبقي نفسه بشكل مباشر على المستوى السياسي دائماً وهو، في كل الأحوال، متداخل مع عوامل اثنية وايديولوجية وظرفية تفرض حضورها الثقيل في مجتمع لعبت الايدولوجيا (الصهيونية بتلاوينها المختلفة) فيه، ولازالت، دوراً تكوينياً اساسياً يغلف حقيقة المشروع وجوهره بالنسبة لغالبية جمهوره.

وإذا كان العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم، في نهاية المطاف وفي التحليل الأخير، كما تؤكد ذلك المادية التاريخية، فإنه ليس، بالضرورة، العامل المقرر والمحدد المباشر في كل لحظة وفي كل منعطف، والنزوع نحو تفسير كل الظواهر السياسية والاجتماعية وكل الاحداث والمواقف الآنية بأسباب وجذور اقتصادية وطبقية هو تشويه وابتذال للماركسية وانحراف باتجاه النزعة المعروفة في الادبيات الماركسية باسم النزعة الإقتصادوية.

ففي الوضع الاسرائيلي (كما في أوضاع أخرى)، يتأثر الناخب الاسرائلي بجملة من العوامل في تقرير خياراته الانتخابية، منها ما يتعلق، بالتأكيد، بوضعه المعيشي وبقضاياه الاجتماعية الخاصة، ومنها ما يتعلق بالمخاوف التي يثيرها لديه هذا الطرف السياسي الصهيوني أو ذاك من تطورات أو أوضاع محتملة، ومنها ما سيتعلق حتى بالأشخاص الذين يقدمون برامجهم أمامه. ففي عصر الصورة والصوت المنقولين بسرعة هائلة، عصر التلفزيون، جاء النظام الانتخابي الاسرائيلي الجديد ليشخصن الصراع السياسي، خاصة في انتخابات رئيس الحكومة. ومن الواضح ان نتنياهو الذي تشرب مناخات الاعلام والعلاقات العامة في الولايات المتحدة حيث عاش طويلاً، واستفاد من اقامته هناك لتطوير استخدامه لوسائل الاعلام العصرية، وخاصة التلفزيون، كان أكثر قدرة من خصمه في انتخابات العام ١٩٩٦ شمعون بيريس في الاستفادة من الطابع الجديد المشخصن للعملية الانتخابية. حيث أن بيريس درج على الدخول في انتخابات القوائم الحزبية، وهي انتخابات يتراجع فيها عنصر الشخص الأول بعض الشيء، وإن يكن، بالطبع، ليس بشكل كامل. فتجربة بيريس الشخصية، حتى في ظل النظام الانتخابي السابق، كانت تجربة غير مشجعة، حيث لم يتمكن من كسب أية معركة انتخابية نيابية منذ أن تولى رئاسة حزب العمل، عشية انتخابات أيار ١٩٧٧ أولاً، ثم بعد ذلك في انتخابات الكنيست للأعوام ١٩٨١ و١٩٨٤ و١٩٨٨، حيث فشل وتحول حزبه نحو المعارضة في الدورتين الاوليين، واضطر من أجل المشاركة في السلطة إلى الائتلاف مع الليكود في العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٨. وليس صدفة أن تكون الانتخابات الوحيدة التي فاز فيها حزب العمل منذ العام ١٩٧٧ هي تلك التي تنحى فيها بيريس عن رئاسة الحزب وترك صدارة قائمة الحزب لغريمه التاريخي اسحق رابين، الذي يحظى بشعبية وثقة الناخبين التقليديين للحزب أكثر منه.

وهناك، بالطبع، عوامل عديدة أخرى لعبت دوراً في فشل حزب العمل في البقاء في السلطة في العام ١٩٩٦، بعضها له علاقة بالوضع الأمني والشعور بالقلق ازاء تجربة جديدة غير مرئية العواقب، هي التجربة الناجمة عن صفقة

أوسلو وقيام سلطة للحكم الذاتي الفلسطيني في بعض مساحات قطاع غزة وعدد من مدن الضفة الفلسطينية. وقد لعب نتنياهو وأحزاب اليمين المتطرف بقوة على وتر الخوف والقلق هذا لدى الناخب الاسرائيلي المتأرجح، ومن الواضح أنه حقق، مع حلفائه اليمينيين والدينيين نجاحاً ملموساً في استدراج غالبية الناخبين اليهود للتصويت لصالح المألوف ولغير صالح المجهول، وهي ردة فعل معروفة في بلدان أخرى.

تقاطعات متزايدة بين خيارات العمل والليكود

ان تخلي حزب العمل الاسرائيلي عن البراقع الشفافة للاشتراكية المزعومة التي كان ينادي بها في بدايات نشأته وسيطرته على الحكم، لصالح تطور رأسمالي منفتح مرتبط بالنظام الرأسمالي العالمي ومتجه نحو مزيد من خصخصة القطاع العام،مع استمرار وجود جسم غير بسيط من هذا القطاع، سواء ملكاً للدولة أو للمجمع النقابي المعروف باسم الهستدروت، واستمرار نظام واسع للضمانات الصحية والاجتماعية، ان هذا التطور جعل حزب العمل يتجه. على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي، نحو الوسط ـ اذا صح التعبير ـ، في الوقت الذي تعلم فيه الليكود، خلال تجربته في الحكم، ان نظاماً رأسمالياً ليبرالياً وحراً من أي قيود، وهو النظام الذي كان يدعو اليه بعض زعمائه، لا يلائم المجتمع الاسرائيلي ولا يتناسب حتى مع تركيبة الليكود الاجتماعية ومع مصالح قاعدته الانتخابية. وبذلك اقترب الحزبان الكبيران في إسرائيل من بعضهما البعض على الصعيد الاقتصادي (كما ذكرنا، مارسا معاً سياسة اقتصادية مشتركة بين العامين ١٩٨٤ و١٩٩٠)، وباتا يمثلان، في الجوهر، مصالح شرائح مختلفة ومتداخلة من الرأسمالية الجديدة والبورجوازية البيروقراطية، ويجران معهما قاعدة انتخابية متعددة التكوين الطبقي، ويغلب عليها، كم اشرنا اعلاه، التكوين الاثني. حيث ان جمهور حزب العمل هو، في الغالب، جمهور اشكنازي ومديني ليبرالي النزعة بالمعنى السياسي للكلمة، وبالتالي اكثر تفهماً لمبدأ تسوية ما مع الشعب الفلسطيني (وهناك، كما هو معروف، تلاوين مختلفة في إطار الحزب بشأن مضمون هذه التسوية). اما جمهور الليكود، على المستوى القاعدي، فهو جمهور سفاردي اقل

ثراء واقل مستوى ثقافياً واكثر انقياداً إلى افكار التطرف القومي الصهيوني والعنصرية الفجة تجاه العرب (عنصرية الصهاينة الغربيين أقل بروزاً وفجاجة، وهي مغلفة في الغالب بطلاء سميك من النفاق).

وإذا كان من المؤكد انه لازالت هناك بعض الفوارق في المفاهيم الاقتصادية للحزبين الكبيرين، الا ان تمايزهما الاساسي ليس في هذا المجال، وانما في المجالات السياسية - الايديولوجية (وخاصة في القضايا المتعلقة بتسوية الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني والعربي ومصير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، حيث ثقل الميثولوجيا الدينية التي تغلف النزعة التوسعية، في الاراضي الفلسطينية المحتلة تحديداً، اكبر في الليكود منه في حزب العمل، ومايتعلق بهذه التسوية من رؤية لمستقبل اسرائيل وعلاقتها بالمنطقة المحيطة بها).

ففي حين يرى، الآن، قادة حزب العمل افقاً ملائماً لتطور الرأسمالية الإسرائيلية ودورها الامبريالي الاقليمي من خلال ما بات يعرف باسم المشروع الشرق اوسطي (الذي كان شمعون بيريس ابرز المنظرين له، والذي حاولت ان تترجمه المسارات متعددة الاطراف بعد مؤتمر مدريد ثم المؤتمرات الاقتصادية الاقليمية - الدولية المتعاقبة منذ مؤتمر الدار البيضاء في العام ١٩٩٤)، يرى بعض قادة الليكود (وعلى رأسهم نتنياهو نفسه) ان مصالح اسرائيل تلبي اعتماداً على تفوقها التكنولوجي المتطور وقدرتها، بالتالي، على فتح اسواق عالمية امام صناعاتها هذه، وان علاقتها بالمحيط العربي لايمكن إلا ان تكون علاقة «ردعية»، تفرض فيها اسرائيل ارادتها ومصالحها من خلال الترهيب وضمان التفوق العسكري - التكنولوجي الدائم على هذا المحيط، بحيث تفرض، بالتالي «سلاماً ردعياً».

ويظهر اليمين الإسرائيلي، هكذا، وكأنه يريد تأييد وادامة استراتيجية إسرائيلية تقليدية مورست عملياً منذ نشوء الدولة (على يد حزب العمل وسلفه حزب ماباي) دون استيعاب المستجدات المحلية والاقليمية والدولية التي تجعل ذلك أصعب وأعقد وأقل قبولاً في عالم اليوم، حتى في الدول الغربية التي كانت أو ما زالت تدعم إسرائيل تاريخياً. ومن المنطقي أن يصطف مع الليكود وقيادته

الحالية كل المدارس المتزمتة والمتعصبة دينياً وصهيونياً وذات النزعة الفاشية المفضوحة في الخارطة السياسية الإسرائيلية.

وإذا كان حزب العمل هو الذي بدأ بسياسة الاستغناء عن العمال الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية في إطار نظرية الفصل التي أطلقها اسحق رابين ـ أول فوج كبير من العمال الآسيويين والأوروبيين الشرقيين بدأ بالوصول إلى إسرائيل في أيار (مايو) ١٩٩٣ بعد اغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة في آذار/مارس من العام ذاته، وكان عدد العمال المهاجرين من هاتين المنطقتين لا يتجاوز السبعة آلاف حتى ذلك الحين، في حين وصل العدد إلى ٦٠,٠٠٠ في نهاية العام ١٩٩٤ وأكثر من ربع مليون في أوائل العام ١٩٩٨ ـ فإن سياسة الليكود الحالية، التي لم تتراجع عن عملية الفصل البشري التي فرضها حزب العمل، لا تعتبر الفصل، خاصة في الضفة الفلسطينية، فصلاً جغرافياً وتمهيداً لقيام كيان فلسطيني محدد الصلاحيات ومنقوص السيادة على أجزاء من الضفة والقطاع كما كانت توجهات حزب العمل، وإنما تتعامل معه كفصل بشري ذي طابع أمني بالدرجة الأولى أقرب إلى صيغة المعازل (البانتوستانات) الشهيرة في ظل نظام جنوب افريقيا العنصري السابق.

إن إفشال هذه السياسة الليكودية من جهة وتجاوز الصيغة المطروحة من قبل حزب العمل للتسوية من جهة أخرى (وسقفها ما عبر عنه الجناح الحمائمي في الحزب في وثيقة بيلن ـ أبو مازن الشهيرة حول تصور «الحل الدائم») وقف على إعادة بناء الوضع الذاتي الفلسطيني وتصليب الوضع العربي واستفادتهما من المناخ الدولي الواسع المتعاطف مع المطالب الفلسطينية والعربية الأساسية، بما يساهم في تنمية تيار السلام داخل إسرائيل، التيار المستعد لانجاز تسوية تاريخية تأخذ بعين الاعتبار مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، كما ومصالح وحقوق بقية الشعوب العربية المحتلة أراضيها ■

خريف ١٩٩٨

في الأساس القانوني والسياسي
لاعلان السيادة

سلافة حجاوي   فتحي الوحيدي

تقديم..

يضم هذا المحور أجزاء رئيسية، هي الأهم، من مطالعتين ذات طابع قانوني وسياسي في مسألة اعلان السيادة، تضيئان عدد من الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، وتقدمان اسهاماً مفيداً في الاحاطة به بشكل أفضل.

وغني عن القول أن هاتين المساهمتين انما تعبران عن وجهة نظر كاتبيها..

(1)

نحو قيام دولة عربية فلسطينية[١]

سلافة حجاوي

(أ)

مناقشة قانونية لمسألة إعلان الدولة الفلسطينية

في ضوء الاقرار الدولي بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ هي «أراضي محتلة» وتنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة، فمن المسلم به أن هذه الأراضي لا تخضع للسيادة الاسرائيلية ولا لأية سيادة أخرى، وذلك في ضوء أن الأردن قد تخلى عن ادعائه بالسيادة على الضفة الغربية، فضلاً عن أن المجتمع الدولي لم يعترف للأردن بالسيادة على الضفة الغربية منذ عام ١٩٥٠[٢]. كما أن مصر لم تدّع السيادة على قطاع غزة في يوم ما، ولذلك فإن القانون الدولي ينص على أن السيادة في الأراضي المحتلة تكون «كامنة» في سكان هذه الأراضي.

وتقر اسرائيل بأن هذه الأراضي هي أراضي محتلة[٣]. كما ان اتفاقيتي أوسلو والقاهرة الموقعتين بين الحكومة الاسرائيلية و م.ت.ف. في ١٩٩٣/٩/١٣ و١٩٩٤/٥/٤ تنصان على أن الأراضي التي شملتها الاتفاقات هي أراضي محتلة وتظل خاضعة للحكم

(١) ورقة عمل صادرة عن مركز التخطيط الفلسطيني في شهر ١٩٩٨/٨.

(٢) فقط بريطانيا اعترفت بضم الأردن للاراضي الفلسطينية، واعتبرت الجامعة العربية الأراضي المذكورة وديعة لدى الأردن.

(٣) اسرائيل أقرت في الاعلان رقم (٣) لعام ١٩٦٧ انطباق اتفاقية جنيف على الأراضي المحتلة. انظر قطران دملاط ص١٠.

العسكري الاسرائيلي على الرغم من انسحاب قيادته العسكرية إلى داخل اسرائيل[1]، إلى أن يتم استكمال المفاوضات النهائية التي من شأنها أن ترسم الحدود الدائمة بين كيانين سياسيين منفصلين، حيث ينتهي الحكم العسكري تلقائياً بتحقيق هذا الفصل، وتتسلم م.ت.ف. مسؤولية السيادة على الأراضي التي ينحسر عنها الحكم العسكري، وذلك بفعل أن اتفاقات أوسلو قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبفعل أن القانون الدولي يقرر بأن السيادة تظل «كامنة» في السكان الذين يتعرضون للاحتلال، وبمن يقررون بأنه يمثلهم، وهو في هذه الحالة م.ت.ف. التي اختارها السكان ممثلاً لهم في انتخابات ١٩٩٦.

وفي ضوء تعثر المفاوضات في اطار اتفاقات أوسلو التي وضعت تاريخاً محدداً لانتهاء المفاوضات النهائية في ١٩٩٩/٥/٤، الأمر الذي أصبح يعني استحالة التوصل إلى اتفاق نهائي حول الحدود بين الكيانين الاسرائيلي والفلسطيني، فإن اتفاقات أوسلو تصبح منتهية، كمرحلة على طريق تنفيذ القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨، وان ما تحقق خلال تنفيذها يصبح بمثابة محطة على طريق تنفيذ هذين القرارين، وخاصة أن الوضع الذي تمخض عن كل تلك التطورات يشمل الآتي:

- ☆ حكم ذاتي فلسطيني فريد من نوعه، حيث أنه لا يخضع للسيادة الاسرائيلية.
- ☆ عدم وجود أي طرف يدعي السيادة على هذه الأراضي باستثناء السكان، حيث السيادة كامنة فيهم، وفقا للقانون الدولي.
- ☆ حدوث خلخلة كبيرة في الحكم العسكري الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية بحيث فقد الاحتلال، وفقاً للقانون الدولي، شرعيته.
- ☆ فشل القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ في الوصول بالمفاوضات بين الطرفين إلى نهايتها العادلة.

---

(١) المادة ٦ من الملحق II /المادة III - I/ المادة XXIII - V.

المادة ٥ من الفقرة ٣ من اتفاق أوسلو تنص على الحدود والعلاقات الخارجية والتعاون مع الجيران.

ما العمل؟ هناك ثلاثة خيارات تتمثل بما يلي:

أولاً: استمرار الوضع الراهن على حاله، وهذا مستحيل، إذ أن هذا يعني العودة للسياسة الاسرائيلية السابقة القائمة على ذلك.

ثانياً: التوصل إلى اتفاق مكمل لاتفاقات أوسلو، بحيث يتم وضع سقف زمني جديد للمفاوضات، وينص على أن هدف المفاوضات النهائية هو قيام دولة فلسطينية. غير أن هذا الخيار يتعرض لرفض الحكومة الاسرائيلية النص على ذلك الهدف، ولذلك فإن الجانب الفلسطيني سيرفض اتفاقاً جديداً لا ينص على ذلك.

ثالثاً: ممارسة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة حقه في ممارسة السيادة الكامنة فيه وفقاً للقانون الدولي. ويتطلب هذا الخيار اجراء استفتاء شعبي جديد لتمكين م.ت.ف. الممثل الشرعي للسكان وفق انتخابات عام ١٩٩٦، من اعلان الدولة.

غير أن هذا الخيار سوف يتعرض للصلف الاسرائيلي الذي تمثل دائماً في رفض الانصياع للقانون الدولي وللشرعية الدولية، وسوف تسعى الحكومة الاسرائيلية إلى فرض قيود عديدة تحول دون تمكن الدولة من ممارسة سيادتها على الصعيد الفعلي. ولذلك لابد من أن يكون هذا الخيار مقترناً بتحرك آخر هو اللجوء إلى الأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية تحت بند «الاتحاد من أجل السلام». فما هو البند وما هو تاريخه؟

(٢)
بند الاتحاد من أجل السلام

في سياق عودة الأمم المتحدة لممارسة دورها في حل القضية الفلسطينية بعد تعثر اتفاقات أوسلو، يبرز سؤال: ما هو الأساس القانوني لقضية فلسطين؟ هل يمكن تطبيق النموذج القانوني لعملية استقلال ناميبيا على عملية استقلال فلسطين؟ وما هو الدور الذي تلعبه السياسة في دعم تطبيق أو تعطيل الحلول على قاعدة القانون؟

انطلاقا من أن قضيتي فلسطين وناميبيا متطابقتان في الأساس، فانه يمكن حقاً العمل من أجل فرض تطبيق نموذج ناميبيا على فلسطين، وبخاصة أن استقلال دولة فلسطين له الأسبقية على استقلال ناميبيا قانونيا، وان الفارق الوحيد في عملية تطبيق القانون هو فارق سياسي تمثل في التعاون التام بين مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن ناميبيا، فيما يتعارض الموقفان بشأن فلسطين بسبب الموقف السياسي الأميركي المعرقل.

فهل يمكن قانونيا التغلب على هذه المعارضة الأميركية؟ الجواب هو نعم. ولكن ذلك يتطلب توفر أمرين، الأول: توافر التأييد العالمي لقضية فلسطين إلى حد الاستعداد للوقوف إلى جانب القانون في مواجهة الولايات المتحدة. والثاني: استعداد فلسطين لرفع سلاح القانون في وجه الولايات المتحدة.

١. الأساس القانوني

اعتبرت الأمم المتحدة لدى انشائها وريثة عصبة الأمم واستمرار لها، وبخاصة في مجال نظام الانتداب، وأنشيء نظام وصاية جديد بدلاً من **نظام الانتداب** حيث نصت المادة ٧٧(١) من ميثاق الأمم المتحدة على تطبيق **نظام الوصاية** على الأقاليم المشمولة بالانتداب وعقد اتفاقات بشأنها كبديل للاتفاقيات

الدولية السابقة، وفي حالة عدم حدوث ذلك، يبقى الانتداب واتفاقاته الدولية سارية المفعول، ولا يمكن تجاوز هذه الاتفاقات بأية اتفاقات خارج مجلس الوصاية، ولا خروج أو تأويل لأي نص على نحو يغير بطريقة ما حقوق الدول أو الشعوب أو شروط الاتفاقات الدولية القائمة، وذلك وفقاً للمادة ٨٠(١) من الميثاق. ضمن هذا الاطار يكون الأساس القانوني لاقامة دولة فلسطين من قبل الأمم المتحدة هو:

- ☆ المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم، وفقرتها ٢٢ (٤) التي اعتبرت فلسطين آهلة للاستقلال شرط مساعدتها بانتداب ـ فئة أ ـ بينما اعتبرت ناميبيا (مسماة آنئذ جنوب غرب افريقيا) غير آهلة من فئة ج.
- ☆ المعاهدات الدولية المعقودة بين العصبة والدول المنتدبة، والتي نصت على أن أي نزاع بشأن تفسير الانتداب يجب أن يحال إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي سلف محكمة العدل الدولية الحالية، واستمرار سريان هذه المعاهدات حتى الآن بموجب الفقرة التحفظية في المادة ٨٠ (١) من الميثاق.
- ☆ المادة ١٠٣ من الميثاق التي تنص على أن الالتزام بنصوص الميثاق يعلو على أي التزام آخر.
- ☆ خلاصة هذه المبادئ هي أن فلسطين مازالت مشمولة قانونياً بنظام الانتداب والمعاهدات الخاصة به وذلك بسبب أن فلسطين لم توضع تحت نظام الوصاية ولم تعقد اتفاقية دولية جديدة بشأنها، وان قرار التقسيم ١٨١ لم يتم تطبيقه من قبل الأمم المتحدة. وفي ضوء أن اتفاقات العصبة والأمم المتحدة الخاصة بالانتداب تعلو على أي اتفاق أو اجراء، فإن كافة الاجراءات أو الاتفاقات الخاصة باقليم دولة فلسطين، تعتبر اجراءات واتفاقات لا قيمة قانونية لها، وان الاقليم الفلسطيني مازال يعتبر مسؤولية أممية من مسؤوليات الأمم المتحدة، التي يتحتم عليها نقل الاقليم للوصاية ثم اقامة الدولة الفلسطينية فيه.

٢ ـ نموذج ناميبيا

كانت فلسطين وناميبيا هما الاقليمان الوحيدان المنتدبان اللذان لم يتم شمولهما بنظام الوصاية أو عقد اتفاقات دولية بشأنهما بعد قيام الأمم المتحدة. ففي ناميبيا،

ظل انتداب جنوب افريقيا، بسبب رفض جنوب افريقيا عقد اتفاقية تمهيداً لاعلان استقلال الاقليم.

في عام ١٩٥٠، أوصت محكمة العدل الدولية بأن للجمعية العامة حقاً قانونياً لممارسة الاشراف على ناميبيا بموجب انتقال سلطات العصبة إلى الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٦٦ أصدرت الجمعية العامة قرار ٢١٤٥ الذي نص على انهاء الانتداب وعدم حق جنوب افريقيا في الاستمرار في ادارة الاقليم، وان ناميبيا قد أصبحت تحت الاشراف المباشر للأمم المتحدة. وبالتالي أصبح بقاء جنوب افريقيا في ناميبيا يعتبر احتلالا. كما تم عام ١٩٦٧ تشكيل مجلس اختص لادارة الاقليم، وصدرت العديد من القرارات التي تدعو جنوب افريقيا للانسحاب من ناميبيا، وتم وضع نظام قانوني كامل يلزم كافة الدول بعدم الاعتراف بأي سيادة لجنوب افريقيا على ناميبيا.

وفي عام ١٩٧١ اصدرت محكمة العدل الدولية رأيها بشأن ما يمكن أن يترتب من نتائج جراء استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا فأقرت أن تواجد الأخيرة في ناميبيا غير قانوني.

كما أكدت المحكمة أن قرارات الجمعية العامة، باعتبارها وريثة مجلس العصبة، ليست مجرد توصيات، وانما قرارات آمرة فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالانتدابات.

وفي عام ١٩٧٣ اعترفت الجمعية العامة بسوابو ممثلا لشعب ناميبيا ودعتها في عام ١٩٧٦ للمشاركة كمراقب في جلساتها، وأقرت أن أية محادثات حول الاستقلال يجب أن تتم بين سوابو وحكومة جنوب افريقيا تحت اشراف الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٧٧ أقر مجلس الأمن فرض الحظر على بيع السلاح لجنوب افريقيا، وفي ١٩٧٨/٩/٢٩ أصدر مجلس الأمن القرار ٤٣٥ الذي نص على وضع آليات استقلال ناميبيا.

هذا من الجانب القانوني، أما من الجانب السياسي، فإن عودة الحرب الباردة، وتراجع دور الأمم المتحدة، ابتداء من عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، قد عطل تنفيذ القرار حيث عمدت الولايات المتحدة إلى عرقلة أعمال الجمعية العامة، وذلك بسبب رغبتها في ربط استقلال ناميبيا بمسألة النظام السياسي في انغولا والقوات الكوبية المتواجدة فيها.

وقد تطلب استقلال ناميبيا انتهاء الحرب الباردة، والوصول إلى اتفاق سوفييتي ـ أميركي قائم على مبدأ الربط، حيث ما لبثت ناميبيا أن حصلت على استقلالها بعد نحو عشر سنوات من صدور القرار ٤٣٥.

ولا تكمن العبرة في نموذج ناميبيا في القرار ٤٣٥، وانما في الأسس القانونية التي استند إليها هذا القرار، والتي جعلت استقلال ناميبيا أمرا محتما مهما طال الزمن. غير أن اصدار القرار المذكور كان حاسما.

٣ـ حالة دولة فلسطين

ان كافة الأسس القانونية التي استندت إليها عملية اصدار القرار ٤٣٥ بشأن استقلال ناميبيا، هي نفس الأسس التي يجب أن تقف وراء اصدار قرار مماثل بشأن فلسطين، وذلك بدءا بالمادة ٢٢ من عهد العصبة والفقرة ٤ من المادة المذكورة واتفاقية الانتداب. والمواد ٧٧ (١) و ٨٠ (١) و ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، اضافة إلى مسؤولية الأمم المتحدة بتسليم الاقليم الفلسطيني من الاحتلال الاسرائيلي وتطبيق قرار التقسيم ١٨١. والفارق الوحيد هو عرقلة الولايات المتحدة لاصدار قرار مماثل للقرار ٤٣٥ والتهديد باستخدام الفيتو.

ولكن ميثاق الأمم المتحدة وقرارات أخرى مثل قرار «الاتحاد من أجل السلام»، تتضمن القدرة على تجاوز الفيتو الأميركي في حالة توافر ارادة الدول الأخرى للتحقيق. ويتطلب ذلك العمل أولا في مجلس الأمن، ثم في الجمعية العامة.

٤ـ الخطوات في مجلس الأمن

لأجل قيام الجمعية العامة بتسلم مسؤولياتها ازاء الاقليم الفلسطيني واصدار قرار استقلال دولة فلسطين، لابد من صدور توصية بذلك من قبل مجلس الأمن ولأجل ابطال مفعول الفيتو الأميركي، تتم الخطوات التالية:

- ☆ تقوم احدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن بتقديم مشروع قرار ينص على قبول دولة فلسطين – المعلن قيامها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني – عضواً في الأمم المتحدة، استناداً إلى المادة ٤ (٢) من الميثاق.
- ☆ في حالة استخدام الفيتو من قبل الولايات المتحدة، يمكن لدولة أخرى أن تعتبر أن «نزاعاً» قد نشب داخل المجلس «وذلك وفقاً للمادة ٣٥ من الميثاق، وان النزاع يهدد الأمن والسلام الدوليين، وبذلك لابد للمجلس أن يوصي باتخاذ الاجراءات المناسبة لفض النزاع، وذلك وفقاً للمادة ٢٦ (١).
- ☆ في هذه الأثناء، تقوم دولة أخرى بطرح مشروع جديد ينص ثانية على الاعتراف بدولة فلسطين وقبولها عضواً في الأمم المتحدة.
- ☆ يتحتم على الولايات المتحدة وفقاً للمادة ٢٧ (٣) من الميثاق، الامتناع عن التصويت وذلك لأنها طرف في النزاع. وحتى لو حاولت التصويت فإن رئيس المجلس مخول باتخاذ اجراء يعتبر التصويت المذكور لاغياً أو لا يشكل فيتو على الاقل، وذلك وفقاً لنفس المادة.
- ☆ قد تعترض الولايات المتحدة على الاجراء الأخير، غير أن الاجراء يظل سارياً فيما إذا توفرت تسعة اصوات في المجلس إلى جانبه، وذلك وفقاً للمادة ٢٧ (٢) من الميثاق.
- ☆ هكذا يمكن لمجلس الأمن التوصية بالاعتراف بدولة فلسطين وبقبولها عضواً في الأمم المتحدة واحالة التوصية إلى الجمعية العامة.

٥ـ الخطوات في الجمعية العامة

- ☆ يطلب أي عضو في الجمعية العامة النظر في توصية مجلس الأمن تحت بند «الاتحاد من أجل السلام»، الذي كانت الولايات المتحدة نفسها قد عملت على اصداره بهدف الالتفاف على الفيتو السوفييتي المتكرر بشأن التدخل في كوريا خلال الخمسينات.
- ☆ يتطلب اتخاذ القرار تأييد ثلثي أصوات الجمعية العامة.

- ☆ إذا ما توفرت هذه الاصوات تصبح التوصية قـرارا، حيث يشير هذا القرار إلى الاعتراف بدولة فلسطين.
- ☆ تكون صيغة قرار الجمعية العامة متضمنة الآتي: التأكيد على أن الجمعية هـي وريثة عصبة الأمم بشأن الاشراف على اقليم فلسطين الخـاضع للانتـداب، وإذ تعتبر أن الاحتلال الاسرائيلي للاقليم الفلسطيني يشكل خرقـا للمـادة ٢٢ و ٢٢ (٢) من عهد العصبة وللقـرار ١٨١ وللقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، تقوم الجمعية بانشاء نظام قانوني خاص بدولة فلسطين، وتطلب من كافة الدول الامتناع عن الاعتراف باحتلال اسرائيل لدولة فلسطين.
- ☆ كذلك وتحت بند «الاتحاد من أجل السـلام» تطلـب الجمعيـة العامـة مـن كافـة الدول أن تقوم من جهتها بفرض حظر جزئـي أو كلـي علـى اسرائيل بسـبب رفضـها الانسحاب وذلك وفقا للمادة ٤١ من الميثاق.
- ☆ في الآن ذاته، يمكن للجمعية العامة التي اصبحت مسؤولة مسؤولية كاملة عـن تحقيق الانسحاب الاسرائيلي، ان تشكل قوة الدفاع عن فلسطين وحفظ السـلام فيها. وذلك وفقا للمادة ١٧ مـن نظـام معـاهدة الانتـداب، كمـا تصبـح الجمعيـة ملزمة بتوفير أقصى الدعم للشـعب الفلسـطيني، كمـا يحـق للجمعيـة العامـة أن تسمح لدولة فلسطين بأن تحضر وتمارس حقوقها كاملة داخـل الأمـم المتحـدة، أو أن تمنحها صفة دولة مراقب إلى حين تحقيق الانسحاب الاسرائيلي.

ومن المسلم به ان كل هذه الخطوات سـواء داخـل الجمعيـة أو مجلـس الأمـن تفترض قيام الجانب الفلسطيني بالاعلان المسبق عن قيـام دولـة فلسـطين وتشـكيل الحكومة واقرار تعريف عام لاقليم الدولة، واصدار قانون الجنسية.

كما أنها تتطلب في الأساس تأييدا مطلقا من قبـل دول الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة لهذه الخطوة، التي من شأنها أن تقيم دولـة فلسـطين وتجـبر اسـرائيل علـى الاعتراف بها ■

آب / أغسطس ١٩٩٨

(2)

الأسس القانونية والسياسية لقيام دولة فلسطين

د. فتحي الوحيدي
جامعة الأزهر / غزة - كلية الحقوق

(أ)

ملامح الشخصية الدولية لفلسطين في عهد الانتداب البريطاني

لا نستطيع في هذه الورقة إلا أن نبحث في الوضع الدولي لفلسطين من تاريخ قريب هو تاريخ الانتداب البريطاني لفلسطين: ١- لأنه التاريخ الذي تبلورت فيه الحركة الوطنية الفلسطينية. ٢- كما أنه بداية الفترة الذي صدر فيها وعد بلفور الذي وإن لم يمنحنا أية حقوق سياسية إلا أنه في نفس الوقت لم يسلبنا هذه الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بمقتضى القانون الطبيعي في الحرية والاستقلال. ٣- كما أن هذه الفترة هي التي أقر فيها مجلس عصبة الأمم المتحدة صك الانتداب على فلسطين، ذلك الصك الذي كان الأساس للسياسات التي اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة على فلسطين إلى سنة ١٩٤٨. ٤- والحقيقة أن أهمية هذه الفترة في التاريخ الدستوري والسياسي لفلسطين لا ترجع فقط إلى أنها المقدمة الطبيعية للتطورات المختلفة التي تلاحقت بعد ذلك بل أيضاً لأنها تشمل نهاية نوع من النفوذ تمثل في انهاء النفوذ التركي لفلسطين كما تشمل بداية نوع آخر من النفوذ الأجنبي تمثل في احتلال فعلي للجيش البريطاني لفلسطين.

إن السنوات من ١٩١٧ إلى الآن يمكن النظر إليها كفترة ذات معالم محددة في تاريخ فلسطين سواء من حيث الظروف الدولية والاقليمية المحيطة بها أو من حيث التطورات المحلية النوعية التي حدثت فيها. فبنهاية الحرب العالمية الأولى خضعت فلسطين مثل معظم الاقاليم العربية لأول تنظيم دولي للأقاليم التي لا تباشر سيادتها، وهو نظام الانتداب البريطاني، الذي لم يؤثر على استمرار الشخصية الدولية لفلسطين وهذا ما يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التي تقضي بأن «بعض الجماعات التي كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى، والتي بلغت درجة من الرقي والتقدم يمكن الاعتراف باستقلالها..».

ولقد عبر ميثاق جامعة الدول العربية في ملحقه الخاص بفلسطين عن هذه الشخصية الدولية لفلسطين حيث جاء به أنه (منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ـ ومنها فلسطين ـ ولاية تلك الدولة أصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى) وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها.. وإذا لم تكن مكنت من تولي أمورها، فإن عهد عصبة الأمم في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه إلا على أساس الاعتراف باستقلالها. فوجود فلسطين واستقلالها الدولي من ناحية الشرعية الدولية أمر لاشك فيه ويؤكد الشخصية الدولية لفلسطين ابرامها للمعاهدات الدولية خلال فترة الانتداب البريطاني. ونكتفي بالاشارة إلى الاتفاقية المصرية ـ الفلسطينية التي صادق عليها مجلس الوزراء المصري بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٨ بشأن تبادل عربات الركاب بين مصلحتي سكك الحديد المصرية والفلسطينية، والاتفاقية المصرية ـ الفلسطينية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢١ بشأن تسليم المجرمين.

كذلك كانت لفلسطين خلال فترة الانتداب جنسية متميزة عن جنسية دولة الانتداب وهذا ما أشارت إليه صراحة المادة السابعة من وثيقة الانتداب التي قضت (بأن تتولى ادارة فلسطين سن قانون الجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذي يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم..).

وتبرز المادة الخامسة من ذات الوثيقة الشخصية الدولية الفلسطينية ووحدة اقليمها بالنص على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من اقليم فلسطين إلى حكومة دولة اجنبية.. وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة ووضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى.

والإشارة هنا إلى الجنسية الفلسطينية لها أهميتها القانونية ويكفي هنا أن نشير إلى موقف القضاء الانجليزي من الجنسية الفلسطينية كما يتضح من قضاء المحكمة العليا في فلسطين وحكم محكمة الاستئناف الدائرة المتباينة في انجلترا في قضية شهيرة هي قضية Ketter الصادر عام ١٩٤٠ الذي اشار إلى الجنسية الفلسطينية المتميزة حيث دارت وقائع النزاع حول كون الطاعن ولد في فلسطين عام ١٩١١ وظل بها حتى عام ١٩٣٧ عندما حضر إلى انجلترا بجواز سفر صادر عن المنتدب السامي البريطاني في فلسطين.

وفي عام ١٩٣٨ أصدر وزير الداخلية البريطاني أمراً بطرده ولكنه لم ينفذ الأمر مما أدى إلى تقديمه للمحاكمة حيث حكم عليه بالحبس والطرد. وقد استأنف الحكم على أساس أنه لا يعتبر أجنبياً بل رعية بريطانية ولكن محكمة الاستئناف رفضت هذا الادعاء مقررة أن الاثر الحقيقي للانتداب هو أن الدولة المنتدبة تتعهد بأن تمارسه نيابة عن عصبة الأمم.. وأن أعمال قانون الاختصاص الأجنبي الصادر عام ١٩٨٠ والذي صدر بموجبه عام ١٩٢٥ قرار الجنسية الفلسطينية يكون الطاعن مواطنا فلسطينيا.

(٢)

أسس إعلان قيام دولة فلسطين والمتغيرات الدولية

ظهرت العديد من الآراء والاتجاهات على ساحة القانون الدولي تؤيد اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف بهذه الدولة الفلسطينية خصوصا وأن هذا الاعلان يجد سنده في التغييرات والتطورات التي حدثت بالنسبة لقواعد القانون الدولي في الحقبة الأخيرة نتيجة تعاظم تأثير حركات التحرر الوطني والانتشار الواسع لمبدأ تقرير المصير، وهذه التغييرات والتطورات أدت بالعرف الدولي إلى أن يقبل فكرة الاعتراف بحركات التحرير، ويسبغ عليها أوصافا قانونية، بل ويقرر بوجود حركات ومنظمات تعمل باسم شعب وتكافح من أجل الحصول على حق تقرير المصير واقامة دولتها المستقلة برغم أنها لا تسيطر على إقليم الدولة. وفي حالة فلسطين فإنه يمكن الاكتفاء بالفاعلية التي أحدثتها الانتفاضة في زعزعة الاحتلال واخراجه من جزء من الأراضي التي احتلت في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧ والمثال الحي هو استقلال غينيا بيساو في ١٩٧٣/٩/٢٤. حيث بدأت فيها حرب التحرير ضد الاحتلال البرتغالي في سنة ١٩٣٦ ولم تكن حركة التحرير تسيطر إلا على قدر ضئيل جداً من أراضيها يكاد يقترب من ٧٪ بينما الاحتلال البرتغالي يضع يده على الباقي الذي يصل إلى ٩٣٪، ومع ذلك اعتبرت الأمم المتحدة وكثير من الدول هذه السيطرة البسيطة لحركة التحرير ممارسة كافية للسيادة تؤهل للاعتراف بها وأدانت الأمم المتحدة البرتغال لاحتلال غينيا بيساو وأعلن قيام هذه الدولة المستقلة واعترفت بها دول العالم.

ومن ناحية أخرى نرى أن هناك أسسا قانونية يرتكز عليها اعلان قيام دولة فلسطين منها ما يتعلق بقرارات صادرة عن اجتماعات القمم العربية (الرباط

١٩٤٧، عمان سنة ١٩٨٧) أوصت بقيام دولة فلسطين على أي جزء يتحرر من اقليم دولة فلسطين المحتلة.

ومن حق الشعب الفلسطيني في السيادة على ارضه والتي حجبت عنه منذ سنة ١٩١٧ تاريخ بدء الاحتلال الانجليزي لفلسطين ووضعها تحت الانتداب الذي لا ينقل السيادة إلى سلطة الاحتلال وانما تظل ثابتة لشعوبها وحدها وبخاصة أن نظام الانتداب ومن بعده نظام الوصاية الدولي انما يهدفان في مفهوم المادتين (٢٢) من عهد عصبة الأمم والفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة الأخذ بالشعوب الموضوعة تحت الانتداب والوصاية والعمل عل الوصل بها إلى مرتبة الاستقلال.

كما أن هناك اسسا من القانون الدولي تؤيد قيام دولة فلسطين أخصها أنه بزوال الدولة العثمانية وفنائها يكون من حق الدول التي كانت تنظم عقد هذه الدولة من بينها فلسطين أن تسترد هويتها وأن تقيم دولتها على أرضها وفقاً لما تقضي قواعد الاستخلاف كما وان قيام هذه الدولة إنما يرتكز على حق تقرير المصير الذي هو في رأينا حق قانوني وإلى قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ (القرار رقم ١٨١) بالاضافة إلى المبدأ القانوني الراسخ في كل المواثيق الدولية وهو عدم شرعية الاحتلال.

لن ندخل هنا في التفاصيل وانما نشير فقط لابراز مدى اخلال بريطانيا بمسؤوليتها الدولية - إلى مشروعها المعروف باسم خطة بيفين BEVIN PLAN - واصرت عليها بريطانيا ولم تعلن انسحابها من فلسطين لتغير كلية وجه المشكلة. وهي الخطة التي أعلنتها بريطانيا في شباط / فبراير ١٩٤٧ وكانت تقضي بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانيا لمدة خمس سنوات يتم خلالها الاعداد لاستقلال فلسطين ويتم ادراتها بتقسيمها اداريا خلال هذه المدة طبقاً لأغلبية السكان على أن تدعى جميعة تأسيسية بالانتخاب بعد أربع سنوات لاقرار اتفاق بين العرب واليهود يعلن على اثره استقلال فلسطين، وفي حالة تعذر التوصل إلى هذا الاتفاق يترك الأمر لمجلس الوصاية. وعندما رفض العرب واليهود هذه الخطة قررت بريطانيا في

١٩٤٧/٤/١٢ عرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية كانت الأولى وصدر فيها القرار رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٥ هو يترجم الوضع المضطرب الذي كان يسود فلسطين ويدعو السكان إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يخلق جوا ضارا بالتسوية. وقد صدر هذا القرار بالاجماع حيث تصادف مع انتهاء لجنة الأمم المتحدة لفلسطين من اعداد تقريرها ومع اعلان بريطانيا اتمام انسحابها من فلسطين في ١٩٤٨/٨/١، الأمر الذي مهد إلى صدور قرار التقسيم.

في ١٩٤٧/١١/٢٩ صدر القرار ١٨١ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو من أطول قرارات الأمم المتحدة ويتكون من عشر صفحات وينقسم إلى ثلاثة أجزاء ومقدمة تشير إلى مبرراته القانونية. ويلي المقدمة خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين احداهما عربية والاخرى يهودية يربطهما اتحاد اقتصادي. وتنقسم هذه الخطة إلى الجزء الأول ويتضمن دستور فلسطين وحكومتها والوضع القانوني للأماكن المقدسة والمواقع الدينية والحقوق الدينية وحقوق الأقلية وخطوات الاعداد للاستقلال والمواطنة والمواثيق الدولية والالتزامات المالية وأحكام متنوعة تتصرف إلى الاتحاد الاقتصادي والمرور بين الدولتين وقبولهما في عضوية الأمم المتحدة.. الخ. أما الجزء الثاني فإنه يتضمن بيانا دقيقا باقليم كل من الدولتين وحدودهما المشتركة. والجزء الثالث يحدد الوضع القانوني لمدينة القدس باعتبارها كيانا منفصلا تخضع للادارة الدولية باشراف الأمم المتحدة. ويأتي الجزء الرابع حيث تدعو الجمعية العامة الدول التي تتمتع بنظام الامتيازات إلى التخلي عنه في الدولتين العربية واليهودية وفي مدينة القدس.

وقد يكون حل التقسيم في تلك الفترة مع ضعف الاساس القانوني له هو أحد الحلول التي احتلت مكانا بارزا بعد الحرب العالمية الثانية، كما يدل على ذلك انشاء دولتين في كل من ألمانيا، وكوريا، وفيتنام، وشبه القارة الهندية. ومع ذلك فإننا نؤمن بأن هذا الحل لم يكن عادلا في قضيتنا الفلسطينية ومجافيا للحقائق التاريخية والبشرية.

ولن ندخل في تفاصيل قرار التقسيم ولا في ما يشوبه من بطلان قانوني، إلا أننا نعتقد أن جزءاً من القرار مازالت له أهميته القانونية وهو الخاص بحدود الحقوق الاقليمية الفلسطينية في قرار التقسيم وذلك لسببين، **أولهما**: ما تدعيه اسرائيل دائماً من ضرورة الاتفاق على هذه الحدود. **وثانيهما**: لما لهذا الموضوع من أهمية لفهم قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.

وكما يعرف الجميع انتهت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى بعدة آثار قانونية هامة على الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني أهمها:

أولاً: احتلال اسرائيل لأجزاء هامة من اقليم الدولة العربية في فلسطين كما حددته خطة التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة. ويغيب عن بال الكثيرين أن ضم هذه الأجزاء إلى اسرائيل لم تعترف به قط الأمم المتحدة، لأن اسرائيل حددت اقليمها وبينت حدودها وإن لم ترسم على الطبيعة في خطة التقسيم، كذلك نشير إلى أن قرار الأمم المتحدة بقبول اسرائيل عضواً بها يؤكد أن المنظمة لا تعترف لاسرائيل إلا بالاقليم الذي حدده لها قرار التقسيم.

ثانياً: بعد نهاية الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى اتحدت الضفة الغربية مع الأردن وبذلك تكون هذه المنطقة خلال هذا الوضع القانوني من حق الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: أدت نهاية الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى إلى اخضاع قطاع غزة للإدارة المصرية، وبذلك بقيت إقليماً فلسطينياً كما هو كذلك في قرار التقسيم يعود إلى الدولة الفلسطينية عند اعلانها.

رابعاً: كنتيجة للأوضاع العسكرية بعد حرب ٤٨ استولت اسرائيل على القدس الجديدة أو الغربية وآلت القدس القديمة إلى الأردن وأعلنتها بعد توحيد الضفة الغربية بإقليمها العاصمة الثانية للمملكة الاردنية الهاشمية. ولم تعترف الأمم المتحدة ولا أي من الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولا الغالبية

من دول العالم بهذين الوضعين، وبالتالي لا يحق لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أن تتخذ من القدس ـ مقسمة أو موحدة ـ مقرا لبعثاتها الدبلوماسية في اسرائيل.

هكذا كانت الأوضاع القانونية الدولية للسيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني حتى حرب الـ ٦٧ حيث احتلال اسرائيل لكامل اقليم فلسطين، وبمساعدة مظلة الحماية السياسية في الأمم المتحدة من جانب أنصار اسرائيل جاء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يعتبر أساس البحث المعاصر في الحقوق الاقليمية للأمة العربية عامة والشعب الفلسطيني بصفة خاصة إلى جانب عدد كبيرة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. كذلك تميزت هذه المرحلة بتطورات هامة منها الاعتراف العربي بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير والاعتراف العالمي بهذه الصفة ثم الاعتراف بالعضوية الكاملة لفلسطين في جامعة الدول العربية، وهذه التطورات الهامة تحققت منذ عام ١٩٧٤ إلى الآن وهي مرحلة مليئة بالأحداث السياسية والعسكرية والتطورات القانونية التي تترك آثارها المباشرة على فلسطين.

إن إصرار الولايات المتحدة الأميركية على مجرد وقف القتال بدون الاشارة إلى الانسحاب في الفترة من حزيران / يونيو إلى تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٦٧ متذرعة بعدم معرفة الطرف المعتدي في حرب ١٩٦٧، يعطينا الاشارة إلى ما يحدث الآن حيث تجسدت هذه الاشارة في التهديد من جانب الولايات المتحدة باستعمال الفيتو لاسقاط سائر الاقتراحات التي تقدم بها أعضاء مجلس الأمن المتضمنة إدانة اسرائيل وارغامها على الانسحاب الفوري مثل مشروع القرار الهندي الذي قدم إلى مجلس الأمن في ١٩٦٧/٦/٦ ومشروعي القرارين السوفييتيين في ٨ و ١٩٦٧/٦/١٣ ومشروع القرار الباكستاني في ١٩٦٧/٦/١٤. وهكذا استطاعت الولايات المتحدة أن تخمد وتكمم أنفاس مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من شهر ٦ إلى شهر ١٩٦٧/١١ أي حوالي ستة أشهر كاملة كانت لازمة وضرورية لكي يثبت الاحتلال الاسرائيلي اقدامه في الأرض العربية ويصدر أخطر القرارات التي ينوي عن طريقها التأثير في الهوية والمستقبل القانوني لهذه الأقاليم. وعندما عاد مجلس الأمن في تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٦٧ للنظر في العدوان الاسرائيلي حرصت الولايات المتحدة على اسقاط سائر المشاريع التي تدين بصراحة سلوك اسرائيل

وتتصف بالصراحة في الصياغة والدعوة للانسحاب إلى حدود ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧. ولقد اقترن التصدي الأميركي لمشروعات القرارات الجادة بادخال مجلس الأمن في متاهات الصياغة المبهمة المتعمدة وهو الاسلوب الذي تفشى بعد ذلك في بنود قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ حيث بدأ مشروع القرار الأميركي بتأكيد التزام الدول باحترام ميثاق الأمم المتحدة دون تحديد ثم تلقفت بريطانيا المشروع لتقدم مشروعاً يوفق في صياغة بين المشاريع المتعارضة، وهكذا ولد القرار رقم ٢٤٢ الذي يركز على عدم جواز الاعتراف باكتساب الأقاليم بالحرب وانسحاب اسرائيل من الأقاليم أو أقاليم احتلتها في نزاع ١٩٦٧ وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم لتتمكن سائر دول المنطقة من العيش بسلام.

وفي نهاية القرن نجد تكليف الأمين العام بالعمل على تنفيذ القرار وقد صار الخلاف حاداً بين الدول والشراح حول الطبيعة القانونية للقرار رقم ٢٤٢ وعن سنده من ميثاق الأمم المتحدة، فحسب وجهة نظرنا وقد صدر القرار بالاجماع فإنه أقرب إلى الفصل السابع من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فالقرار واجب التنفيذ بالقوة في نطاق نظام الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة. في حين قامت وجهة نظر أيدتها الولايات المتحدة ترى في القرار مجرد خطة للتفاوض على أساسها بين أطراف النزاع ولا يمكن فرضها قسراً والمقصود بذلك في المنطق الأميركي حماية اسرائيل والترديد لمفهومها من حيث ضرورة ابرام معاهدات صلح بينها وبين الدول العربية.

ويلاحظ أن القرار ٢٤٢ يعد وحدة غير قابلة للانقسام بمعنى أن انهاء حالة الحرب وانسحاب القوات الاسرائيلية إلى أمور أساسية لحل النزاع نهائياً بما في ذلك الاعتراف المتبادل واحترام حقوق السيادة وحدود كل دولة في المنطقة. ولا فرق في ذلك بين الدول العربية واسرائيل والمقصود هنا الاعتراف القانوني الكامل بالوجود والعيش في سلام.

ولا يغيب عن المشتغلين بالقانون أن القانون الدولي المعاصر ينظر إلى الاحتلال العسكري على أنه واقعة وليس وضعاً قانونياً كما يستفاد ذلك صراحة من

ملحق اتفاقية لاهاي الرابع ١٩١٧ واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ بحيث صارت نظرية الاحتلال العسكري تقوم على مبدأين أساسيين هما:

أولاً: أن الاحتلال لا ينقل السيادة بمعنى أن السيادة القانونية وما يتفرع عنها من اختصاصات تبقى للدولة صاحبة السيادة على الاقليم أي الدولة المهزومة.

ثانياً: لا يعترف القانون الدولي لسلطات الاحتلال إلا بالقيام بالاجراءات الضرورية لادارة الأقاليم المحتلة، دون أن يؤثر ذلك في السيادة الاقليمية وما يتفرع عنها من اختصاصات قانونية.

ولا تحترم اسرائيل المبدأين السابقين كما أنها تغير في المعالم الديموغرافية والبشرية لهذه الأقاليم بانشاء المستوطنات أو بالضم وتطبيق الادارة المدنية على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٩٨١/١١/١، أو الادعاء بأن عرب هاتين المنطقتين ليس لهم سوى الوضع القانوني للاقليات في مفهومها لاتفاقيتي كامب ديفيد، ومن ثم فإنها لن تعطيهم إلا مجرد الحكم الاداري الذاتي.. الخ من مصطلحات. وهذا الوضع فضلاً عن مخالفته لقرار التقسيم فإنه بكل تأكيد باطل ومخالف لقواعد القانون الدولي.

وإذا نظرنا إلى ضم اسرائيل للقدس فإن الأساس القانوني الوحيد الذي استندت إليه اسرائيل كان مبدأ العودة إلى الاوضاع السابقة على معارك سنة ١٩٤٨، ولكن هذا الفهم لا يتفق مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تقضي بطلان سائر الاجراءات الاسرائيلية في القدس وفي سائر المناطق التي احتلت بعد حرب سنة ١٩٦٧.

ومن هذه القرارات على سبيل المثال قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٦ الذي أدان الاعداد لقيام اسرائيل بعرض عسكري في القدس وقراره رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢ الذي استنكر فيه قيامها فعلاً بهذا العرض والقرار رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١ الذي قضى بعدم مشروعية الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الوضع القانوني للقدس والقرار الصادر عن الجمعية العامة

للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٨ في ١٩٧٠/١١/١٤ الذي أعلن بوضوح وجلاء أن احترام حقوق الشعب الفلسطيني شرط لا غنى عنه لاقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

والمضمون القانوني لهذه القرارات وأن انصب على مدينة القدس بالذات إلا انه ينصرف إلى سائر الاجراءات الاسرائيلية التي تؤثر في حقوق السيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني في سائر المناطق التي يعطيها لنا قرار التقسيم ١٩٤٧. ومنذ عام ١٩٧٢ إلى الآن اصدرت الجمعية العامة عدة قرارات هامة منها القرار ٣٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٢ أكدت فيه أن حقوق الشعب الفلسطيني لا يمكن التنازل عنها والتصرف فيها وأن هذه الحقوق تقع في فلسطين وليس في مكان آخر تحدده المفاوضات وأن هذه الحقوق تشتمل على الحق في تقرير المصير بدون وصاية أجنبية والاستقلال والسيادة الوطنية.

كذلك أصدرت الجمعية العامة سنة ١٩٧٥ القرار رقم ٣٤١٤ الذي طالبت فيه مجلس الأمن أن يتخذ الاجراءات الضرورية التي تكفل التنفيذ السريع والكامل لسائر القرارات التي أصدرتها في نطاق حل شامل يتم التوصل إليه مع سائر الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد حاول مجلس الأمن أن يقتفي أثر الجمعية العامة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بالمعنى الذي تفهمه الجمعية العامة حيث عكف المجلس في حزيران / يونيو سنة ١٩٧٣ على مشروع قرار يدين الاحتلال الاسرائيلي للاقاليم العربية سنة ١٩٦٧ وأن الحل العادل لمشكلة الشرق الأوسط يقتضي بالتزام السيادة الوطنية وسائر الحقوق الاقليمية لدول المنطقة والحقوق المشروعة للفلسطينيين، إلا أن هذا المشروع سقط في الجلسة رقم ١٧٣٥ بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٦ باستعمال الولايات المتحدة حق الفيتو. وقد علل ممثلها موقفها من مشروع القرار بأنه متحيز وغير متوازن ويشكل عقبة أمام مفاوضات جادة بين الأطراف، وهذا الاسلوب الأميركي ما زال قائماً في مجلس الأمن حتى الآن.

كذلك أسقطت الولايات المتحدة في كانون ثاني/ يناير ١٩٧٦ مشروع قرار يدعو إلى انشاء دولة فلسطين.

وهكذا، فإن الأمم المتحدة تمسكت بالسيادة الفلسطينية وجميع الحقوق الاساسية المتفرعة عنها بالقرارات التي تعد السند القانوني الصحيح لأنها صادرة عن المنظمة العالمية التي تضم الغالبية العظمى لسائر دول العالم. ولقد حرصت سائر قرارات الجمعية العامة على أن تضع حقوق الشعب الفلسطيني في اطار المحافظة على السلام والأمن الدوليين بالإشارة الصريحة فيها إلى أن احترامها يعد شرطاً اساسياً ولازماً لاحلال السلام العادل في الشرق الأوسط.

ويكفي للدلالة على الأهمية القانونية لموقف الأمم المتحدة أن نتذكر جيداً ان اسرائيل تمسكت بوثيقة دولية باطلة قانونياً لاقناع العالم بحقها في الوجود ونقصد بذلك وعد بلفور ١٩١٧، ثم أنها ذاتها نشأت بقرار من الجمعية العامة ١٩٤٧ من ذات الطبيعة القانونية لقرارات ذات الجهات بخصوص السيادة للشعب الفلسطيني.

وإذا كان البعض رأي أن اعلان قيام دولة فلسطين سنة ١٩٨٨ في دورة المجلس الوطني في الجزائر كان بدون جدوى ولا يحقق أية فائدة من الناحية العملية لأنه لم يكن بقادر على استكمال عناصر الدولة الفلسطينية ولا هو بقادر على خلق شخصيتها القانونية الدولية التي تؤهلها للتمتع بحقوق الدولة المستقلة ذات السيادة لأنه من المسلم به أن الاعتراف لا ينشئ دولاً ولا يوفر لها مقوماتها وأن دوره قاصر على كشف وجودها ومقرر له، فإن التطورات التي حدثت واصبحت فيها السلطة الفلسطينية تسيطر على جزء من أراضيها تؤهل لقيام دولة فلسطين واعتراف دول العالم بها سيكون له معنى.

(٣)

التكييف القانوني لإعلان قيام دولة فلسطين والاعتراف بها

إن قيام الدولة موضوعياً يتوقف في القانون الدولي التقليدي على توافر الأركان الرئيسية الثلاث وهي: الشعب والإقليم والسلطة السياسية. وقد لحق بهذه الفكرة التطور كما لحق سائر نظريات القانون الدولي حيث اتجه الفكر الحديث إلى تطوير بعض أركان الدولة بما يلائم التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أصابت النظام العالمي. وبالنسبة إلى فلسطين فإنه بالنسبة للركن الأول الشعب: فإن جميع المؤشرات تؤكد أن الفلسطينيين إنما ينطبق عليهم وصف الشعب في مفهوم القانون الدولي فهم بلا شك جماعة من الناس تربطهم روابط مشتركة أثبتت إقامتها بصفة مستمرة ودائمة على إقليم معين (فلسطين). ولا يؤثر في هذا المبدأ أن يكون إقليم هذه الجماعة قد خضع كله أو جزء منه لسيادة دولة أخرى نتيجة للحرب، حتى ولو فرضت جنسية دولة الاحتلال على شعب هذا الإقليم ما داموا لم يتنازلوا عنه اختياراً وهو ما ينطبق على الشعب الفلسطيني في علاقته بدولة إسرائيل.

ويرجع رأينا هذا إلى ما يسمى في القانون الدولي المعاصر بحق الاستقلال الوطني الذي أصبح معروفا بحق تقرير المصير ومعناه العام حق كل أمة في أن تكون مستقلة وأن تحدد لنفسها نظام حكمها. وقد اكتسب هذا الحق حيويته في الحرب العالمية الثانية وأخذ مكانه في ميثاق الأطلنطي الذي نص على عدم إجراء التغييرات الإقليمية إلا طبقا لرغبات الشعوب المعنية التي تفصح عنها بحرية، كما تبناه ميثاق الأمم المتحدة وسيطرت روحه على الأحكام الخاصة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد أبرزت العديد من قرارات الجمعية العامة للهيئة

العالمية وإعلاناتها الاعتراف العالمي بحق تقرير المصير بل وأخذ هذا المبدأ وضعه في العهد للحقوق المدنية والسياسية وفي العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعكس قرارات الأمم المتحدة وجهة نظر غالبية أعضاء الجماعة الدولية وهي إن كانت لا ترقى إلى مرتبة قواعد القانون الدولي في الفكر القانوني التقليدي إلا أن التطورات التي أنشأت النظام العالمي الجديد في العشر سنوات الأخيرة من القرن العشرين جعل من هذه القرارات بمرتبة قواعد للقانون الدولي من شأنها أن تسهم في بلورة القواعد الدولية التي تحكم النظام العالمي الجديد.

أما عن العهدين الدوليين فهما يرقيان إلى مستوى المعاهدات الجماعية بما يتطلبانه من توقيع وتصديق وهما مظهران من مظاهر الالتزام بالقواعد التي جاءت بها. وقد أصبحت هذه الوثائق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في كانون ثاني/ ديسمبر سنة ١٩٤٨ تعتبر مصدراً أساسياً لفرع جديد من فروع القانون الدولي وهو القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن ثم فما جاء بهما قد اعتبر بسبب التطورات التي لحقت بالقانون الدولي التقليدي في حكم القواعد القانونية الدولية الواجبة الاحترام.

كما أنه من الثابت أن الاحتلال الحربي لا يضفي حقاً قانونياً لدولة الاحتلال لا على الاقليم المحتل ولا على الجماعة البشرية التي كانت تعيش فوق أرضه قبل وقوع الاحتلال، ويصبح كفاح هذا الشعب في سبيل تحرير أرضه كفاحاً مشروعاً يحميه القانون الدولي تأسيسا على حق تقرير المصير التي تدل الممارسات الدولية حالياً على تأييده عالميا. ففكرة تحرير الشعوب تستند في مشروعيتها القانونية على هذا الحق وبالتالي تتمتع حركات التحرير والمنظمات التي تقودها بالتأييد خاصة لو كانت تمثل شعبها أو جزءا واضحا من هذا الشعب.

وهذا التأييد الدولي لحركات التحرير الوطنية يمثل ظاهرة حديثة صاحبت النظام الجديد في المجتمع الدولي ويستند إلى اعتبارات متعلقة بالعدالة الاجتماعية

والسياسية نشأت بسبب عجز هذا المجتمع وافتقاره إلى قوة مركزية أو جماعية قادرة على اعادة الحقوق السلبية للشعوب المقهورة.

أما بالنسبة للركن الثاني فهو الإقليم فإنه ينصرف إلى تلك الرقعة الجغرافية الثابتة التي تعيش في جموع من الأفراد على نحو مستقر ومستمر وتمارس فيها نشاطها اليومي بشكل دائم. على أن الإقليم لا يقف عند الحد اليابسة بل يمتد كذلك إلى البحر الاقليمي والى الطبقات الجوية التي تعلو اليابسة والبحر الإقليمي. وقد انتهى الفقه القانوني وجرى العمل بين الدول وقضت المحاكم الدولية وهيئات التحكيم من أنه لا يشترط في الوحدة محل البحث أن تكون حدودها معينة بشكل قاطع، كما لا يشترط ان تكون حدودها غير متنازع عليها حتى يمكن اعتبارها دولة، فحدود دولة إسرائيل نفسها لم يتم الاتفاق عليها إلى اليوم ومع ذلك فقد اعترف بوجودها كدولة.

إذ لا يكفي لتمييز الدولة عن غيرها من الجماعات ان يكون لها شعب واقليم، وإنما يتطلب الأمر أن يكون لها سلطة سياسية تتمتع بالقدرة على حفظ النظام وسيادة القانون في حدود الإقليم الذي تباشر فيه. ولا يشك أحد أن السلطة الفلسطينية تمارس نوعاً من السيادة القانونية والسيادة الفعلية على الأرض المحررة، ومن ثم فقد توافر الركن الثالث اللازم لإعلان الدولة مثلما توافر الركن الأول وهو الشعب والركن الثاني وهو الإقليم. خصوصاً وأن فلسطين لم تفقد شخصيتها القانونية الدولية وظلت شخصاً من أشخاص القانون الدولي لها حق ممارسة ما تمارسه الدول من حقوق ومن قدرتها الالتزام بما تستطيع الدول المستقلة ذات السيادة الالتزام به من واجبات، فهي في وضع يسمح لها بإبرام المعاهدات الدولية والتفاوض مع الدول على قدم المساواة وبتبادل التمثيل الدبلوماسي وتعامل معاملة أشخاص القانون الدولي المكتملة الشخصية.

وفي نهاية البحث لمدى توافر الأركان والشروط التي يتطلبها القانون الدولي في الوحدة المراد إطلاق وصف الدولة عليها والتي خلصنا - بعد تطبيقها على حالة إعلان قيام الدولة الفلسطينية الجديدة في ١٩٩٩/٥/٤ وفي أعقاب انتهاء

المرحلة الانتقالية ـ إلى توافر الأركان الثلاثة اللازمة لقيام دولة فلسطين من الناحية القانونية والسياسية. بل ان هذه الدولة تم الاعتراف بها مسبقاً حيث قامت غالبية أعضاء الجماعة الدولية بإجراءات أعلنت بمقتضاها قبول فلسطين كشخص من أشخاص القانون الدولي للدول المستقلة ذات السيادة ودخلت فلسطين في علاقات عادية ومنتظمة بينها وبين الدول التي صدر عنها الاعتراف المسبق، وهذه العلاقات لا تكون إلا بين الدول المستقلة ذات السيادة المستكملة للأركان الثلاثة.

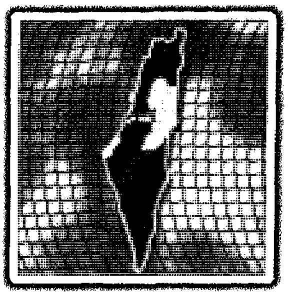
فالسلطة الفلسطينية تقوم الآن على اساس اقليمي بحيث تمتد سلطتها ورقابتها لتشمل كل الأشخاص و الأشياء الموجودة داخل حدود هذا الجزء من فلسطين، وأصبح الممثلون الدبلوماسيون والقناصل يمارسون مهمتهم على الأرض الفلسطينية. وأصبحت المعاهدات والاتفاقات بين دولة فلسطين وبين سائر دول العالم تنفذ على أجزاء من أرض فلسطين، الأمر الذي أظهر جدوى الاعتراف المسبق بدولة فلسطين حتى قبل أن تستقر السلطة الفلسطينية على جزء من اقليم فلسطين، لذلك نرى ان قيام الدولة بالأركان الثلاثة المشار إليها وبالمفهوم السابق قد تحقق بمجرد عودة السلطة الفلسطينية إلى الإقليم الفلسطيني سنة ١٩٩٤ وان الاعلان عن هذا القيام ما هو إلا كاشف لحقيقة الشخصية القانونية لدولة فلسطين الموجودة بالفعل في الواقع الدولي، ولا يحق لأي دولة وعلى وجه الخصوص إسرائيل والولايات المتحدة المجادلة في مشروعية دولة فلسطين لأنها موجودة ومعترف بها في ذات الوثيقة التي استمدت منها إسرائيل وجودها. وقد لاحظنا خلال العرض السابق تطور الشخصية القانونية الدولية لفلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى واستخلصنا أن هذه الشخصية القانونية الدولية شبه الكاملة كانت قائمة عند صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ وعند اعلان قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأن هذه الشخصية بقيت تعبر عنها حكومة عموم فلسطين، ولا يؤثر في ذلك قيام إسرائيل لأنها عملية تشبه حالات الانفصال كما حدث مثلاً بين باكستان وبنغلادش، فالدولة المنفصلة هي التي تكون في حاجة إلى الاعتراف، أما الدولة الأم فشخصيتها القانونية مستمرة وإن كانت رقعة اقليمها قد نقصت بقدر ما تسمح به

الشرعية الدولية للدولة الجديدة التي انفصلت عنها، ولا يؤثر في ذلك بتاتاً كون هذه الدولة المنفصلة والمشكوك في شرعيتها قد اغتصبت بعض أو كل ما تبقى من اقليم الدولة الأم عن طريق استعمال القوة غير المشروعة ثم بسطت احتلالها تحت حجة ادعاءات دينية ومزاعم تاريخية باطلة.

كما أن غالبية دول العالم تعترف بفلسطين وان لفلسطين تمثيل يرقى لدى بعض الدول لمرتبة السفارات، الأمر الذي يعد اعترافاً صريحاً وجماعياً بالدولة الفلسطينية المستقلة، خاصة إذا تذكرنا أن جميع الدول التي وافقت على القرار رقم ١٨١ سنة ١٩٤٧ ملتزمة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة لأن قرار ١٨١ يعد القرار الدستوري المنشئ لدولتين في فلسطين، فلا يمكن إلغاؤه أو تعديله أو الحد من نطاقه الإقليمي لكلا الدولتين، لأن إلغاءه يترتب عليه تلقائياً سحب قرار إنشاء إسرائيل وزوالها وهو مبدأ مستقر في القانون العام وهذا ما يتفق مع ما أعلنه السيد فرانسوا جوليا في المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩٨٨/١١/١٥ من أن القرار رقم ١٨١ لا يزال قائماً وساري المفعول، فإلغاؤه يؤدي إلى زوال السند القانوني لإسرائيل ويؤثر في شخصيتها القانونية بل وشرعية وجودها لكنه لا يؤثر من الناحية القانونية البحتة على الشخصية القانونية الدولية لفلسطين التي كانت ثابتة قبل صدوره ■

خريف ١٩٩٨

فهرس



هذا الكتاب

يتناول الكتاب مجموع الاحتمالات المتعلقة باستحقاق الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٩ حيث يقف الفلسطينيون أمام انتهاء المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو دون أن يكونوا قد توصلوا مع الجانب الإسرائيلي إلى اتفاق حول الحل النهائي.

فهل يتفق الطرفان على تمديد المرحلة الانتقالية، بكل ما يحمله هذا الخيار من آثار سلبية ، أم يعلن الطرف الفلسطيني دولة على مناطق الضفة والقطاع والقدس؟

وما هي ردود فعل الطرف الإسرائيلي المحتملة؟

الكتاب يدعو في السياق إلى مبادرة وطنية لمواجهة هذا الاستحقاق بإعلان السيادة الوطنية على كامل الاراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ بما فيها القدس بكل مايتطلبه هذا الموقف من تحضيرات، واستحضار لكل عوامل القوة الذاتية والعربية والإقليمية والدولية.

الناشر

الدولة المستقلة و السيادة الوطنية